بسم اللّة الرحمن الرحيم

جامعة ال البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصارف

برنامج الماجستير

رسالة ماجستير بعنوان

العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن

دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي للفترة

٢٠٠٨\١٩٩٩

Factors Affecting of Islamic Banking Industry in Jordan

The Case Study Islamic bank and Islamic International Arab bank

(2008\1999)

إعداد

أيمن محمود جميل أبو حمور

الرقم الجامعي ٠٨٢٠٥٠٣٠٠٥

إشراف الدكتور

محمود علي جرادات

٢٠١٠

الإهداء

إلى كل إنسان يعمل مخلصاً لوجه الله تعالى

إلى روح والدي الطاهرة وفاءً وعرفاناً

إلى رمز العطاء والقلب الكبير أمي العزيزة

إلى إخواني وأخواتي شكراً وإمتناناً

إلى أهلي و أصدقائي الأعزاء الذين وقفوا بجانبي بكل تشجيع

تحية وعرفانا

الشكر و التقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي علمنا ما ينفعنا، والذي أنعم علينا من الهداية والعافية إنه نعم المولى ونعم النصير.

بعد أن وفقني الله في إنهاء هذه الرسالة، لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الإمتنان، إلى الدكتور الفاضل محمود علي جرادات، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، و لما قدمه لي من دعم كبير، وتعاون منقطع النظير، ولما بذله من جهد فإليه مني كل الإحترام والتقدير.

وذات معاني الشكر والتقدير إلى الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذة الرسالة و إثرائها بتوجيهاتهم القيمة، و أخص بذلك الدكتور خالد الزعبي لتحملة تعب السفر و القدوم من الجامعة الهاشمية إلى جامعتي للمناقشة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام في جامعة آل البيت، على ما قدموا من بذل وعطاء في سبيل تزويدنا بالمعرفة والعلم.

الباحث

أيمن أبو حمور

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
***الفصل الثاني: الإطار النظري، فلسفة المصارف الإسلامية و طبيعتها**	٢٠
*المقدمة	٢١
*مفهوم المصارف الإسلامية	٢٢
*طبيعة المصارف الإسلامية	٢٣
*النشأة التاريخية للمصارف الإسلامية	٢٥
*واقع المصارف الإسلامية	٢٧
*خصائص المصارف الإسلامية	٢٨
*أهمية المصارف الإسلامية	٢٩
*أهداف المصارف الإسلامية	٣١
***الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الإسلامية**	٣٣
*المقدمة	٣٤
*العامل الأول: إدارة تمويل الإستثمارات	٣٥
*تصنيف الإستثمارات: المشاركات، الإستثمارات متوسطة وطويلة الأجل(المضاربة)	٣٧
*أقسام المضاربة	٣٨
*المشاركة	٤٠
* أقسام المشاركة	٤١
*الطبيعة المميزة للمشاركة	٤٢
*ألية تطبيق المضاربة	٤٣
*ثانيا: البيوع	٤٤
*المرابحة (إستثمارات قصيرة الأجل) و الطبيعة المميزة لها	٤٤
*بيع السلم	٤٤
*الإستصناع	٤٥
*ثالثا: الإجارة	٤٥

قائمة الجداول

العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨)

إعداد:

أيمن أبو حمور

بإشراف الدكتور:

محمود جرادات

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) حيث شملت الدراسة عدداً من العوامل وهي (إدارة تمويل الاستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية)، حيث تألف مجتمع الدراسة من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وقد تم عمل مسح شامل لمجتمع الدراسة،حيث تم دراسة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذالك عن طريق جمع البيانات المالية من التقارير السنوية لهذة المصارف، فقد تكونت فترة الدراسة من عشر سنوات وذالك للتمكن من قياس المؤشرات الاساسية لتحديد العوامل التي تؤثر على طبيعة النشاط المصرفي الاسلامي في الاردن.

وقد إستخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء التحليلي والقياسي وذالك من خلال إختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتعلقة بهذه العوامل حيث تم إستخدام الإختبارات الإحصائية اللازمة لإثبات فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تطبيق إختبار (Golmogorov-SmirnovZ) وتطبيق قيم الإرتباط المتسلسل (Durbin-Watson) وكذلك تطبيق إختبار تحليل الإنحدار البسيط الأحادي Regression وتحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression على جميع متغيرات الدراسة، وبعد تطبيق هذه الإختبارات الإحصائية للفرضيات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي الـ (SPSS) تم التوصل إلى النتائج كما يلي:

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الإسلامية.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية.

٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية.

٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية.

وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية الأردنية بأن يكون لديها القدرة الحقيقية على الإستثمار بالشكل السليم والحكمة في الإختيار بين العمليات الإستثمارية والتمويلية، وأيضا ان تعمل على إبتكار خدمات مصرفية جديدة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية، وأن تعمل على تنمية ودائعها بشكل دائم ومستمر.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

بسم اللة الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الإطار العام للدارسة

مقدمة:

حققت الصناعة المصرفية والتي تشمل البنوك التجارية والمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية نموا متسارعا خلال العقود القليلة الماضية ومن المتوقع أن يمتد هذا النمو إلى المستقبل.

وتعد ظاهرة المصارف الإسلامية حدثا بارزا على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، بل والدولية منذ الربع الأخير في القرن الماضي. فالمصارف الإسلامية أحدثت فروقا جوهرية في الأساس الذي يستند عليه كامل القطاع المصرفي.

ويتوقف تحقيق النمو والتوسع لهذه الصناعة ونجاحها بالإستقرار العام والتنمية الإقتصادية والإستجابة للتحديات التي تفرضها البيئة المحيطة بمتغيراتها والأخذ بالمعايير الدولية لأفضل الممارسات.

فأثر الأزمة المالية الأخيرة على الإقتصاد العالمي والتي كانت أسبابها أسعار الفائدة الربوية، بدأت الأنظار تتجه إلى حلول بديلة، فكان على رأس البدائل المطروحة البديل الإسلامي كأساس لقيام نظام مالي عالمي قادر على إصلاح المفاسد التي تتمركز في الاقتصاد العالمي.

حققت المصارف الإسلامية نجاحا باهراً في إثبات النظرية التمويلية الإسلامية من حيث قابليتها على مسايرة البيئة المحيطة بعواملها المتغيرة، والإستجابة للحاجات التمويلية التي يتطلبها الإقتصاد المعاصر، وأثبتت أن لديها المقدرة للإستجابة لتطورات أسواق المال والأعمال، و للحاجات التمويلية المتجددة.

ويعد العمل المصرفي الإسلامي واقعاً ينبغي دراسته بعناية حتى يستمر النجاح والتفوق من جهة، ومن جهة أخرى حتى تتمكن المصارف التي تخلّفت وأصاب القصور بعضاً من جوانبها من إعادة النظر في بعض سياساتها وأساليبها وبالتالي السير وفق المعايير التي يمكن الاستناد عليها وإتخاذها منهجاً للنجاح والتقدم.

لذالك جاءت المصارف الإسلامية كأحد أهم اوجة تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي لتسد فراغا هاما في تطبيق الشريعة الاسلامية على ارض الواقع من خلال تطوير نظام مصرفي و مالي لا يقوم على أساس الفائدة على عكس النظام المصرفي الغربي الذي تشكل الفائدة محورة الأساسي.

والقطاع المصرفي كغيره من القطاعات، يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة ومتغيراتها المحلية، والإقليمية، والعالمية، مما يزيده قوة أو يصيبه بالقصور والضعف، وهذا يعتمد على مدى إدارته بكفاءة وفعالية. وهذا لا يتم إلا إذا تم تحديد العوامل المؤثرة على طبيعة القطاع المصرفي الإسلامي لأجل أخذها بعين الاعتبار لتطوير هذه الصناعة لأنها تعد من أهم قطاعات الصناعة المصرفية.

وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من أهم القضايا المتعلقة بتطوير الإقتصاد والأداء في الأسواق. وتتناول هذه الدراسة عددا من العوامل التي تؤثرعلى قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن لأجل المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية، والسبب في إختيار الباحث لهذة العوامل سعيا منة لأن تكون هذة العوامل شاملة ما أمكن وأوسعها إنتشارا بين البنوك الإسلامية، والتعرف على مدى إمكانية تأثيرها على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن، وتناولت العديد من الأبحاث و الدراسات السابقة بعضا من هذة العوامل كدراسة طوني ابرايم (٢٠٠٨) و ايوا كاروأوسكي (٢٠٠٩) وخلصت إلى أن عامل إدارة تمويل الإستثمارات، و حجم راس المال، هما أحد العوامل الهامة ذات التأثير على الصناعة المصرفية بشكل عام.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من هدف المصارف الإسلامية في تحقيق النمو والتوسع من خلال زيادة حصتها السوقية في قطاع الصناعة المصرفية، وتحقيق الأرباح المستهدفة. وتكمن أهمية الدراسة كون تجربة المصارف الإسلامية في الأردن ما تزال تجربة حديثة العهد وتحتاج إلى العديد من الدراسات؛ للوقوف على أهم العوامل التي تساعدها على تحقيق النجاح في العمل المصرفي، وتطوير صناعة مصرفية إسلامية قادرة على المشاركة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على طبيعة العمل في القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن لتحديد كيف يمكن تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن، من خلال بحث عدد من العوامل التي تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن، وخاصة أن هذا القطاع من الصناعات المالية والمصرفية يسجل نموا في عدد من الدول العربية والإسلامية، ودول أخرى من العالم.

وتبرز أهمية هذه الدراسة كونها تعد بمثابة الدراسة الأولى التي تتناول هذا الموضوع على مستوى الأردن لتحديد العوامل التي تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية فيه، والخروج

بعدد من النتائج والتوصيات في هذا المجال التي تفيد صنّاع القرار في الصناعة المصرفية الإسلامية لأجل العمل على تطويرها.

أهداف الدراسة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصناعة المصرفية والتي تؤثر على الأداء المصرفي الإسلامي بشكل عام. وبعد استعراض الدراسات السابقة والعوامل التي تناولتها فقد تم اختيار عدد من العوامل التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الصناعة المصرفية وقد تكون أكثر تأثيراً على العمل المصرفي الإسلامي في الأردن، فقد هدفت هذه الدراسة إلى:

أ- ألتعرف إلى أثر بعض العوامل التي تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) وهذة العوامل هي :

١. إدارة تمويل الاستثمارات.
٢. حجم رأس المال.
٣. تنمية الودائع.
٤. توسيع قاعدة الخدمات المصرفية.

ب- دراسة القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن من خلال تحديد قدرته على تحقيق الأرباح المنشودة، وزيادة الحصة السوقية في القطاع المصرفي ككل.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بأن هناك عوامل كثيرة تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن و بالتالي تتمثل المشكلة في تحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن، وما تعانية البنوك الاسلامية الاردنية من ضعف في قدرتها على تحقيق الارباح المنشودة ،وزيادة الحصة السوقية في القطاع المصرفي ككل ، من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما أثر ادارة تمويل الاستثمارات على الصناعة المصرفية الاسلامية في الأردن؟
٢. ما أثر حجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن؟
٣. ما أثر تنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن؟
٤. ما أثر توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

١. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة تمويل الإستثمارات على الصـــناعة المصـــرفية الإسلامية في الأردن.

٢. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإســـلامية في الأردن.

٣. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية فـــي الأردن.

٤ . هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الخـــدمات المصـــرفية علـــى الصـــناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

متغيرات الدراسة:

تتضمن الدراسة متغيرا تابعا وعدد من المتغيرات المستقلة وهي موضحة بشبكة العلاقات في النموذج رقم (١)، والمتغيرات هي:

أولا – المتغيرات التابعة:

الصناعة المصرفية الإسلامية (ويقاس من خلال القدرة على تحقيق الأرباح وحجم الحصة السوقية)

ثانيا – المتغيرات المستقلة:

١. إدارة تمويل الإستثمارات.

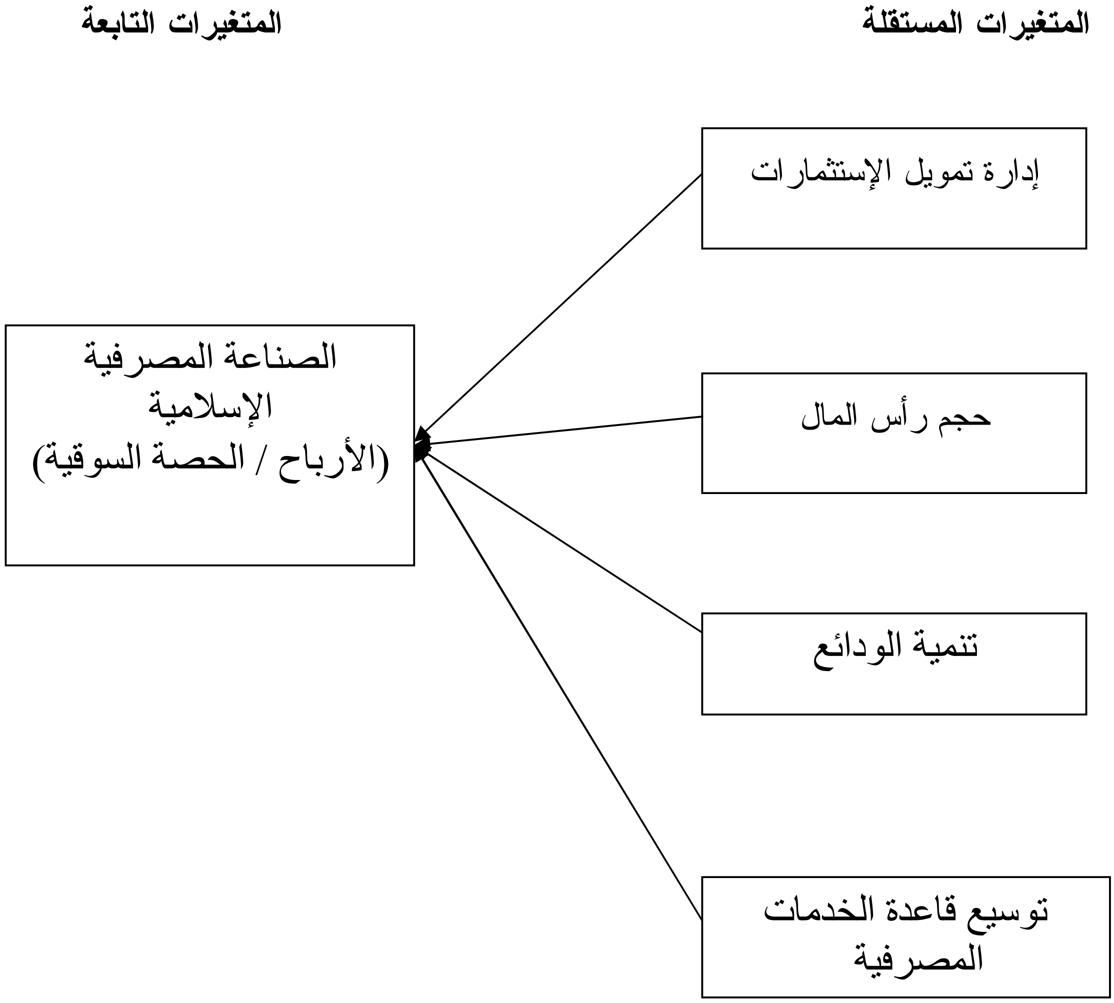
٢. حجم رأس المال.

٣. تنمية الودائع.

٤. توسيع قاعدة الخدمات المصرفية.

مخطط الدراسة :

نمــوذج رقــم (١)



التعريفات الإجرائية:

إدارة تمويل الإستثمارات: وهي عملية توظيف الأموال في مشاريع ذات بعد إقتصادي أو تجاري بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد الرأس مال القديم[1].

وتقاس من خلال:

- قيمة الموجودات.
- نسبة الموجودات الإستثمارية إلى مجموع الموجودات.
- نسبة الموجودات النقدية إلى مجموع الموجودات.

حجم رأس المال: وهو المبلغ النقدي المخصص لإنشاء المصرف اي الأموال التي يقدمها المساهمون عند بدء تأسيس المصرف الإسلامي لبدء نشاطة، متضمنا الزيادة أو النقص التي تطرأ خلال فترة محددة لتكوين ما يلزم من أصول، وتمويل أنشطة المصرف لأجل تحقيق عائد مرضي للمساهمين [2]. و يتكون رأس المال من : رأس المال المدفوع ،الإحتياطيات ،المخصصات، و يقاس من خلال...

- تطور (زيادة) حجم رأس المال.

الودائع: هي المبالغ التي تم إيداعها في أحد حسابات البنك أما في شكل وديعة تحت الطلب، أو وديعة لأجل، أو وديعة صندوق التوفير، وتمثل الودائع مصدر هام من مصادر الأموال في البنوك التقليدية[3]. و تقسم الودائع في البنوك الاسلامية الى : ودائع جارية، ودائع إستثمارية ، حسابات الإدخار و التوفير ، وتم قياسها من خلال:

- تطور (زيادة) ودائع حساب العملاء.
- تطور (زيادة) ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية.
- تطور (زيادة) الإستثمارات المقيدة والخاصة.

---

١ محمد عمر شابرا وطارق الله خان، "الرقابة **والإشراف على المصارف الإسلامية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط١، ٢٠٠٠.

2 M. Ray Grubbs and R. E. Reienbach, Customer Service Renaissance, Bankers Publishing Co, Chicago, 2006.

3 Merlin Gackle, Bankers as Brokers: the complete guide to selling mutual funds and other fee-based Investment Products, Probus Publication Co., Chicago, 2004.

الخدمة المصرفية: هي المنفعة التي يقدمها البنك الإسلامي لعملائة لتلبية إحتياجاتهم ورغباتهم من ناحية، وتحقيق عائد يرضي المساهمين في البنك من ناحية اخرى، فهي تعتبر وسيلة لخدمة العملاة و تيسير مهمتهم[1].

ومن أهم الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية :

- إصدار الكفالات المصرفية ، فتح الإعتمادات المستندية ، و الحوالات المصرفية و الأوراق المالية و التجارية .....الخ .
- وتقاس من خلال :
- تطور (زيادة) إيرادات الخدمات المصرفية.

المتغيرات التابعة:

الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن وهما (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي)

وهي تحقيق تقدم ملموس في الأداء من خلال زيادة القدرة على تحقيق الأرباح المنشودة، وزيادة الحصة السوقية.

وتم قياسها من خلال:

١. قدرتها على تحقيق الأرباح.
٢. قدرتها على زيادة حصته السوقية في القطاع المصرفي في الأردن بشكل عام.

١. **الأرباح:** وهي مقدار المال المتولد عن عملية تشغيل الأموال بهدف تحقيق فائض لصالح المالكين أو بهدف إعادة إستثماره لأجل إستمرارية الكيان الإقتصادي، أو الصناعي، أو التجاري[2]. وتم قياس الأرباح من خلال .....

- تطور (زيادة) إجمالي الإيرادات.
- الإيرادات من الخدمات المصرفية
- إيرادات الإستثمارات
- نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية.

[1] Janet L. Gray and Thomas W. Harvey, Quality Value Banking: Effective Management Systems, J. Wiley, New York 2002.

٢ أحمد سليمان خصاونة، **"المصارف الإسلامية :مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها"**، جدارا للكتاب العالمي، عمّان؛ عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٨.

- نسبة الإيرادات إلى المصروفات.
- التغييرات في صافي الأرباح.
- نسبة الربح الصافي إلى الموجودات الإستثمارية.
- نسبة الربح الصافي إلى حقوق الملكية.
- تطور (زيادة) حقوق المساهمين.

٢. الحصة السوقية:

فقد تم الإعتماد في قياس الحصة السوقية على نسبة أرباح المصارف الإسلامية إلى إجمالي أرباح القطاع المصرفي في الأردن بشكل عام ، وهناك عدة مؤشرات أخرى منها :

-حجم الإستثمارات ، حجم التمويل ، حجم الأصول

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من البيانات المالية المأخوذة من التقارير السنوية للبنوك الاسلامية الأردنية العاملة في القطاع المصرفي الإسلامي الأردني. لذا يتألف مجتمع الدراسة من:

١. البنك الإسلامي الأردني.
٢. البنك العربي الإسلامي الدولي.

حيث يعد هذان المصرفان هما الوحيدان اللذان يعملان في القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن حيث تم عمل مسح شامل لمجتمع الدراسة.

منهجية الدراسة :

النموذج القياسي:

في هذه الدراسة إتبع الباحث الإسلوب الوصفي التحليلي من جهة، ومن جهة ثانية إتبع أسلوب الإحصاء التحليلي والقياسي من خلال إختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتعلقة بقياس العوامل التي تؤثر على الصناعة المصرفية في الأردن.

حيث تم دراسة البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك عن طريق جمع البيانات من التقارير السنوية لهذه المصارف. وتكونت فترة الدراسة من عشر سنوات و ذالك للتمكن من

قياس المؤشرات الأساسية لتحديد العوامل التي تؤثر على طبيعة النشاط المصرفي الإســـلامي في الأردن.

وكذالك قامت هذه الدراسة باختبار أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في العوامل التـــي تـــؤثر على المتغير التابع المتمثل في الصناعة المصرفية الاسلامية في الأردن، وذلك بعـــد إجـــراء الاختبارات التالية:

- التوزيع الطبيعي Normality test
- الاختبار الخطي المتعدد Multicollinearity
- التجانس Homogeneity
- الارتباط المتسلسل Auto Correlation

ووفقا للنموذج التالي:

= f (factors affecting the Islamic Banking Industry)

النموذج المستخدم لإختبار الأثر على مستوى البنك الواحد من العينة :

Banking industry = $\alpha + \beta 1$ INV + $\beta 2$ CAP + $\beta 3$ DIS + $\beta 4$ SER + e

حيث أن:

Banking industry: الصناعة المصرفية.

Investments (INV): الإستثمارات.

Capital (CAP): حجم رأس المال.

Deposits (DIS): الودائع.

Services (SER): الخدمات المصرفية.

محددات الدراسة:

١. إقتصرت هذه الدراسة على ما وفرتة التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية في الأردن من معلومات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات لا يمكنها تفسير كل أسباب الفروقات من مصرف إلى أخر لتحديد أثر العوامل التي تمتلكها على تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، فهذه الفروقات تحتاج إلى التعرف على أساليب الإدارة في المصارف الإسلامية في التعامل مع الزبائن، ومتسويات معرفتهم بالخدمات المصرفية والإسلامية بشكل خاص، وأساليب تسويقها للعملاء والزبائن، ومثل هذه المعلومات لا توفرها التقارير المالية السنوية.

مصادر جمع البيانات:

لإتمام الدراسة تم الإعتماد على مصدرين أساسين للمعلومات :

١. المصادر الثانوية:

تم جمع المعلومات الخاصة بالإطار النظري للدراسة من خلال المصادر الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة ، الدوريات ، المقالات ، التقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

٢. المصادر الأولية:

تم جمع المعلومات الخاصة بالجوانب التحليلية لهذه الدراسة من خلال القوائم المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة والنشرات الإحصائية السنوية والشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

الدراسات السابقة:

أولا: دراسة التي قام بها إبراهيم عبادة– ٢٠٠٧ بعنوان: " مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة[١]"

تناولت الدراسة عدد من العوامل التي تعتبر مؤشرات تدلل على نجاح البنوك التي تعمل في النشاط المصرفي الإسلامي. وتكونت عينة الدراسة من ١٢ بنكا من البنوك الإسلامية والتقليدية للمقارنة بين أداء كليهما، وتحديد مؤشرات نجاح المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح المصرفية الإسلامية يرتبط بعدة عوامل هامة من بينها قدرتها على إبتكار صيغ جديدة متميزة ومتنوعة.

ثانيا: دراسة التي قام بها عبد الله الشريف – ٢٠٠٥، بعنوان: كفاءة أداء البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط"[٢]:

تناولت الدراسة كفاءة أداء البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٣، وذلك بهدف إجراء مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية المحلية في فلسطين وأداء المصارف الخارجية. وقد تناولت الدراسة تحليل البيانات للمصارف الإسلامية في عينة الدراسة ضمن محددات أداء هذه المصارف لتحديد مقدار ما تحقق من هذه البنوك من أرباح. وقد بينت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية تحقق الكفاءة المطلوبة، كما أنَّ البنوك الخارجية أكثر قدرا على تحقيق الربح من البنوك المحلية بسبب الظروف والمعطيات التي تمر بها بيئة العمل المصرفي في فلسطين.

ثالثا: الدراسة التي قام بها محمد علم الدين – ٢٠٠٣ بعنوان: معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية"[٣]:

هدفت الدراسة بشكل أساس لتحديد معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتعرف على مدى تحقيقها للأهداف التي أُنشئت من أجلها. وقد طبقت المعايير على عينة من المصارف

---

[١] إبراهيم عبادة، "**مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة**"، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٧.

[٢] عبد الله الشريف، " **كفاءة أداء البنوك في الشرق الأوسط**" رسالة ماجستير، كلية المال والاقصاد، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠٠٥.

[٣] محمد علم الدين، "**معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر كلية التجارة، ٢٠٠٢

الإسلامية، وقد تضمنت الدراسة عدد من النتائج أبرزها أن نجاح الجهاز المصرفي يعتمد على قدرة المصارف الإسلامية على جذب الإستثمارات وتوسيعها من خلال كسب ثقة العملاء، الأمر الذي يزيد السيولة المتوفرة لدى هذه المصارف وتمكنها من تقديم التسهيلات وخدمات أفضل للعملاء الحاليين والمستهدفين.

كما أكدت الدراسة ضمن نتائجها على ضرورة تنمية الودائع لغايات التميز في الأداء التي تنعكس من خلال توسيع قاعدة الخدمات المصرفية وإبتكار صيغ وخدمات جديدة تناسب العصر والمستجدات المحيطة ورغبات العملاء.

رابعا: دراسة التي قام بها منذر قحف – ٢٠٠٢ بعنوان: " عوامل نجاح المصارف الإسلامية"[١]:

تناولت الدراسة عدد من القضايا المتعلقة بالمعايير المحددة لنجاح المصارف الإسلامية. وتضمن الدراسة عينة مكونة من سبعة مصارف إسلامية لتحديد معايير النجاح من خلال المؤشرات الأساسية التي تتعلق بربحية هذه المصارف. وتضمن الدراسة تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية خلال الفترة ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠١. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن قدرة المصرف على تحقيق الأرباح المحددة ضمن أهداف المصرف يعد من أبرز المؤشرات التي تدلل على نجاح وتطوير المصرف الإسلامي، وتطوير الصناعة المصرفية بشكل عام.

خامسا: دراسة التي قام بها الغريب ناصر – ٢٠٠١ بعنوان: "أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل"[٢]:

تناولت الدراسة صيغ التمويل الإسلامية وتجربة المصارف الإسلامية، وما هي الأسس التي يجب أن يستند عليها القطاع المصرفي الإسلامي لأجل التميز والنجاح في هذا النوع من الصناعات. وقد تناولت الدراسة معيار القدرة على تحقيق الأرباح كأساس للنمو والتميز عن المصارف الأخرى التقليدية.

---

١ منذر قحف، "**دراسة حول عوامل نجاح المصارف الإسلامية**" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.

٢ الغريب ناصر، "**أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**" مطابع المنار العربي، القاهرة، ٢٠٠١.

سادسا: دراسة التي قامت بها منور إقبال – ٢٠٠١ بعنوان: "البنوك الإسلامية والتقليدية خلال سنوات التسعينات[1]":

هدفت هذه الدراسة كدراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية إلى تحديد الفجوة بين البنوك الإسلامية والتقليدية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨. وأثبتت الدراسة أن مقدرة البنك الإسلامي على تنمية ما لديه من الودائع بجانب الفكر والمنهج الإسلامي المتبع يكسبه ميزة تنافسية في القدرة على تقديم تسهيلات أفضل للعملاء، وبالتالي كسب ثقة وولاء العملاء للمصرف. وقد أكدت الدراسة ضمن توصياتها على ضرورة تنمية قدرة المصارف الإسلامية على تنمية ودائعها لأجل المحافظة على السيولة والتي تنعكس على القدرة على تقديم تسهيلات أفضل للعملاء بشكل مستمر ومتواصل.

سابعا: دراسة التي قامت بها "منور إقبال، وآخرون – ١٩٩٨ بعنوان: "التحديات التي تواجه العمل المصرفي"[2]:

هدفت الدراسة إلى إستعراض أداء النشاط المصرفي الإسلامي من حيث الممارسة والتطبيق والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي مؤسسياً وتشغيلياً خلال الفترة (١٩٩٤- ١٩٩٦).

وقد كشفت الدراسة عن عدد من العوامل التي إعتبرتها كمؤشرات تفوق ونجاح للبنوك الإسلامية الأمر الذي حفز كثير من البنوك التقليدية على تحويل مسار عملها بإتجاه العمل المصرفي الإسلامي، أو فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية.و إن أهم هذه العوامل قدرة البنك على كسب ثقة العملاء من خلال الإهتمام بتطوير مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية وإبتكار صيغ جديدة متميزة ومتعددة.

ثامنا: دراسة التي قام بها المعهد العالمي للفكر الإسلامي – ١٩٩٦ بعنوان" موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية "[3]:

---

[1] منور إقبال، " **البنوك الإسلامية والتقليدية خلال سنوات التسعينات**" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

[2] منور إقبال، وأوصاف أحمد، وطارق الله خان،"**التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٩٩٨.

[3] المعهد العالمي للفكر الإسلامي، "**موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية**"، إعداد لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ١٩٩٦.

هدفت هذه الدراسة التي أعدتها لجنة من الخبراء الإقتصاديين والمصرفيين في جمهورية مصر العربية إلى تحديد المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، لأجل التغلب على هذه المشكلات، وتحويلها إلى نقاط قوة يمكن الإعتماد عليها لأجل تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم العربي وإستندت الدراسة على تقييم قدرة المصارف الإسلامية على جذب الإستثمارات وتوسيعها، وإدارتها، وقدرتها على تنمية وإدارة الودائع وتقديم خدمات جديدة أفضل للعملاء، وتقديم صيغ جديدة ومتميزة.

وقد طبقت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة المتابعة والإستمرار للوقوف على مواطن القوة وعوامل النجاح لدى المصارف الإسلامية لتطوير أدائها والنهوض بها، والمساهمة في تنمية إقتصاديات الدول العربية والإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى إيجاد معايير للنهوض بالصناعة المصرفية في كل من الدول العربية والإسلامية وذلك من خلال التأكيد على ضرورة تلبية إحتياجات العملاء وكسب ثقتهم بتقديم الخدمات المميزة، وتعبئة المدخرات والودائع، وإدارة فاعلة للإستثمارات وأموال المودعين.

تاسعا: دراسة التي قام بها محمد أبو زيد – ١٩٩٦ بعنوان الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي– القاهرة"[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية من خلال دراسة الواقع العملي، وقد تم دراسة المعوقات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية ومحاولة معالجتها وتحويلها إلى نقاط قوة يمكن الإعتماد عليها في تطوير أداء المصارف الإسلامية وبالتالي النهوض بالنشاط المصرفي الإسلامي. وقد شملت الدراسة تحليل أداء المصارف الإسلامية خلال الفترة (١٩٨١–١٩٨٧) على عدد من البنوك الإسلامية في جمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية لديها قدرة أكثر من غيرها على تعبئة الموارد، وقدرتها العالية على إدارة الإستثمارات. وأنه بالرغم من أن دور المصارف الإسلامية في رفع معدلات الإستثمار القومي كان محدوداً، إلا أن قدرتها على جذب الودائع لم تكن محددة في واقع التجربة العملية، وهو ما يميز القطاع المصرفي الإسلامي بشكل عام.

[١] محمد أبو زيد، **"الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ ص٤٩.

عاشرا: دراسة التي قام بها عادل غريب ١٩٩٦- بعنوان: "الإطار المحاسبي لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية"[١]:

تناولت هذه الدراسة جوانب تطبيق عقد المضاربة سواء من جانب الموارد أو من جانب الإستخدامات. وهدفت إلى وضع إطار محاسبي لتحقق وقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية في مصر، وذلك إستناداً على القواعد الشرعية في تحقيق الربح من المنظور الإسلامي. وقد أكدت الدراسة أن تحقيق الأرباح تعد أحد المزايا التي تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق النجاح المنشود وتطوير ذاتها.

حادي عشر: دراسة التي قام بها لطفي السرحي - ١٩٩٥ بعنوان: "مشكلات إحتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية"[٢]:

تبحث هذه الدراسة في كيفية تحقيق الأرباح لدى البنوك الإسلامية ومن أبرز العوامل التي تم التأكيد عليها ضمن هذه الدراسة هو العائد على أموال الودائع المتحقق من قدرة البنك وكفاءته في جذب أموال الودائع وإستغلالها في الإستثمارات المختلفة وإدارتها بشكل فعال بما يحقق العائد المرغوب ومستوى الأرباح التي تحدده الخطط المرسومة لدى الإدارة العليا في البنوك. قد أكدت الدراسة على ضرورة زيادة حجم رأس مال البنوك، الأمر الذي يكسبها ميزة تنافسية مقابل البنوك التقليدية الأخرى ويجذب الودائع وإجراء إدارة فاعلة للإستثمارات في المشاريع والأنشطة المختلفة.

ثاني عشر: دراسة التي قامت بها منال النجار - ١٩٩٥ بعنوان " تحليل أداء وربحية المصارف الإسلامية في جمهورية مصر العربية"[٣]:

هدفت هذه الدراسة التي تضمن عينة مكونة من ثلاثة مصارف إسلامية إلى تحديد مؤشرات تحليل الربحية فيها خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٣)، وقد توصلت الدراسة إلى أن أحد مؤشرات وعوامل نجاح المصارف الإسلامية هو قدرتها على توليد الربح المنشود من خلال إدارة أنشطتها على اختلاف أنواعها بكفاءة وفعالية مما يجعل هذه المصارف أكثر قدرة على كسب

---

[١] غريب عادل، **"الإطار المحاسبي لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٩٦.

[٢] لطفي السرحي، **"مشكلات احتساب الارباح و توزيعها في البنوك الإسلامية"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥.

[٣] منال النجار، **" تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية في جمهورية مصر العربية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

ثقة العملاء وزيادة حجم الودائع والعمل على تنميتها، بالإضافة إلى قدرتها على إدراة الإستثمارات المتاحة بأفضل الطرق والأساليب.

ثالث عشر: دراسة التي قام بها وسيم ليجناه (Waseem Langah) – ٢٠٠٩ بعنوان: " البنوك الإسلامية في بريطانيا وفرص النجاح[1]":
وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد فرص وعوامل نجاح المصارف الإسلامية في بريطانيا، وبينت نتائج الدراسة أن قدرة المصرف على التمويل، بالإضافة إلى قدرته على تقديم خدمات تلبي احتياجات ورغبات العملاء تعد من عوامل النجاح الرئيسة أمام المصارف الإسلامية فيها. وإعتبرت الدراسة أن البيئة المالية في بريطانيا تشكل فرصة عظيمة أمام المصارف الإسلامية للنمو والتوسع كنظام مالي، كما وأكدت نتائج الدراسة على نمو وتوسع النظام المالي المصرفي الإسلامي هناك نظرا للإهتمام الكبير الذي يلقاه هذا القطاع المصرفي من قبل الجاليات العربية كبديل عن البنوك الربوية التقليدية. وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتنوع الخدمات المقدمة للعملاء، ومحافظة البنك على قدرته في التمويل وتقديم التسهيلات.

رابع عشر: دراسة التي قام بها إيوا كاروواوسكي (Ewa Karwowski) – ٢٠٠٩ بعنوان: " الإستقرار المالي: الأهمية وتمييز الأعمال المصرفيةِ الإسلاميةِ في ماليزيا"[2]:
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تنمية وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا لأجل دعم الإقتصاد المحلي ككل. وأكدت الدراسة أنه يمكن تطوير القطاع المصرفي الماليزي للعب هذا الدور من خلال الإهتمام بحجم رأس مال المصرف، وقدرته على تمويل الإستثمارات في شركات الأعمال، الأمر الذي يمكنه من زيادة حصته في القطاع المصرفي وتحقيق الأرباح، وبالتالي تحقيق تطورا ملموسا في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

خامس عشر: دراسة التي قام بها طوني أبارايم (Toni Aburime)– ٢٠٠٨ " القطاع المصرفي الإسلامي في نيجيريا بين النظرية والتطبيق"[3]:

---

[1] Waseem Langah " Islamic Banking in the UK: Challenges and Opportunities", Kingston Business School, London February, 2009.
[2] Ewa Karwowski, "Financial Stability: The Significance and Distinctiveness of Islamic Banking in Malaysia" Economics Department, School of Oriental and African Studies, University of London, January, 2009.
[3] Toni Aburime, "Islamic Banking Theories, Practices And Insights For Nigeria", Department of Banking and Finance, University of Nigeria, Nigeria, 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وضع القطاع المصرفي الإسلامي في نيجيريا. وقد بينت نتائج الدراسة أن نجاح المصارف الإسلامية في نيجيريا يعود لقدرتها على تحقيق الأرباح والقـدرة على جذب الاستثمارات لقطاع الأعمال وتنوع الخدمات المصرفية. كما وأكدت نتائج الدراسة أنه بسبب هذه العوامل، فإن القطاع المصرفي الإسلامي في نيجيريا في نمو متسارع، ويتوقع له مستقبل باهر خلال السنوات المقبلة.

سادس عشر: دراسة التي قام بها محمد عبد المجيد (Muhamed Abdul Majid) – ٢٠٠٨ "كفاءة القطاع المصرفي الإسلامي في الشرق الأوسط و دول شمال أفريقيا"[1]:
هدفت الدراسة إلى تحديد كفاءة القطاع المصرفي الإسلامي في ١٦ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أخرى آسيوية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، ودلت الاختبارات الإحصائية على أن المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا أكثر تطورا من مثيلاتها في الدول الأسيوية خلال الفترة التي شملتها الدراسة وذلك بتفوقها في نوعية الخدمات المقدمة وقدرتها على تنمية ودائعها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

١. هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في الأردن (حسب علم الباحث) لتناولها موضوع القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن بصورة علمية تحليلية.
٢. ما يميز هذه الدراسة أن الدراسات السابقة المشار إليها ركزت على بعض الأبعاد التي تمت دراستها ولم تتضمن أي منها جميع الأبعاد التي تتناولها هذه الدراسة.
٣. تناولت هذه الدراسة تقييما لأربع مجالات ، حيث تناولت ما يمكن أن يؤثر في الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن سعيا من الباحث لأن تكون هذه الدراسة شاملة ما أمكن.

---
1 Muhamed Abdul Majid, "The Efficiency of Islamic Banks: Empirical Evidence from the Mena and Asian Countries Islamic Banking Sectors", Middle East Business and Economic Review, Vol.20, No.1, June, 2008.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة: ويشمل: المقدمة، وأهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، مشكلة الدراسة، منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، الدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

الفصل الثاني: الاطار النظري :فلسفة المصارف الإسلامية الاردنية و طبيعتها .
وتتضمن تعريف البنوك الإسلامية وطبيعتها وواقعها والبنوك الإسلامية النشأة والتطور والخصائص و الاهمية و الاهداف .

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في قطاع الصناعة المصرفية الاسلامية.
وتتضمن إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع المصرفية، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية.

الفصل الرابع: قطاع المصارف الإسلامية في الاردن. (القدرة على تحقيق الأرباح، وزيادة الحصة السوقية).

الفصل الخامس: الإطار العملي: إختبار الفرضيات و عرض النتائج.

الفصل السادس: مناقشة النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري: فلسفة المصارف الإسلامية و طبيعتها

الفصل الثاني

مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها وأهدافها

مقدمة:

تعدُّ المصارف عصب الإقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الأموال، وتحركها، وتنميتهـــا، وتسهّل تداولها، وتخطط في إستثمارها، ولا ينكر الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والإستثمار، فهي بهذا المعنى تتولى تعبئـــة المـــدخرات مـــن وحـــدات الفائض وتقدمها على شكل قروض إلى وحدات العجز.

وازدادت أهمية المصارف الإسلامية في الأونة الأخيرة في الدول العربية والإســـلامية نتيجـــة زيادة الطلب على خدماتها، الأمر الذي جعلها تهتم بتسويق الخدمات المصرفية بمفهوم جديـــد بعيد عن المفهوم المتداول وخاصة في البلاد الأجنبية بعيدا عن نسب الفائـــدة التـــي تطرحهـــا البنوك التقليدية، وقد لاحظ ذوي الإختصاص الأثر الذي سببته هذه النوعية من البنـــوك علـــى تنمية الإقتصاد في العديد من الدول الأمر الذي يبعث على الإهتمام بها.

وتلعب المصارف الإسلامية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية على أسس متعددة قوامها إستخدام وإستغلال الثروات وزيادة الطاقات الإنتاجية وتحقيق التوازن في القطاعات المختلفـــة، فهي هيئات مالية تزاول الأعمال المصرفية والإستثمارية في ميـــادين التجـــارة، والصـــناعة والزراعة، والخدمات.

وتعد المصارف الإسلامية إحدى مكونات النظام الإقتصادي في الدول التي تعمل بهـــا وذلـــك لحاجة أي نظام إقتصادي إلى تدوير المال بين المودعين الذين لديهم المال، والمستثمرين الذين يملكون القدرة على إستثمار الأموال من خلال إقتناص فرص الربح المحتملة والممكنة، وتـــتم هذة العمليات عن طريق الوساطة المالية و المصرفية التي تقوم بها البنـــوك ومنهـــا البنـــوك الإسلامية.

وقد شهدت المصارف الإسلامية تطورا" كبيرا" في مختلف أنحاء العالم، فقد وصلت إلى درجة عالية من التعدد والتطور في عملياتها المصرفية سواء في إنشاء مصارف جديـــدة، أو تحـــول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية، أو تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية. وتحـــاول المصارف الاسلامية أن تثبت نفسها على الساحة المصرفية من خلال البحث عن العوامل التي تساعدها على النجاح والتميّز في أدائها. ويأتي هـــذا الفصـــل لتحديـــد مفهـــوم المصـــارف الإسلامية، ونشأتها التاريخية، وأهدافها، ومجالاتها.

مفهوم المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف بأنها مؤسسات مالية إقتصادية وإجتماعية تسعى لتعظيم أرباحها وتشجيع الإستثمار. وتقوم فلسفة البنك الإسلامي عامة على فكرة الوساطة المالية بين المدخرين، والمستثمرين، ويهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح لأصحابه بأقل قدر من الخسارة[١]. واختلف الكتاب والباحثون في مجال المصارف الإسلامية في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي بإعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان[٢]. وعرفت الكتابات المختلفة المصارف الإسلامية على أنها:

١. مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي[٣].
٢. مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وبناء مجتمع قائم على تحقيق التعاون الإسلامي وفق أحكام الشريعة الإسلامية[٤].
٣. مؤسسات مالية مصرفية وسيطة تهدف إلى تحقيق الربح وتلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها[٥].
٤. مؤسسات مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا بما يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشريعة[٦].
٥. مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مُجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو إعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام[٧].

---

[١] هشام جبر، " **إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

[٢] عائشة الشرقاوي، "**البنوك الإسلامية: التجربة بين القانون والتطبيق**"، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

[٣] أحمد النجار، "**البنوك الإسلامية**"، مجلة البنوك الإسلامية ، ٢٢ العدد ٧، ذو القعدة ١٣٩٩هـ.

[٤] وهبة الزحيلي، "**المعاملات المالية المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٢٢.

[٥] أحمد سليمان خصاونة، " **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها**"، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب الجامعي، عمّان، ٢٠٠٧، ص ٦١.

[٦] محمد العجلوني، "**البنوك الإسلامية: مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمّان، ٢٠٠٨، ص ١١٠.

[٧] عبد الرحمن يسري، "**دور المصارف الإسلامية في التنمية**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد ١٦٨.

٦. مؤسسات مالية تلتزم في جميع تعاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بمنهج الشريعة الإسلامية ومقاصدها والامتناع عما يتعارض مع مصلحة المجتمع الإسلامي[١].

وتقدم المصارف الإسلامية الخدمات المصرفية المختلفة في إطار بعيد كل البعد عن الفائدة الربوية، فهي تتلقى الأموال من أصحابها المودعين دون أي التزام بأي فوائد تعطى لهم[٢]، وتستغل هذه الأموال في المشروعات المختلفة بناء على مبدأ المشاركة التي يتولد عنها إما ربحا أو خسارة.

وتؤكد هذه التعريفات أن المصارف الإسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والإستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية المبني على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فحاجات المجتمعات الإسلامية تحتم ضرورة وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله وإستثمارها بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين، ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، أو في مجال التمويل والإستثمار، وبعيدا عن شبهة الربا.

ويستنتج الباحث من التعريفات السابقة للمصارف الاسلامية على أنها مؤسسات مالية مصرفية تقوم على عدم التعامل الربوي و تتقيد بالضوابط الشرعية الإسلامية وغايتها تجميع الأموال و توظيفها بما يخدم الفرد و المجتمع وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية .

طبيعة المصارف الإسلامية:

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية وسيطة٣ تقوم بأعمال الصيرفة كغيرها من المصارف التقليدية من حيث قبول الودائع وأنشطة الإستثمارات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، والأنشطة المتعلقة بالعقارات.

ويعد المصرف الإسلامي بإعتباره جزءاً من النظام المصرفية أحد الأدوات الهامة لتنفيذ السياسة النقدية و المالية و الإقتصادية ،و يقوم في نشاطة على أساس قاعدتي الخراج بالضمان و الغرم بالغنم أي المشاركة بالربح و الخسارة مما يعني أنه لا يعتمد على سعر الفائدة بالتعامل، حيث يلتزم المصرف الاسلامي في كل عملياته وأنشطته بالأحكام الشرعية التي تراقب تطبيقها هيئات شرعية مختصه.

---

[١] يسري، "**دور المصارف الاسلامية في التنمية**"، المرجع السابق، ص٨٥.

٢ فادي الرفاعي "**المصارف الاسلامية**"، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي ، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص (١٩-٢٠)

٣ ماهر شكري " **العمليات المصرفية الخارجية** " معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ٢٠٠٤ ،ص ١٠

ان الطبيعة الخاصة والمميزة للمصارف الاسلامية تساعدها على القيام بدور فاعل في تحقيــق التنمية المستدامة وتحقيق العديد من الفوائد والمميزات الإقتصادية والإجتماعيــة للمجتمعــات التي تعمل بها نتيجة لطبيعتها الجديدة والمختلفة عن طبيعة البنوك التقليدية، فهي تســاهم فــي علاج بعض الإختلالات الإقتصادية والمصرفية التي تسبب فيها نظــام العمــل فــي البنــوك التقليدية من ناحية، وفي تقديم الخدمات الإجتماعية المتميزة من ناحية إخرى، كمــا تســتطيع العمل على تصحيح وظيفة النقود والذي أسهم نظام العمل الخــاص بــالبنوك التقليديــة فــي إنحرافها وتحولها من وسيط للتبادل الى سلعة تستخدم كأصل قابل للتــأجير تبــاع وتشــترى خدماتة بأجرة معينة وهو سعر الفائدة وقد أسهم هذا الأمر في حدوث العديد مــن الإخــتلالات التي سبق الإشارة لها.

ويستند جوهر وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية إلى أنه ليس هناك إلتزام من قبل المصــرف تجاه المودعين والعملاء برد أموالهم كاملة اليهم إلا اذا أهمل المصرف أو قصرأو تعدى وهو يشكل أساسا عادلا يحكم علاقة المودعين بالمصرف وينظم حالات المسؤوليه فيها، ويترتــب على ذلك بأن تتضمن الصيغ والأدوات أوالعقود التي يتعامل بها المصرف الاســلامي بشــكل قاطع تحمل الممول والمتعاقد لخطر الإستثمار فقط في حالة المشاركة[1]

وبناء على ما سبق تعد طبيعة العمل المصرفي في المصارف الإسلامية مختلفة عن طبيعتهــا في البنوك التقليدية حيث يقوم المودعون بإيداع أموالهم في البنك و توقع الربح المحتمل حيــث لا يقدم على مشروع خاسر، و ذلك بدراسة الجدوى الإقتصادية لهذا المشــروع النمــاء فــي أموالهم. وهذا ما يعد أحد الشروط الأساسية لنشأه المصارف الإسلامية التي عليهــا أن تلتــزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها و مقاصدها[2].

---

١ يسري،" **دور المصارف الإسلامية في التنمية** "، مرجع سابق، ص٥٥.

٢ محمد الزحيلي، "المصارف **الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٦ ،ص١٧

النشأة التاريخية للمصارف الإسلامية:

أقدم المسلمون منذ ظهور الإسلام على الاستعانة بنظام مالي غير ربوي لتعبئة الموارد بهدف تشغيل الأنشطة على اختلاف أنواعها ومجالها الاقتصادي، على أن يعتمد هذا النظام على الربح والخسارة.

إن فكرة إنشاء مصارف إسلامية تمارس نشاطها المصرفي المالي في إطار الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا هي فكرة ليست جديدة[1]، ولكنها دخلت حيز التنفيذ حديثا. وقد بدأت حركة الصيرفة الإسلامية بحجم صغير كفكرة صناديق الإدخار في ماليزيا عام ١٩٤٠، وباكستان عام ١٩٥٠، وفي بعض الدول العربية عام ١٩٦٣ كمصر والسودان[2]. إلا أن عدد كبيرا من هذه البنوك لم يستمر إلا لعدد من السنوات وذلك لأسباب تعود لهيكلها القانوني والإداري المتمثل بعدم توفر أنماط جاهزة للتطبيق تناسب طبيعة العمل المصرفي، بالإضافة إلى نقص خبرة هذه المصارف في هذا المجال.وفي فترة السبعينيات من القرن الماضي شهدت إنطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ففي العام ١٩٧١ أسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة النشاط المصرفي على غير أساس الربا وهو بنك ناصر الإجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطه عمليا عام ١٩٧١.

وقد جاء الإهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢ بضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء نتاج ذلك تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية. وقد شهد عام ١٩٧٥ تأسيس بنك دبي الإسلامي، حيث يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وأسس البنك برأسمال قدره خمسون مليون درهم.

ثم توالت حركة تأسيس البنوك الإسلامية بظهور مصرف فيصل الإسلامي عام ١٩٧٧وبنك فيصل الإسلامي السوداني و بيت التمويل الكويتي أعقبها البنك الإسلامي الأردني في العام ١٩٧٨.وتوالت الجهود المبذولة من قبل الدول العربية والإسلامية، حيث نظمت العديد من المؤتمرات وقدمت العديد من مشاريع الأفكار لأجل تطوير إطار جيد وواضح للعمل المصرفي الإسلامي.

---

١ عبداللة العبادي،"**موقف الشريعة الاسلامية من المصارف الاسلامية المعاصر**"،الطبعة الأولى، مطابع الاتحاد الدوليا لقاهرة،١٩٨٢

٢ خالد أمين عبداللة و حسين سعيد سعيفان،"**العمليات المصرفية الاسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان ،٢٠٠٨، ص٣٢

وإنتشرت المصارف الإسلامية في مختلف الدول العربية، والإسلامية كالسودان، ومصر، والكويت، والأردن، وباكستان، وتركيا[1]. وقد أصبح عدد المصارف الإسلامية في الوقت الراهن ما يزيد عن ٢٦٧ مصرفا منتشرة في ٤٨ دولة في أنحاء العالم من جنوب أفريقيا إلى كازخستان والدنمارك، والسنغال، وأندونيسيا، وأوروبا، وأمريكا [2] بحجم أعمال يزيد عن ٢٥٠ مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية في سبتمبر ٢٠٠٣ ، هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم.

ويشهد القرن العشرين أن الفكر الإسلامي إستطاع تقديم النظام الإقتصادي الإسلامي، وما يقوم عليه من مؤسسات مالية ومصرفية تمارس المهنة المصرفية وأعمال التجارة والاستثمار والتمويل معتمدة على منهج مختلف وفريد[3].

إن إنتشار المصارف الإسلامية في معظم أقطار العالم المتقدمة والنامية على حد سواء هو دليل على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي، لكن سرعة تطورها ونمائها هو مؤشر على نجاحها وكفاءة تشغيلها مقترنا بإكتساب ثقة كل من المساهمين والمتعاملين معها[4]

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وبدون إستخدام سعر الفائدة.

ويمكن تلخيص التطور في حركة المصارف الإسلامية في شكلين:

أولا: محاولة إنشاء مصارف مالية إسلامية جنبا إلى جنب مع المصارف والمؤسسات التقليدية وهنا تطورت المصارف الإسلامية التي أقيمت في الدول الإسلامية والتي تقبل الودائع بأنواعها وتقوم بجميع أعمال الصرافة العادية والأنشطة الإستثمارية بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي توفرها البنوك التقليدية كالإستشارات المالية والإقتصادية، ومنح القرض الحسن، بالإضافة إلى تطور الشركات القابضة: وهي تلك المؤسسات التي قامت بمبادرات فردية في عدد من الأقطار الإسلامية، ولكنها تأسست في أقطار غير إسلامية، والهدف من هذه المؤسسات هو منافسة البنوك التقليدية.

---

١ مجيد جاسم الشرع ،" **المحاسبة في النظمات المالية والمصارف الاسلامية**"، مكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، الشارقة،٢٠٠٨، ص٢٤

٢ محمد شيخون ،" **المصارف الاسلامية** "، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص ص(٢١٧-٢١٨)

٣ عبد الحميد محمود البعلي ،"**تقييم تجربة المؤسسات المالية الاسلامية**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للمؤسسات المالية الاسلامية بعنوان:المصارف الاسلامية النموذج الأمثل، سوريا، مارس، ٢٠٠٦، ص ٤٠

٤ محمود حسن صوان ،" **أساسيات العمل المصرفي الاسلامي**"، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٨، ص ص (٨٤-٨٥)

ثانياً: والشكل الثاني من التطور هو محاولة تغيير هيكلية النظام المالي ليتلاءم مع التعاليم الإسلامية، وهنا نشأت المصارف الإجتماعية، وشركات الإستثمارات العامة، ودار المال الإسلامي[١].

واقع المصارف الإسلامية:

أصبحت المصارف الإسلامية أمرا واقعا في الحياة المصرفية والدولية بعد أن شقت طريقها في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآليات العمل فيها عن الروح والقواعد الإسلامية، إذ تعد المصارف الإسلامية تجربة جديدة أثبتت إلى حد كبير نجاحها في نظام رأسمالي سائد قامت فيه المصارف التقليدية على أساس واحد وهو أسعار الفائدة ، بينما إتخذت هذه المصارف نظام الشريعة أساسا لممارسة أعمالها المصرفية، وإتخذت صيغ الإستثمار الإسلامي دليل عمل لها، وتقيدت بالأصول والأحكام الشرعية في مواجهة ما إستجد من معاملات مصرفية.

وتتزايد الدعوات في الوقت الحاضر إلى إعداد الدول الإسلامية لمواجهة القرن الحادي والعشرين وذلك بالإستفادة من مواردها المختلفة وإستثمارها في ترسيخ قيمها الإنسانية عالميا، وللمصارف الإسلامية دور في إيصال ودعم الرسالة الإنسانية للدول الإسلامية إلى العالم وذلك بإستثمار تواجدها المالي والمصرفي في كافة أنحاء العالم يدعمها ما تمتلكه من نقاط قوة تتمثل في أنها تضم ٢٣% من سكان العالم وتسيطر على ٣٠% من الموارد الاقتصادية الأساسية للعالم وهو ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة اقتصاديا[٢].

فقد أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعية في ظل الكثير من التعقيدات الإقتصادية و السياسية وتم ملاحظة ذالك منذ نشأتها إلى يومنا الحاضر، فتعدت ذلك في كونها مقتصرة على الدول الإسلامية إلى الدول غير الإسلامية، ناهيك عن إنشاء فروع لمصارف كبرى أجنبية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، فوضعت هذة المصارف الصيغ الفقهية للمعاملات موضع التطبيق وقدمت هيآت رقابتها الشرعية العديد من الحلول لمشكلات عملية و قدمت العديد من فرص العمل وإستطاعت أن تقدم لعملائها الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية٣

---

[1] Muazzan Ali, **"Islam Banking and Strategies of Economic Co-operation"**, New Centaury Publishers, London, P106.

٢ علاء زعتري، "**العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي**"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، .٢٠٠٧

٣ محمد أحمد سراج ،"**النظام المصرفي الاسلامي** "، الطبعة الأولى، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩

وأصبحت المصارف الإسلامية اليوم منافسا" قويا" في جميع مجالات العمل المصرفي وأصبحت الخدمات المصرفية تتمتع بمستوى عال من التقدير وتعتبر بديلا أكثر عدلا وإنصافا من المصارف التقليدية، وهي تجذب المزيد من المتعاملين، وهو ما يحفز على تميز النظام المصرفي الإسلامي. وقد وصلت قيمة الموجودات المالية في المصارف الإسلامية إلى ٥٠٠ مليار دولار تقريبا في العالم لسنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهي تنمو سنويا بنسبة ١٠% في أوربا بحسب دراسة لوكالة (ستاندرد أند يورز)[١].

خصائص المصارف الإسلامية:

لقد شهدت المصارف الإسلامية في فترة الثمانيات نموا" نسبيا" كان في معظم الحالات أفضل من معدل نمو المصارف الأخرى، ونتج عن ذلك زيادة نصيب المصارف الإسلامية من إجمالي الودائع، ومما يعكس نجاح العمل المصرفي الإسلامي قيام كثير من المصارف التجارية الربوية بتزويد زبائنها بخدمات مالية إسلامية في كثير من الدول، بل أن معظمها إعتمد على إنتهاج إستراتيجية إنتشار فروع متعددة للقيام بالمعاملات الإسلامية في مناطق تجمع المدخرات.

إن من أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي وما ينفرد به عن سائر المصارف الأخرى هو منهج الشريعة الإسلامية التي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين المصرف وزبائنه أخذا وعطاءً. وتتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص عن المصارف التقليدية من أهمها [٢]

١. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، واستبعاد التعامل بالفائدة، وهو ما يعد خاصية رئيسة لإعتبار المصرف إسلامياً.

٢. تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

٣. تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.

٤ . توجيه الجهود نحو التنمية عن طريق التوجه نحو الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية[٣].

٥. تتميز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية كالقرض الحسن، صندوق الزكاة، والتركيز على العمليات التنموية: من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر[٤] وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

---

١ المؤسسات المالية الإسلامية وضغوط الأزمة المعاصرة، مجلة الأسواق العربية ، دبي، العدد ٢٣٩، سنة ٢٠٠٩.

٢ فكري الأمين، "**مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، دار الأمل، القاهرة، ٢٠٠٦ ،ص ١٥

٣ أحمد العزاوي، وأحمد الجرجري، "**الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح: دراسة تحليلية**"، المعهد التقني، العراق، ٢٠١٠، ص ٩.

٤ على خضر بخيت، "**التمويل الداخلي في المصارف الإسلامية**"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ٢٠٠٠ ص٢١.

٦. تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

٧. تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدماتها المصرفية والإستثمارية طبقاً لأسلوب الوساطة المالية القائم على مبدأ المُشاركة في الربح والخسارة " الغنم بالغرم" ، حيث تُعد المُشاركة القاعدة الرئيسة التي تعتمد عليها المصارف في تعاملها مع عملائها، وهي ما يُميز المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي حيث أخرجت العميل من دائرة المديونية إلى دائرة المشاركة، ويرى الباحث أن مقتضى قاعدة الغنم بالغرم هي أن المستثمر معرض للربح و الخسارة ولا يصح أن يضمن لنفسه الغنم و يرمي بالغرم على عاتق غيرة وهي قاعدة تضع الحاصل على التمويل ومقدم التمويل أي البنك الإسلامي في درجة واحدة من المخاطروفي الأمل لتحقيق الأرباح بخلاف أدوات الإستثمار ألربوي التي تعمل على محاباة رؤوس الأموال ضد المخاطر و تأمينها بينما تعرض المقترض لمخاطر التمويل، كما يقوم البنك بتطبيق القاعدة الفقهية "الخراج بالضمان" والتي تعتمد على إستثمار أموال المودعين في الحسابات الجارية على أن تضاف الأرباح لحساب المساهمين، وليس المودعين، والمصرف هنا ضامن لهذه الأموال وهو المتحمل لمخاطر إستثمار هذه الأموال وليس المودع.

٨. وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول أن " الخراج بالضمان " ويقصد بها أن من ضَمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه أو منه من منافع أو إيرادات حيث يعتبر المصرف ضامناً لهذه الحسابات

أهمية المصارف الإسلامية:

منذ أن ظهرت المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم، فهي أصبحت ميزان التقدم الإقتصادي للدول. كما وإزدادت أهمية المصارف الإسلامية في العقود الأخيرة نتيجة إنتشار المؤسسات المالية على نطاق واسع، وإزدياد حجم تعاملاتها وتشعب أعمالها، وإرتفاع درجة المنافسة فيما بينها من جهة، ومن غيرها من البنوك التقليدية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفع إلى الإهتمام بهذه النوعية من المؤسسات التي لها تأثيرها على الإقتصاد.

وكلما إزدادت إمكانياتها وأنشطتها المالية إنعكس ذلك على الإقتصاد العام للدولة، ومن هنا أصبحت الدول تسعى جاهدة لمراقبة المؤسسات المالية والبنوك التابعة لها ووضع النظم والسياسات التي تكفل حمايتها.

يجمع الخبراء الإقتصاديون على أن أهمية المصارف الإسلامية والدور الذي تلعبه في إقصاديات الدول رغم حداثة تجربتها، يرون أنه بإمكان الصيرفة الإسلامية إن تلعب دورا كبيرا على الساحة المصرفية، وتعزز العملية الإستثمارية وتدفع بالماكينة الإقتصادية إلى الأمام.

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي. وقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الإستثماري في جميع القطاعات الإقتصادية وهي صيغ الإستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإستصناع، التأجير،. ..) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الإستثمار التي تصلح للإستخدام في كافة الأنشطة[١].

وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي :

١. تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الإقتصاد الإسلامي.
٢. تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن إستخدام أسعار الفائدة الربوية.
٣. التركيز على التنمية الإجتماعية وذلك من خلال تقصي أفضل السبل والوسائل المناسبة ذات الفعالية في تحقيق التنمية للمجتمع وتطويره نحو الأفضل دائما بما يتناسب مع مقتضيات العصر.

١، نصر الدين فضل المولى محمد ،"**المصارف الاسلامية:تحليل نظري دراسة تطبيقية على مصرف اسلامي**"، الطبعة الأولى، دار العلم والنشر، جدة، ١٩٨٥، ص ص(٢٤-٢٥)

وتبرز أيضا أهمية المصارف الإسلامية كونها تنشط في عدة مجالات ذات طابع إستثماري تنموي وإجتماعي، معتمدا على دراسة وتمويل المشاريع إقتصاديا مستندا على المشاركة بالربح والخسارة مع المستثمر، وزادت أهميتها كونها تنموية تهدف إلى تحقيق مصلحة مشتركة بين الطرفين مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل أمثل للموارد الإقتصادية وتقليل نسبة البطالة في صفوف المجتمع.وأيضا الإلتزام بنواحي نشاطه ومعاملته المصرفية المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية و بالتالي يلتزم بعدم الإستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة والإلتزام بمقاصد الشريعة في إبتغاء مصلحة المجتمع الإسلامي ومن ثم العمل على توجيه ما لدية من موارد مالية إلى أفضل الإستخدامات الممكنة ضمن أطر القواعد الشرعية [١].

أهداف المصارف الإسلامية:

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف التي تحقق رسالتها في تطبيق المنهج الإقتصادي الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى ما يلي[٢]:

١. أهداف مالية: إنطلاقا من أن المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور كجذب الودائع وتنميتها، إستثمار الأموال، وتحقيق الأرباح.

٢. أهداف خاصة بالعملاء: لعملاء المصرفي الإسلامي أهداف متعددة يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها كتقديم الخدمات المصرفية، وتوفير التمويل للمستثمرين، وتوفير الأمان لهم.

٣. اهداف داخلية: للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها كتنمية الموارد البشرية، وتحقيق معدل نمو من خلال الإنتشار الجغرافي.

وإتساقا لما تقدم فإن المصرف الإسلامي يهدف إلى:

١- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والإستثمار الغير قائمة على أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.

١ عدنان هندي ،" **بعض جوانب علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية**"، مجلة المصارف العربية، العدد، ٣٨- شباط ،١٩٨٤، ص١٦

٢ محمد البلتاجي ،"**المصارف الاسلامية** "، دار الثقافة، مصر، ٢٠٠٩ ، ص٥٨

٢- تطوير وسائل إجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الإستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت أي شكل من الأشكال وعلى الأخص فائدة الديون التي تقبض أو تدفع في جميع حالات الإقراض والاقتراض والإيداع بما في ذلك أي أجر يدفعه المقترض دون أن تقابله خدمة تنطوي على مجهود ذي منفعة متعددة حسب رأي هيئة الرقابة الشرعية.

وورد كذلك أن المصارف الإسلامية تعمل من أجل تحقيق أهداف معينة بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية منها[١]:

١- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية مع الإهتمام بالخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الإجتماعي المنظمة على أساس المنفعة المشتركة.

٢- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وإستثمارها الإستثمار الأفضل.

٣- تمويل ومزاولة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والإستخراجية والعمرانية والسياحية والإسكانية وغيرها من مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٤- الإهتمام بصغار الحرفيين والمستثمرين وأصحاب الأعمال والصناعات الصغيرة ومعاونتهم في توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم.

٥- أن يكون للمصرف الإسلامي الحق في تأسيس المحافظ والصناديق الإستثمارية وإصدار الصكوك والقروض وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦- إقامة نظام إقتصادي عادل وشامل فالمصارف الإسلامية أهم جزء من المؤسسات المالية تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح وذالك لإعتمادها على نظام المشاركة و كذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التامين الإسلامية المعتمدة على مبدأ التكافل.

٧- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع .

٨- تنمية الإقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وأعمال الإستثمار والمشروع الفعلي وتشجيع الإدخار وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل .

---

١ محمود سحنون، و ميلود زنكري ، **"مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي"**، المركز الجامعي، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص (١٢-٢٤).

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الإسلامية

الفصل الثالث

العوامل التي تؤثر على قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية

المقدمة:

تعرضت الصناعة المصرفية لإرتدادات كبيرة وتراجع خطير نتيجة الأزمة المالية العالمية، عانت خلالها الصناعة المصرفية مشاكل عديدة، وأدت هذه الأحوال الإقتصادية الصعبة إلى حدوث تباطؤ في النمو فضلا عن تعاظم المنافسة وتزايد التحديات مما أرغم المصارف ومنها المصارف الإسلامية على مواجهة تغييرات وتحديات أكثر صعوبة جعلتها تبدع وتبتكر لتحديد أفضل العوامل التي تعزز قدرتها التنافسية من أجل تحقيق النمو والنجاح.

وتعتمد المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية في الأردن على تحديد العوامل التي تراها مناسبة لأجل تعزيز النمو وتطوير صناعة مصرفية مشرّفة تساهم في بناء الإقتصاد. ومن هذه العوامل إدارة وتمويل الإستثمارات وتوسيعها إذ يعد الإستثمار عموما أحد أهم المقومات الأساسية في القطاع المصرفي للإرتقاء بالعملية الإنمائية في بلد كالأردن، كما يعتبر رأس المال بمكوناته وهيكليته المتنوعة ذو أهمية كبيرة في المصارف الإسلامية فهو المؤشر إلى ما تملكه المصارف من سيولة مالية لإدارة أعمالها وأنشطتها وبرامجها المتنوعة والمختلفة، فكلما إمتلكت المصارف الإسلامية رأس مال أكبر كلما كانت فرصة نجاحها أكبر لتحقيق أهدافها في النمو والتوسع وطرح البرامج المتنوعة التي تلبي إحتياجات العملاء وتزيد ثقتهم بالمصرف.

وأيضاً تهتم المصارف الإسلامية بإستقطاب الودائع وتنميتها فهي المصدر الأساسي لموارد المصارف. وترتكز الأهداف الإستراتيجية للمصارف وتحقيق بقية الأهداف على تحقيق هذا الهدف، فـــزيادة الودائع وتنميتها يعالج مشاكل السيولة وهي أيضاً تؤدي إلى زيادة حجم التمويل المتاح ومن ثم الأرباح وبالتالي دعم رأس المال وكفايته من خلال دعم إحتياطات رأس المال، وهو ما يجعلها مجال التنافس الحاد بين المصارف وبعضها البعض.

وأخيراً تعد الخدمات المصرفية أحد العوامل الهامة التي ترتكز عليها المصارف لدعم تنافسيتها أمام بعضها، فيعتبر التميز والتنوع في الخدمات المصرفية المطروحة أحد الأسس الهامة لنجاح المصارف وبالتالي الصناعة المصرفية. وبناءً على ما تقدم فإن العوامل التي تؤثر على نجاح المصارف الإسلامية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، فزيادة الودائع تقود إلى الإستثمارات والقدرة الحقيقية على الإستثمار بالشكل السليم يحقق العائد الذي يُعد الهدف الرئيسي للمصرف.

و تم ضمن هذا الفصل دراسة عدد من العوامل وتحليل تأثيرها على الصناعة المصرفية في الأردن و من أهم هذة العوامل:

١- إدارة تمويل الإستثمارات.

٢- حجم رأس المال.

٣- تنمية الودائع المصرفية.

٤- توسيع قاعدة الخدمات المصرفية.

العامل الأول: إدارة تمويل الإستثمارات:

تركز المصارف الإسلامية عملياتها المصرفية على الإستثمار بإعتباره أساس الحركة في العجلة الإقتصادية، والمحور الأساس في تنمية المجتمع وهو أحد أدوات التمويل والأسس الإقتصادية، ويؤدي تفعيل هذه الأدوات إلى زيادة الدخل وبالتالي تعد القدرة على جذب الإستثمارات من الأسس الهامة لنجاح المصارف الإسلامية، فهي أساس تحقيق الربحية وتوفر السيولة و بناء عليه يستدعي جذب الإستثمارات توفر ثقة الأفراد في قدرة المصرف على تحقيق أهدافهم من إستثمار أموالهم لديه وهو ما يتطلب من البنوك الإسلامية الحفاظ على زيادة ثقة المستثمرين به وزيادتها لأجل تحقيق أهدافهم في ظل التأكيد على الدقة والشمول والمصداقية في المعلومات المقدمة إليهم.

ويعرّف الاقتصاديون الإستثمار بعدة تعريفات، منها:

الإستثمار هو التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية[1].

كما يعرف على أنه "توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية[2].

---

[1] Mahmoud Ahmed, "**Islamic Banking**", Islamic Research and Institute and Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, 1995,PP:19-23.

[2] سيد الهواري ،" **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية–الاستثمار**" ، بدون ط:، مصر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ج٦/ ١٩٨٢، ص١٦ .

وهو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال إمتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية[١].

من خلال التعريفات السابقة للإستثمار من المنظور الإقتصادي، يتضح للباحث أن التعريفات السابقة متقاربة، فكما هو واضح أن هدف الإستثمار يتمثل في الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، وقد أغفلت هذه التعريفات دور توجيه وترشيد الإستثمار.

كما ويتضح أن الإستثمار هو فرصة يهدف صاحبها إلى الإنفاق فيها بهدف الحصول على أكثر منها في المستقبل، على الرغم من أن هذا المستقبل غير مضمون، لذا يتعرض هذا الإستثمار لإحتمالات الربح أو الخسارة.

ويعرف الباحث الإستثمار في المصارف الإسلامية على أنه عملية توظيف الموارد المالية المتاحة لدى البنك في المجالات المختلفة – التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية – عن طريق المرابحة أو المشاركة أو المضاربة بعد دراسة المشروع لأجل تحقيق العائد المنشود.

دور الإستثمار وآلية تفعيله في المصارف الإسلامية:

تنظر المصارف الإسلامية إلى الإستثمار على أنه أحد الوسائل التي تمكّنها من تحقيق أهدافها المحددة وتحقيق النجاح[٢].

لذلك يعتمد تحقيق الأرباح من خلال الوساطة والإستثمارات على تبني سياسة إستثمارية مناسبة تضم مجموعة من القواعد والتعليمات تضعها الإدارة العليا لتحقيق أعلى الأرباح. "وكما هو معروف أن المصرف الإسلامي لا يقر التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً"[٣]، في حين إنه يحتاج لإسترداد جميع نفقاته وتحقيق بعض الربح، لذا يعمد إلى الإستثمار من خلال توظيف الأموال في مشروعات تجارية وزراعية وصناعية تدر عائدا مرضيا ويشجع المستثمر على الإستثمار بشكل دائم.

وبناءً على ما سبق يمثل إستثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الإستثمارات ركيزة العمل فيها والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح للمودعين والمساهمين على حد سواء. "إن الصفة الإستثمارية – في هذه المصارف تحديدا – تتطلب تجنيد كل طاقاته الفنية للبحث عن أفضل مجالات الإستثمار من

---

١ أحمد زكريا صيام، "**مبادئ الإستثمار**" ، ط١، عمان: دار المناهج،١٩٩٧، ص.١٩

٢ خلف سيمان النمري، "**شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي**"، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

٣ محمد محمود المكاوي، "**مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الإقتصادية العالمية**"، (بدون طبعة أو دار نشر)، ٢٠٠٣، ص ٤٥٦.

خلال خلق التعاون بين المال والخبرة"[1]، وهناك العديد من صيغ الإستثمار الشرعية التي يمكن إستخدامها لإستثمار أموال المساهمين والمودعين المتاحة من خلال أفضل قنوات الإستثمار كتوفير التمويل اللازم للمستثمرين، أوشركات تابعة متخصصة، أو إستثمار مباشر في الأسواق المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية؛ على أن يؤخذ بعين الإعتبار تحقيق التنمية الإجتماعية.

وعليه يرتبط حساب الإستثمارات في المصارف بالنقد، وتقوم البنوك بالإستفادة من فائض النقد بإضافته لرصيد الإستثمارات لأجل الإستفادة منها في تشغيل الأموال وتحقيق الأرباح.

فلابد للمصرف الإسلامي – كمؤسسة مالية – من إختيار المشروعات الإقتصادية ومن ثم دراستها دراسة مستفيضة، لتحديد جدواها وأخذ قرار بالإستثمار فيها من عدمه، فطبيعة التمويل والإستثمار فيها يجب أن تتطابق مع المنهج الإقتصادي الإسلامي الذي تنتهجه هذه المصارف [2].

وقد يكون التمويل والإستثمار كليا أو جزئيا لمختلف أنشطة وعمليات المضاربة، والمرابحة، والمشاركة، والإستثمار المباشر، أوغيرها من أنواع الإستثمارات الأخرى، على أن يتم توظيف هذه الأموال في الأنشطة التي يراها البنك مناسبة، وناجحة ويمكن أن تدر ربحا لكل من المصرف والمودع معا، بناء على ما توصي به دراسات الجدوى المعدة مسبقا ويوافق المودعون على توظيف أموالهم في الأنشطة المختارة. وترى العديد من المصارف الإسلامية أنه لتحقيق التميز والنجاح على منافسيها من البنوك التقليدية الأخرى أن تقوم بتأسيس شركات خاصة تابعة لها تكون مهمتها ان تولي عمليات الإستثمار إهتماما كبيرا سواء كانت محلية، إقليمية، أو دولية.

تصنيف الاستثمارات:

تتعدد صيغ الإستثمارات في المصارف الإسلامية، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أولاً: المشاركات (الإستثمارات متوسطة وطويلة الأجل) وتنقسم إلى نوعين:

أ) المضاربة:

تعتبر المضاربة إحدى وجوه الإستثمار وأهم صيغ إستثمار الأموال في التمويل الإسلامي. تُعد المضاربة عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر، وهي أن يعطي طرف

---

١ محمد الوطيان، "**البنوك الإسلامية** "، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٤٦

٢ علي جاد ، "**المصارف الإسلامية و التنمية الإقتصادية** "، مطابع المختار، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٥٥.

لأخر المال ليتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً.

ويتم الإستثمار في مجال المضاربة من خلال الإتفاق بين الطرفين على أن يستثمر أحدهما مبلغا محددا من المال (حسب إتفاق الطرفين)، والثاني بجهده وخبرته وإدارته للمشروع. ويعد الإستثمار في مجال المضاربة من أهم مجالات الإستثمار في المصارف الإسلامية. "وتتطلب المضاربة توفر الثقة والكفاءة والخبرة في المضارب"[1].

أقسام المُضاربـــة:

١. مُضاربة مُقيدة: علاقة تعاقدية بين صاحب المال والمُضارب مقيدة بقيود كالمكان، الزمان، نوع البضاعة، ظروف التخزين والتأمين، أو الجهات التي يُمكن للمُضارب أن يتعامل معها ... الخ. وهذا الشكل من أشكال المُضاربة هو الأكثر شيوعاً واستخداماً لأنه يُعطي صاحب المال الحق في فرض الشروط والضوابط التي يراها مُناسبة لتنمية إستماره وتحقيق الربح. أي تكون بتحديد نوع النشاط الإستثماري للمضارب. وتتميز المضاربة بأنها من الصيغ الإستثمارية التي يمكن إستخدامها في جانبي الميزانية كموارد وكإستخدامات

٢. مُضاربة مُطلقة: وهي المُضاربة غير المُقيدة بزمان أو مكان أو عمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف دون الرجوع لصاحب المال إلا في نهاية المُضاربة، ويعد هذا الشكل من أشكال المُضاربة غير شائع بسبب المخاطر التي قد يتعرض لها صاحب المال[2]. أي أنها مضاربة يتم إطلاق يد المضارب في الإستثمار وفي أي نوع من الأنشطة الإستثمارية.

وقد يضارب المصرف على صفقة واحدة فهي مضاربة قصيرة الأجل، وقد يضارب في سلعة تشترى ثم تباع على فترات فهي مضاربة متوسطة الأجل، وقد يشترك مع آخرين في تمويل رأس مال مشروع بالكامل لفترة طويلة فهي مضاربة طويلة الأجل٣.

الطبيعة المميزة للمضاربة وآلية تطبيقها:تعد المضاربة من أهم وأقدم صيغ إستثمار الأموال وهي نوع من المشاركة بين رأس المال من جانب والعمل من جانب آخر، وهي عقد يقوم المصرف بموجبه بتقديم التمويل بشكل كلي، ويقوم المتعاقد معه (المضارب) بالعمل فيها على

---

١ يوسف عاشور، " **إدارة المصارف الإسلامية**"، **غزة**، ٢٠٠٣، ص ٢٧٥.

٢ المرجع السابق ،ص ص ٢٧٦-٢٧٨

٣ عبداللة الطيار، " **البنوك الاسلامية بين النظرية و التطبيق**"، دار الوطن ،الرياض ،١٩٩٨، **ص** ٨٨.

أساس المشاركة في الربح[1]، وعلى أن يقسم الربح بنسبة متفق عليه بين المتعاقدين، ولا يلحق المضارب شيء من الخسارة إلا إذا كان مقصراً أو متعدياً، ويشترط في المضاربة أن يكون رأس المال من النقود، و ليس ديناً في ذمة المُضارب ، كما يشترط تحديد حصة كل منهما من الربح كالنصف أو الثلث أو أي نسبة أخرى يرتضيها الطرفان.

وتدل الدراسات التي أجريت على المصارف الإسلامية في الدول العربية الى أن المضاربة تشكل نسبة ٠.٠٢% إلى ١% من حجم التمويل الممنوح للعملاء في السوق المصرفي ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها:

١- إرتفاع مخاطر الصيغة حيث يتم دفع كامل رأس المال من قبل البنك ويقدم العميل الجهد فقط.

٢- أن البنك يتحمل كافة الخسائر في حالة عدم تقصير العميل.

٣- صعوبة تطبيق صيغة المضاربة في الواقع العملي لعدم إستيعابها من قبل العاملين والمتعاملين في المصارف الإسلامية.

تحاول المصارف الإسلامية تجنب التعامل بصيغة المُضاربة وذلك بسبب عدم الفهم الكامل للمُتعاملين للأسلوب السليم لتطبيق هذه الصيغة، إضافة إلى أن هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي التي تتطلب الأمانة والثقة العالية.

تحقق المضاربة عدد من المزايا الإقتصادية والإجتماعية كتحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج، ومُعالجة المشاكل الإقتصادية من ركود وتضخُّم وسوء توزيع الثروة وهدر الموارد الإقتصادية، وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والحرفية، بالإضافة إلى زيادة فرص التشغيل.

وعلى الرغم من أهمية المضاربة كأداة إستثمارية في مُعالجة كثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وأنها من الأدوات التي لا توجد حولها شبهات في الفقه الإسلامي إلا أن ممارسة المصارف الإسلامية لهذه الأداة الإستثمارية ما زال دون المُستوى المطلوب [٢].

آلية تطبيق المضاربة:

يتسلّم البنك النقود التي يرغب أصحابها في إستثمارها، سواء بطريقة الإيداع في حسابات الإستثمار المشترك، أو بالإكتتاب في سندات المقارضة المشتركة، وذلك على أساس القبول

---

[1] Kazarian, Elias, **"The Economics of Development: Islamic Banking in Egypt",** Lunds, Sweden: University of Lunds, 1991

٢ محمد أبو زيد،" **الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**"، الطبعة الأولى،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦،ص٤٩.

العام بإستعمالها في التمويل المستمر والمختلط مقابل الإشتراك النسبي فيما يتحقق سنوياً من أرباح صافية، ودون القيام بتصفية عمليات التمويل غير المهيّأة للمحاسبة.

شروط المضاربة:

من أهم الشروط التي ذكرها الفقهاء للمضاربة ما يلي[١]:

١ – أن يكون رأس المال من النقود.

٢ – ألا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب.

٣ – أن تكون حصة كل منهما من الربح معلومة.

٤ – أن تكون حصة كل منهما من الربح شائعة كالنصف أو الثلث مثلاً.

ب) المشاركـــــــــــة:

المشاركة عبارة عن صيغة تمويل مستحدثة حيث يقوم المصرف بتقديم التمويل الـــذي يطلبـــه العميل، بدون فائدة ثابتة، وإنما يكون المصرف شريكًا للعميل في عوائد المشـــروع المحتملـــة سواء كان ربحًا أو خسارة.

وتعرفها موسوعة البنوك الإسلامية بأنها مشاركة يساهم فيها المصرف الإســـلامي فـــي رأس مال الشركة أو المشروع مع شريك أو شركاء، وقد يكون المشـــروع عقاريًّـــا أو صـــناعيًّا أو زراعيًّا، مع وعد المصرف بأن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيـــع أســـهمه إلـــى العميـــل أو الشركاء، ومع وعد الشركاء بأن يشتروا أسهم المصرف والحلول محله سواء علـــى دفعـــة أو دفعات[٢]، ومن هنا جاءت التسمية المشاركة المتناقصة، حيـــث إن مشـــاركة المصـــرف فـــي المشروع تتناقص في صالح الشريك أو الشركاء حتى يصبح المشروع ملكًـــا للشـــركاء عنـــد خروج المصرف نهائيًّا من المشروع.

لقد وضعت مجموعةٌ من القواعد التي تضبط التمويل بالمشاركة، وهي[٣]:

١. أن يكون رأس المال من النقود، أو عينًا على أن يتم تقويها بالنقد.

٢. أن يكون رأس المال معلومًا وموجودًا يمكن التصرف فيه.

٣. لا يشترط تساوي رأسمال كل شريك، بل يمكن أن تتفاوت الحصص وفقًـــا لمقـــدرة كـــل شريك.

---

[١] محمود جابر،" **البنوك الاسلامية** "، دار الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٢٢٣.

٢ صابر غريب،" **المصارف الاسلامية** "، موسوعة المصارف الاسلامية ،دار الصباح التونسية، تونس، ٢٠٠٢، نقلا عن هاشم الســـيد، موســـوعة المصـــارف الإسلامية.

[٣] محمود جابر، ، **مرجع سابق**، ٢٠٠٥ ،ص ٢٤٥

٤. يتم توزيع الأرباح بنسب مئوية شائعة معلومة عند التعاقد، بحيث تحدد حصة من الــربح مقابل العمل وحصة مقابل رأس المال، فإذا لم يشترطوا يكون الربح حسب نسبة رأسمال كــل منهم إلى رأسمال المشاركة.

٥. يكون توزيع الخسارة حسب نسبة رأسمال كل شريك فقط.

٦. يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل.

تعدد أنواع المشاركات وفقًا لمجال الاستخدام ونوع النشاط، وهي: المشاركة الثابتة المنتهية – المشاركة المتناقصة – المشاركة المتغيرة "البديل الشرعي للجاري المدين".

أقسام المُشاركــة:

١. المُشاركة الثابتة:

يقوم هذا الشكل على مُساهمة المصرف في تمويل جزء من رأسمال مشروع معين مما يترتّب عليه أن يكون شريكاً في مُلكية هذا المشروع، ومن ثم في إدارته والإشراف عليه، وشريكاً في الأرباح التي يُحققها المشروع بالنسب التي يتم الإتفاق عليها وشروط عقد المُشاركة. "وينقسم هذا النوع من المشاركات إلى نوعين"[١] المشاركة الثابتة المستمرة يساهم فيها البنك في رأس مال المشروع، أو المشاركة الثابتة المنتهية يشارك فيها البنك بتمويل صفقة أو مشروع تنتهي المشاركة بنهايته.

٢. المُشاركة المُنتهية بالتمليك:

بمقتضى هذا الشكل يكون من حق طالب التمويل (الشريك) أن يحل محل المصرف في مُلكية المشروع، حيث يُصبح المشروع في النهاية مُلكاً لطالب التمويل، ووفقاً لهذه الصيغة فإنه يتم تقسيم الربح حسب الإتفاق بين الطرفين أما الخسارة فتقسم حسب المساهمة في رأس المال، ويُخصص الشريك جزء من حصته من العائد بالإضافة إلى ما يتوفر لديه من موارد أخرى للتسديد التدريجي لحصة المصرف في رأس المال حتى يتمكن من سداد كامل حصة المصرف في المشروع وبالتالي تؤول إليه الملكية الكاملة للمشروع.

ويقوم المصرف غالباً ــ بموجب عقد المُشاركة ــ بتفويض طالب التمويل بإدارة عملية المُشاركة والإشراف عليها، ويقوم المصرف بالمُتابعة والإشراف على حُسن سير العميلة وإلزام الشريك بالشروط المُتفق عليها في العقد وكذلك المُساهمة في التغلب على أي مُشكلات قد تواجه عملية المُشاركة.

١ سيد الهواري، **"الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية"** مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦م.

وتحقق المشاركة عدد من المزايا الإقتصادية والإجتماعية كحشد الموارد الإقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية وإرتفاع فرص التشغيل، مما يعني المُساهمة في مُعالجة المشاكل الإقتصادية[1] والإجتماعية، وتوزيع المخاطر بين الممولين، وتوفير الجهود بسبب توزيع المسئوليات بين الشركاء، بالإضافة إلى عدالة توزيع العائد.

الطبيعة المميزة للمشاركة وآلية تطبيقها:

تُعد المشاركة من أساليب الإستثمار المتميزة في القطاع المصرفي الإسلامي، ويمكن إستخدامها في تمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وهي أكثر الصيغ التمويلية مُرونة وملائمة وشمولاً، ويُمكن أن تُلبي حاجات المُجتمع المحلي وأن تُساعد في تحقيق التوازن الإجتماعي والإقتصادي.

وقد تكون المشاركة مقيدة بشروط أو مطلقة غير مقيدة بشروط. ويقوم البنك الإسلامي بإستثمار أرصدة هذه الحسابات على ضمان أصحابها، ففي حال الربح توزّع الأرباح بين البنك والمودع حسب الاتفاق، وفي حال الخسارة حسب المساهمة في رأس المال٢

وتعتبر المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك هي أحد أنواع المشاركة التي تعد إحدى صور الإستثمار في المصارف الإسلامية. وضمن هذا النوع من المشاركات يمنح العميل الحق في الحصول على ملكية كاملة للمشروع بشكل تدريجي ليحل محل البنك٣.

ووفق هذه الصيغة يُقدّم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المُتعاملون دون إشتراط فائدة ثابتة كما هو حال التمويل في المصارف التقليدية، وإنما يُشارك المصرف المُتعامل في الناتج المُتوقع ربحاً كان أو خسارة، وذلك في ضوء قواعد وأسس مُتفق عليها بين الطرفين، وتكون العلاقة بينهما في إطار المُشاركة وليست في إطار علاقة الدائن بالمدين كما هو مُتعارف عليه في المصارف التقليدية. وتنظم هذه العلاقة بموجب عقود تتضمن كل التفاصيل الخاصة بعمليات المشاركة وبتحديد الحصص في المساهمة والإدارة ونسب الأرباح.

ويشترط أن يكون رأس المال من النقود أو البضائع أو العقارات، وأن يكون معلوماً وموجوداً يُمكن التصرف فيه، ولا يُشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يُمكن أن تتفاوت الحصص، على أن يتم توزيع الربح بين الشركاء حسب ما إتفقوا عليه، وإذا لم يكن هناك إتفاق مُسبق على أسس التوزيع يتم التوزيع حسب نسبة مُساهمة كل منهم في رأس المال.

---

[1] المُنتدى المالي الإسلامي الدولي،" **ورقة بحثية** "، دبي، ٢٠٠٥/٣/١٤.

٢ سمحان ومبارك ، " **محاسبة المصارف الاسلامية** " ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٤١

٣ راضي البدور،"**خطة الاستثمار في البنوك الاسلامية:الجوانب و التطبيق و القضايا و المشكلات** "، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب و البنك الاسلامي للتنمية ، جدة، ١٩٩٠ .

وتختلف المشاركة في المصارف الإسلامية عنها في البنوك التقليدية في أن مشاركة الأول تتطلب المساهمة بخبراته والبحث عن أفضل مجالات الإستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته[1].

آلية تطبيق المشاركة:

تتم عملية تمويل بالمشاركة وفق الآلية التالية[2]:

١. يتقدم العميل للمصرف بطلب لتمويل مشروع معين ويرغب في مشاركة المصرف في تمويل المشروع، على أن يُرفق بهذا الطلب دراسة جدوى للمشروع يحدد فيها نوع العملية المطلوب تمويلها وتكلفتها والإيرادات المتوقعة.

٢. يقوم المصرف بتقييم جدوى المشروع المطلوب المشاركة فيه، وفي حالة الموافقة عليه يقوم العميل بدفع حصته في المشاركة وكذلك المصرف، وتوضع تلك المبالغ في حسابٍ مستقل بالمصرف للإنفاق على المشروع.

٣. يقوم العميل بإدارة أعمال المشاركة وفق ما هو مخطط له بدراسة جدوى المشروع، على أن تدرج الإيرادات بحساب المشاركة، ثم تتم تسوية حساب المشاركة وتستخرج النتائج بعد ذلك.

٤. تسوية وتوزيع أرباح "خسائر" المشاركة بين المصرف والعميل وفق النسب المتفق عليها بعقد المشاركة.

ويمكن القول أن المشاركة تتعرض لعدد من السلبيات[3]:

١- صعوبة التنفيذ والمتابعة، حيث لا يتوافر العنصر البشري القادر على دراسة وتنفيذ ومتابعة أنواع المشاركات المتعددة.

٢- عدم وجود أنظمة رقابية وتنظيمية تتناسب مع طبيعة أسلوب المشاركة.

٣- إرتفاع المخاطر نتيجة أن البنك يشارك في الأرباح والخسائر.

ولا يحق لأصحاب الحسابات طويلة الأجل السحب منها إلا بعد إنقضاء المدة المتفق عليها. وتعد الإستثمارات من أهم مصادر التمويل لدى المصارف الإسلامية التي يجب أن تعمل على

---

١ سامي حمود، " **الوسائل الاستثمارية في المصارف الإسلامية**"، تونس، ٢٠٠٠.

٢ **سليمان جمال " الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية "**، الطبعة الأولى، مطابع المختار، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣ أحمد علي، "**الوسائل المتاحة للمصارف الإسلامية في الأسواق المالية**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١. **سليمان جمال " الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية "**، الطبعة الأولى، مطابع المختار، القاهرة، ٢٠٠٢.

جذبها بإستمرار، ومن الطبيعي أن تزداد قدرة البنك على الإستثمار كلما زاد حجم الودائع لديه، وزاد إستقرارها ومدة بقائها في البنك[١].

إن كانت الإستثمارات أحد الوسائل التي تستغلها المصارف الإسلامية لأجل التنمية والتطوير، إلا أنها تعتمد على موارد داخلية أخرى كرأس المال لأجل إستثماره من أجل التنمية والتطوير وتحقيق الأرباح.

ثانياً: البيوع

تعد البيوع من أصناف الإستثمارات في المصارف الإسلامية، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

١. المرابحة (استثمارات قصيرة الأجل):

تمثل هذه النوعية من الإستثمارات إستثمار الأموال بشراء السلع لأمر الشراء والإستخدام فقط، وليس من أجل إستخدامها في الأنشطة الإنتاجية المولدة للربح، ومن أمثلة هذه السلع الأثاث المنزلي، السيارة الخاصة... الخ. كما وتشمل الإستثمارات في مجال المرابحة السلع لغايات التجارة. ويشكّل هذا النوع من الإستثمار ٧٥% من حجم إستثمارات المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر.

وتعد المرابحة من أكثر صيغ الإستثمار التي تتبعها المصارف الإسلامية نظراً لإنخفاض مستوى المخاطرة فيها، وكونها "تشكّل رافدا أساسيا للتدفقات النقدية الداخلة، مما يجعل تعرض هذه المصارف لمشاكل أقل في السيولة"[٢].

الطبيعة المميزة للمرابحة وآلية تطبيقها:

في الواقع العملي تُطبق هذه الصيغة تحت مسمى:"بيع المرابحة للآمر بالشراء"، حيث يتقدم العميل للبنك بطلب شراء سلعة معينة، ويقوم البنك بالشراء ثم بيعها للعميل مع ربح متفقعليه ويتم السداد على أقساط دورية منتظمة.

وعلية فإن المرابحة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقا في السوق المصرفي الإسلامي[٣]. وهي إحدى مصادر الربح، وخلالها يقوم البنك بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع إستهلاكية وأصول إنتاجية.

---

٤ حسين محمد سمحان، و موسى عمر مبارك، "**محاسبة المصارف الإسلامية**"، مرجع سابق، ص ٤٦.

١ هشام جبر، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الثانية ، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ١١٨.

٢ مصطفى السيد طائل ،"**القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية** "، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦،ص١٩٢

٢. **بيع السلم:** هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم إستلام السلعة لاحقاً أي بموعد معين ومن ثم فإن الثمن يُدفع عاجلاً والسلعة آجلاً. ومن شروط مشروعية هذا البيع ان تكون السلع أو البضائع غير متوفرة أو لا يمكن تسليمها وقت التوقيع على العقد.

إن بيع السلم الذي يتم من خلال المصارف الإسلامية يمكن أن يُسهم بدرجة مهمة في توفير التمويل اللازم للقيام بالنشاطات الصناعية ومن ثم الإسهام عن طريق ذلك بتطوير السلع التي تعتبر الأساس والمحور الرئيس لعملية التطوير ككل[١].

٣. **الإستصناع:** هوعقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف معينة لقاء ثمن محدد .

وفي الصناعة المصرفية يعرف الإستصناع على أنه توسط البنك لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين يطلبه العميل بمواصفات محددة. ويشترط في الإستصناع أن تكون السلعة المراد صنعها مباحة شرعاً فلا يجوز العقد مع صناعة سلعة محرمة شرعاً كمصنع للخمور، وأن تكون هذه السلعة محددة وصفا من حيث الكم والنوع والمقدار.

إن عقد الإستصناع ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط منعاً للضرر الممكن وقوعه على كل منهما.٢

ثالثاً: الإجـــــارة: وهي تمليك منفعة بعوض، وقد أصبحت الإجارة ضرورة في العصر الحديث لإنجاز العديد من المشاريع الإقتصادية والإنمائية. وهي نوعان ٣ :

أ. **إجارة تمويلية:** وهي الإجارة التي تتيح إستئجار الموجودات (الأصول) بداية والتملك لها نهاية . ويعد التأجير المنتهي بالتملك من أشهر أنواع التأجير حيث يتيح هذا النوع من التأجير للعميل تملك الأصل في نهاية مدة التأجير ويجمع هذا النوع من التأجير عدة مزايا أهمها الجمع بين مزايا التأجير العامة ورغبة العميل بتملك الأصل في نهاية المدة.

ب. **إجارة تشغيلية:** وهي الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر للموجودات (الأصول) المؤجرة . وهو العقد بمقتضاه يستطيع العميل الإنتفاع بالأصل طوال مدة التأجير، ومن ثم إعادته دون ان يكون المؤجر ملزما ببيعه او تمليكه للمستأجر، ويجمع هذا النوع من التأجير عدة مزايا أهمها تحقيق رغبة العميل بالحصول على المنفعة بالوقت المطلوب، وتلبية رغبته بعدم تحمل أي تبعات جراء إقتنائه الأصل، وقصر

---

١ فليح حسن خلف ،"**البنوك الاسلامية** "، مرجع سابق، ص ٦٩ .

٢ يوسف عاشور،" **مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية**"، الرنتيسي للطباعة و النشر، فلسطين، غزة ٢٠٠٢ ،ص٥٥.

٣ محسن الخضيري، " **البنوك الإسلامية**"، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص٦١.

مدة التأجير بجانب الحصول على كافة الخدمات كالصيانة والتأمين الشامل والكفالة وغيرها. . .

سمات الإستثمار في المصارف الإسلامية:

يتميز الإستثمار في البنوك الإسلامية بالعديد من السمات من أهمها[١]:

١. جميع الأساليب تضمن إستخدام التمويل في الإقتصاد الحقيقي، أي توجيهها لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
٢. ربط المشروعات الإستثمارية بإحتياجات المجتمع لأجل التطوير والتنمية، تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة الإستثمارية.
٣. التعدد والتنوع بما يوفر أساليب تتناسب مع كافة الإحتياجات.
٤. الإلتزام بأحكام الإسلام إباحة أو منعا في مختلف الأنشطة الإستثمارية للبنك، كالبعد عن إستخدام أسعار الفائدة،
٥. تمسك إدارة البنك الإسلامي بالمفهوم الحقيقي للنقود بإعتبارها وسيلة للإستثمار وليست سلعة.

تنوع الإستثمارات وكفاءة آليات تطبيقها في المصارف الإسلامية:

يرى الخبراء أن أدوات الإستثمار الإسلامي قد يعتريها القصور في التطبيق[٢] وذلك نظرا لعدم وجود آليات واضحة تساعد على تحديد رؤية واضحة تمكن من القائمين عليها من التطبيق بالشكل السليم.

تحتاج الأدوات المالية الإسلامية إلى آليات تطبيق واضحة يحدد فيها الأدوات المالية بوصفها الكامل، وخطوات تنفيذها، ومتطلبات تنفيذها من إمكانات وموارد مادية وبشرية، ووجود خطط إستراتيجية وأخرى تسويقية لنشر هذه الأدوات وجذب العملاء.

يحقق التنوع في أساليب التمويل الإسلامي الهدف من زيادة التوسع في الإستثمارات الحقيقية. وتساعد تنوع الإستثمارات وتوزيعها على عدة مجالات في تخفيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وقد يتم هذا التوزيع على أساس قطاعات (زراعة، صناعة، عقارية، الخ..) أو على أساس المناطق الجغرافية، أو على أساس الآجال أو الربحية، ويؤدي ذلك إلى جودة

---

[١] مصطفى كامل طايل ،" **القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية** " ،مطابع غباشي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٣ .ومحمد عبد الحليم ،" **اساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة**" ، مركز صالح كامل ، جامعة الازهر ، ٢٠٠٤ ، ص ٨

[٢] كمال حطاب، " **الصكوك الإستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة**"، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح، دبي، ٢٠٠٩.

المحفظة الإستثمارية بشكل عام ونمو الأصول والمفاضلة بين المخاطر والعائد. على أن يتم إدارة هذه الإستثمارات حسب تغيرات السوق أو ظروف عمل المصرف.

كما تتميز المصارف الإسلامية بشكل كبير في مجال منح التمويل للعملاء، حيث توفر أصناف مختلفة ومتنوعة لتمويل أنشطتهم المتعددة ومنها المرابحة، والمشاركة، والبيوع والمضاربة .... الخ. وتتميز هذه الصيغ التمويلية الإستثمارية بالمرونة من حيث تلبيتها لرغبات العملاء، ويسفر "إطلاق شهادات الإستثمار التي يبيعها البنك للأفراد مقابل إيداع أموالهم لديه، ويقوم هو بإستثمارها في المجالات التي يراها مناسبة"[١].

كما أن من نتائج التوسع المستمر للصناعة المصرفية الإسلامية إرتفاع حجم شرائح المتعاملين وزيادة معدل النمو إلى نحو ٢٠%، وعلى الرغم من التطور في العمل المصرفي إلا أنه ينبغي عليها البحث عن مسببات النجاح للأخذ بها[٢]، من أجل تلبية الإحتياجات المتزايدة للعملاء، ومواجهة المنافسة المصرفية المحلية والدولية.

مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية:

يقصد بالمخاطر التي قد يتعرض لها الإستثمار في المصارف الإسلامية بأنها إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الإستثمار[٣]. أو هي حالة عدم التأكد من عوائد الإستثمار المستقبلية ولكن معرفة إحتمال تحققها [٤]. أو أنها حالة عدم التأكد من إنتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الإستثمار[٥].

ويتضح للباحث مما سبق أن مخاطر الإستثمار تتركز حول إحتمالية تحقق الفشل وعدم تحقيق المشروع الإستثماري العائد المتوقع منه.

ويرى الباحث أن مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية هي تلك الأسباب واالعوامل التي تؤدي إلى إحتمالية تحقق الفشل في المشروع الإستثماري وعدم تحقيق االعائد والنتائج المتوقعة منه.

[١] هشام خالد، **"البنوك الإسلامية الدولة وعقودها"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ص (١٢٠-١٢٥).

[٢] صالح حميد العلي، **"المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية"**، مركز الدراسات الاقتصادية الإسلامية ، ٢٠٠٨، ص ٧.

[٣] محمد، مطر،" **ادارة الاستثمارات**" ، الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط٣، عمان: دار وائل، ٢٠٠٤، ص٥٢.

٤. سليمان، ابو صبحا ، " **الإدارة المالية**"، ط١، منشورات ، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦، ص٥١.

٥. غازي فلاح، المومني ، "**إدارة المحافظ الاستثمارية** "، ط١، عمان: دار المناهج، ٢٠٠٣ ص٧ و عدنان، عبداللة عويضة ، "**نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي – دراسة تأصيلية تطبيقية** "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك – اربد – الأردن، ٢٠٠٦ص٦٦

مصادر مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية:

تتعرض الإستثمارات في المصارف الإسلامية لمخاطر عديدة أهمها ما يلي:

١. الأنظمة والقوانين المعمول بها: صُممت التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل القطاع المصرفي في مجملها لخدمة المصارف التقليدية[١]، ولذلك فمن الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات نظراً لإختلاف طبيعة النشاط المصرفي في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية.

٢. عدم سلامة المركز المالي للمستثمر: وتتمثل هذه المخاطر في إحتمالات عدم قدرة المستثمر على الوفاء بإلتزاماته إتجاه المصرف المالية مستقبلاً، والمتمثلة في قيمة التمويل الممنوح وحصة المصرف من الأرباح المحققة، وتنشأ هذه المخاطر في حالة إذا كانت التزامات العميل المالية أكبر من إمكاناته أو موارده الفعلية أي عندما يكون صافي مركزه المالي الكلي مديناً، وهذا هو المقصود هنا بعد سلامة المركز المالي المستثمر[٢].

ويرى الباحث ضرورة قيام المصرف الإسلامي بالتأكد من السلامة المالية لطالب التمويل لأجل تقليل المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية، ويتم ذلك من خلال جمع البيانات عن العميل المستثمر كنسخة من عقد الشركة، وصورة عن السجل التجاري، وصور عن عقود الأملاك العقارية، وأسماء الجهات التي تعامل معها.

٣. المستثمرون: فطبيعة العلاقة بين المستثمر والمصرف الإسلامي المتمثلة في المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي المشاركة في المخاطرة كانت أحد الأسباب المهمة في كون المستثمر من أهم مصادر المخاطر للمصارف الإسلامية. كما يمكن أن يكون أحد مصادر المخاطرة بسبب عدم توافر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر والتي يعد توفرها ضرورة لنجاح النشاط الاستثماري، وعدم توفرها يؤثر على كفاءة المشروع ويزيد من احتمالية وقوع الخسارة ٣ .

١.محمد نور علي عبداللة، "**تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق**"، ط:بدون، مكة المكرمة: رابطة العالم الاسلامي، (سلسلة دعوة الحق،العدد ١٩٥)، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥.

٢ محمد عبد المنعم أبو زيد ،" **المخاطر التي تواجة استثمارات المؤسسات المالية المصرفية**" ، بحث في كتاب: الوقائع-دور المؤسسات المصرفية الاســـلامية في الاستثمار و التنمية ، جامعة الشارقة، الشارقة، ج٢/ ص ٦٢٧.

٣ محمد نور علي عبداللة، **مرجع سابق(ذاتة)**، ص٦٥ .

أهمية إدارة وتمويل الإستثمارات وأثرها على الصناعة المصرفية الإسلامية:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث أهمية إدارة وتمويل الإستثمارات وتوسيعها وأثرها على القطاع المصرفي بما فيها المصارف الإسلامية، فقد إستعرضت دراسة علم الدين (٢٠٠٣) أن نجاح الجهاز المصرفي يعتمد على قدرة المصارف الإسلامية على جذب الإستثمارات وتوسيعها من خلال كسب ثقة العملاء، الأمر الذي يزيد السيولة المتوفرة لدى هذه المصارف وتمكنها من تقديم تسهيلات وخدمات أفضل للعملاء الحاليين والمستهدفين وبالتالي تحقيق التوسع والنجاح.

كما وأكدت دراسة أعدها المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٩٦) ودراسة السرحي (١٩٩٥) ودراسة النجار (١٩٩٥) أن تقييم قدرة المصارف الإسلامية على جذب الإستثمارات وتوسيعها، وإدارتها، يحقق لها تفوقا ونجاحا على غيرها من المصارف الأخرى.

وأبرزت دراسة إيوا كاراواوسكي Ewa Karwowski (٢٠٠٩) ودراسة طوني أباريم Toni Aburime (٢٠٠٨) أن إدارة وتمويل الإستثمارات هي أحد العوامل الهامة ذات التأثير على الصناعة المصرفية بشكل عام.

إن المصارف الإسلامية لا تهدف من وراء الإستثمار إلى الحصول على عائد فقط، وإنما تحقيق النجاح الحقيقي لتطوير صناعة مصرفية إسلامية لها دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية. وتقاس قدرة البنوك على الإستثمار من خلال وضع أهداف واضحة وجذب أموال المودعين، والعمل على توظيفها بالأنشطة والبرامج والمشاريع المختلفة التي تحقق عائدا اقتصاديا للمستثمر والمودع معا، وتفوقا وتميزا في أدائها والسير قدما في مسيرة النجاح في العمل المصرفي كما تُمارس المصارف الإسلامية سواء لحسابها أو لحساب غيرها جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة والمستحدثة وسائر عمليات التمويل والإستثمار المنظمة على غير أساس الفائدة المصرفية، حيث تحرص المصارف الإسلامية على تحقيق عائد مناسب للمدخرين من خلال إستثمار أموالهم في عمليات مربحة وسريعة التدفق لمواجهة طلبات السحب من هذه المدخرات وعليه فإن توسع المصارف الإسلامية في تطبيقات الصيغ الشرعية الأخرى لتوظيف الأموال، يستلزم منها الدخول مباشرة في عمليات وأنشطة إستثمارية ذات طبيعة فنية متخصصة لمتابعة ومراقبة وضبط أعمال وعلاجات ومصاريف مثل هذه الإستثمارات، وبناء على ما تقدم فإن إستمرار المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية التي تعمل وفقها وكذلك توجيه إستثماراتها وسيولتها إلى المشاريع المجدية والتمويلات المدروسة

والتحوط والتحفظ سيزيدها حماية أكثر وبالتالي سوف تؤثر تأثيراً إيجابياً على الصناعة المصرفية الإسلامية.

وتعتمد البنوك التي تهدف للتميز والنجاح إلى إعتماد إستراتيجية الإستثمار كإحدى الإستراتيجيات الرئيسة لديها، حيث تقوم بوضع سياسات وبرامج متعددة ومتنوعة للإستثمار تشرف على تنفيذها بدقة بما يكفل تحقيقها بفعالية، وبالتالي تحقيق النجاح في العمل المصرفي على أن تأخذ بعين الإعتبار عند اختيار البرامج الإستثمارية التنوع في الإستثمارات كما ونوعا كما يوصي خبراء الإستثمار بتنوع الإستثمارات ما بين طويل ومتوسط وقصير الأجل مع زيادة حجم الإستثمار في ظل توفر كفاءة الإستثمار من أجل تحقيق عوائد للأطراف المعنية كافة، والتغطية الجغرافية، والتركيز على البرامج التي تلبي إحتياجات عدة شرائح متعددة من العملاء، مما يجعل البنك أقدر على تحقيق عائد، وأقدر على تحقيق النجاح في المجال الإستثماري، وبالتالي تحقيق مستقبلا واعدا لها.

العامل الثاني: حجم رأس المال في القطاع المصرفي الإسلامي:

إن رأس المال من أهم الموارد المالية التي يمتلكها المصرف الإسلامي، كما يعد من حقوق الملكية وموارد داخلية لدى المصرف، ويعد ضرورة لبدء النشاط المصرفي. ولا يختلف رأس المال في المصارف الإسلامية عنه في البنوك التقليدية، فهو يتشكل نتيجة مساهمات الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الأخرى..الخ، ومن المعلوم أن المصارف الإسلامية تسعى جاهدة للحصول على أكبر قدر من الثقة والطمأنينة من عملائها والتي يمكن أن يتم الحصول عليها من خلال رأس مال يساند قدرة البنك على مواجهة المخاطر[١].

مفهوم رأس المال في المصارف الإسلامية:

تعرف رأس مال المصرف الإسلامي بأنه مجموع قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه ، و أية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية [٢].

١ محمد العجلوني، "**البنوك الإسلامية:مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٨، ص ص (١٧٥-١٧٦).

٢ عبد الرزاق رحيم الجيتي،" **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**"، دار أسامة للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٣٧ .

ويعرّف على أنه الفرق بين الأصول والخصوم في أية منشأة. أو أنه الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة[١].

ويعرفه الباحث على أنه المبلغ النقدي المخصص لإنشاء المصرف، أي الأموال التي يقدمها المساهمون عند بدء تأسيس المصرف الإسلامي لبدء نشاطه متضمناً الزيادة أو النقص التي تطرأ خلال فترة محددة لتكوين ما يلزم من أصول وتمويل أنشطة المصرف لأجل تحقيق عائد مرضي للمساهمين.

مكونات رأس المال في القطاع المصرفي الإسلامي:

تنصب المهمة الأساسية لرأس المال في المؤسسات المصرفية بصورة أساسية في حماية وتأمين أموال المودعين تجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد يتعرض له المصرف، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الأصول الثابتة اللازمة لتشغيل الأنشطةً.

لقد إرتبط حجم رأس المال في قطاع البنوك بقدر المخاطر التي تتعرض لها، وذلك لأن البنوك تعمل أساسا بأموال المودعين ومن خلال إستخدامها لدى الغير في شكل إستثمارات بما يجعلها تتعرض للمخاطر.

يعطى رأس المال الثقة للمتعاملين مع البنوك ولجهات الرقابة، بل ويعزز الثقة في قدرتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها بإعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مخاطر التمويل وتقلبات سعر الصرف ومخاطر السوق، وتحرص المصارف على تنوع رأس المال ومكوناته لمواجهة هذه المخاطر، وهذه المكونات هي كما يلي[2]:

١. **رأس المال المدفوع:** يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغل جزء كبير من رأس المال في تمويل الأصول الثابتة.

١ عبد الحميد الشواربي،"**إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية**"، ط١، دار المصارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٦١.

٢ محمد البلتاجي،"**المصارف الإسلامية**"، بدون طبعة أو دار نشر، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

٢. **الإحتياطيات:** تمثل الإحتياطيات أرباحا محتجزة من الأعوام السابقه والتي تقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف. وتوجد عدة أنواع من الإحتياطيات منها الإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي. وتعد الإحتياطيات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهى ذات أهمية في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف ، ونظرا لحداثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فما زالت الإحتياطيات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع لديها.

٣. **الأرباح المحتجزة:** تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية وإقتصادية. وعادة ما يتم تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة لأجل تدويرها وإعادة إستثمارها في الأنشطة المدرة للربح وتحقيق العائد.

٤. **المخصصات:** المخصص هو المبلغ الذي يخصم أو يحتجز من أجل إستهلاك أو تجديد الأصول أو معالجة النقص في قيمتها كمخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية أو من أجل مقابله إلتزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة ، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد.

تمثل المخصصات مصدرًا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها للغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص إستهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار إستثمار تلك المخصصات في الإستثمارات متوسطة وطويلة الآجل [١].

وظائف و مهام رأس المال في المصارف الاسلامية [٢]:

١. توفير التمويل اللازم للمصرف لممارسة عمله، ونشاطاته، وبالذات في المراحل الأولى لإنشائه، فهو يعتمد بالدرجة الأولى على موارده الذاتية التي هي رأس ماله أساساً.

١ علي السالوس، " **الودائع و الإستثمار في المصارف الإسلامية**"، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص (٦٥-٦٨).
٢ الشواربي، **مرجع سابق**، ٢٠٠٢، ص ٥٥.

٢. يعتبر رأس المال في المصارف الإسلامية المصدر التمويلي الأساسي الذي يتم الإستناد إليه في تكوين الموجودات الثابتة من آلات وأجهزة وأبنية وأثاث...الخ. فهو يعتمد في تمويل تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة على موارده الذاتية.

٣. يوفر رأس المال في تلك المصارف الأمان والحماية المطلوبة للأموال التي يتم إيداعها لديه وذلك بتحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع لديه بموجب القوانين ذات الصلة بعمل تلك المصارف، وهذه النسبة ضرورية لحماية أموال المودعين، وكلما زادت هذه النسبة كلما وفرت أماناً وثقة أكبر.

٤. يوفر رأس المال الضمان اللازم لإمتصاص الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في ممارسة عمله ونشاطه سواء كانت هذه الخسائر نتيجة سوء إدارة من قبل المصرف أو حالة الإنكماش والكساد في الإقتصاد فيتم إمتصاص هذه الخسائر إعتماداً على رأسماله دون أن يحلق ضرراً بالموجودين أي بدون أن تمتد هذه الخسائر إلى ودائعهم.

العوامل التي تحكم تحديد حجم رأس المال في القطاع المصرفي الإسلامي:

من المعروف أن المصارف تسعى جادة للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح للمودعين لديها وذلك من أجل الحصول على مزيد من ثقتهم. و لما كانت المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف تسعى لنجاح تجربتها وتعزيز ثقة العملاء والمودعين فيها، فإنه يجب عند تحديد رأس مالها عدم المغالاة فيه، و ذلك لكي يتمكن المصرف من إستثماره بالكامل، ومن ثم توزيع عائدٍ مجزٍ على أصحاب رأس المال. كما ينبغي عدم تقليله عن القدر اللازم للخطط المقررة، بشكل يؤدي إلى الإخلال فيه بصفته عامل ضمان بالنسبة للمودعين، وتعمد الإدارة الرشيدة في المصارف إلى عدم المغالاة في تحديد قيمة رأس المال، وتحديده في الحدود التي تسمح في تسهيل وتيسير الأنشطة.

وعليه فإن هناك عوامل تحكم تحديد حجم رأس المال في المصارف الإسلامية بشكل خاص، وأبرز هذه العوامل[١]:

١. يعتبر أصحاب الودائع الثابتة والودائع شركاء مع المصرف و ليسوا دائنين له و إن كانوا لا يشاركونه في الإدارة.

---

[١] علي عبد الحق ،"**المصارف الإسلامية واقع و طموح**"، غزة، ٢٠٠٠، ص ص (١٢٣-١٢٥).

٢. إذا لم تحقق المضاربة الشرعية وعملية إستثمار المصرف - بصفته مضارباً - ربحاً قط أو أنها لحقتها خسارة فيعني هذا إنعدام العوائد و من ثم يتحمل أصحاب المال وهم المودعون وحدهم جميع الخسارة بشرط أن لا يكون للمصرف يداً في هذه الخسارة. أما إذا كان المصرف بإعتباره مضارباً وهو الذي تسبب في الخسارة فإنه يصبح بذلك متعدياً، فإنه يجب عليه ضمان ما لحقت تلك الأموال المودعة لديه من خسارة، وذلك من أجل المحافظة على أموال المودعين وإستثمارها بشكل سليم.

٣. الاموال السائلة المملوكة للمصرف الإسلامي تخضع لزكاة النقود بنسبة ٢٥% متى بلغت نصابا و حال عليها الحول و على هذا الأساس فان إحتفاظ المصرف بالأرصدة النقدية المملوكة لة و عدم إستثمارها يكلفة سنويا مقدار الزكاة النقدية المتوجب دفعها ونظرا لأن رأس المال لا يعد وحده المورد الذي تعتمد عليه المصارف الإسلامية، فإنها تبحث عن موارد أخرى كالودائع.

أهمية رأس المال وأثره على الصناعة المصرفية الإسلامية:

لا يمثل رأس المال سوى جزءا يسيرا لا يتعدى ما نسبته ١٠% من إجمالي مصادر البنك الإسلامي، وعلى الرغم من هذا "يعد أحد ضروريات نجاح البنوك وتميزها، لأنه يدعم المركز المالي"، فهو يلعب دورا هاما في الحماية من الخسائر التي قد تلحق بالمساهمين. وينبغي على الإدارة العليا تفعيل دورها الإستثماري والتمويلي بهدف تحقيق عوائد مرضية لأصحاب رأس المال أو المساهمين[١].

يعد رأس المال أحد أسس النجاح التي تمتلكها المصارف الإسلامية إن أحسنت إستغلاله في الأنشطة التنموية والإقتصادية المولدة للربح وتحقيق التنمية الإقتصادية. وقد ركزت الدراسات كدراسة السرحي (١٩٩٥) على أهمية زيادة حجم رأس المال لنجاح البنوك، وهو ما يكسبها ميزة تنافسية مقابل البنوك التقليدية الأخرى. ودراسة إيوا كاروواوسكي Ewa Karwowski (٢٠٠٩) التي أكدت على أن تطوير القطاع المصرفي يتم من خلال التركيز على حجم رأس مال المصرف.

١ محمد العجلوني " **البنوك الاسلامية: مبادئها و تطبيقاتها المصرفية** "، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٨، ص ص (١٧٥-١٧٦).

العامل الثالث: القدرة على تنمية الودائع:

تعد الودائع أحد مصادر الأموال وأهمها في المصارف الإسلامية. ويقصد بها الأموال التي يقوم المودعون بإيداعها لدى المصارف بشكل من أشكال الإيداع، وينشأ ما يسمى بإيداعات تحت الطلب، أو وديعة لأجل حسب ما يتم الإتفاق عليه بين المودع والمصرف[1].

ويعرّف الباحث الودائع على أنها مبلغ من المال يسلمه المودع للمصرف من أجل حفظه أو إستثماره، حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين، مع إلتزام البنك بردها إن كانت بغرض الحفظ فقط، وتقاسم الأرباح بين الطرفين في حال تحققها إن كانت بغرض الإستثمار.

وتمتاز الوديعة ببقاء ملكيتها للمودع مع بإسترجاعها من المصرف، في حين لا تعود بالنفع عليه إن لم يفوض المصرف باستثمارها[2].

جـــــذب الودائع وتنميتها:

تعتبر القدرة على جذب الودائع والإستثمارات إحدى القدرات المميزة للمصارف على إختلاف أنواعها ولاسيما الإسلامية منها[3].

فتعد هذه الودائع والإستثمارات موارد أساسية لتمويل مشروعات جديدة يستثمر بها البنك ويزيد بها رأس المال لديه وبالتالي إستقطاب أكبر للودائع على إختلاف أنواعها، وبناءً عليه يعد إستقطاب الودائع توسع أفقي يوفر السيولة وأحد أهم المصادر والموارد المالية للمصرف حيث أن جذب أموال المودعين يبقى هو المجال الأكثر رحابة لحركة توسيع السيولة ومجال التنافس بين المصارف.

لذلك تضع المصارف الإسلامية عملية جذب الودائع وتنميتها على سلم أولوياتها نظرا لأهميتها في عدم تعطيل الأموال وإستثمارها لتحقيق الأرباح لصالح أصحاب المال والمنتفعين.

على خلاف العلاقة القائمة بين المودعين والمصارف التقليدية والمُتمثلة بعلاقة الدائن بالمدين، فإن العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية تختلف بإختلاف نوع الأوعية الإدخارية[4]، حيث أن لكل نوع شروط وخصائص مُحددة تختلف عن الأنواع الأخرى من الحسابات.

---

[1] هشام جبر، " **إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ٥٧.

٢.رفيق يونس المصري، " **بحوث في المصارف الاسلامية** "، الطبعة الاولى، دار المكتبي، دمشق، ٢٠٠١، ص١٩٩.

٣ أحمد سليمان خصاونة، "**المصارف الإسلامية وتحديات العولمة واستراتيجية مواجهتها**"، الطبعة الأولى، جدارة للكتاب الجامعي، عمان ٢٠٠٧، ص٢٩٤.

٤ أحمد أبو عبيد، " **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، ٢٠١٠.

طبيعة الودائع في المصارف الإسلامية:

تقسم الودائع وحسابات الإستثمار إلى نوعين الودائع المُطلقة (غير المُقيدة) والودائع المُقيدة، فالودائع المُطلقة هي الودائع التي يُعطي أصحابها للمصرف حق إستثمارها بالأسلوب الذي يراه المصرف مُناسباً، أمّا الودائع المُقيدة فهي التي يُعطي أصحابها للمصرف الحق بإستثمارها في مشروع معين أو غرض معين وفق شروطاً مُحددة.

هناك ودائع يقبلها البنك بهدف الحصول على عائد، وأخرى دون توقع الحصول على عائد كحسابات الإستثمارات، التوفير مع التفويض بالإستثمار. وأخرى دون توقع الحصول على عائد مثل حسابات جارية (تحت الطلب)، وفيما يلي عرض لأهم أنواع الودائع.

أنواع الودائع في المصارف الإسلامية:

النوع الأول: الحسابات الجارية / تحت الطلب:

تعرّف الحسابات الجارية على أنها نوع من الحسابات التي يقوم فيها أصحاب المال بإيداع أموالهم لدى البنك لأجل حفظها فقط، أو لأجل التعامل المصرفي كإجراءات الدفع أو التحويل.. الخ[١]

وتعرف على أنها المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد أن تكون حاضرة للتداول والسحب عليها لحظة الحاجة إليها بحيث ترد إلى أصحابها دون سابق إنذار للبنك[٢]

ويعرفها الباحث على أنها المبالغ المالية التي يضعها المودعون (الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الأخرى..الخ) لدى طرف أخر وهو المصرف الذي بدوره يتعهد بردها للمودع حين طلبها سواء كان هذا الطلب لاستخدام الشيكات،أومن خلال السحب النقدي الخطي، أو عن طريق أوامر التحويل المصرفية منها لصالح الجهات الأخرى أو السحب عليها في أي وقت.

وقد تكون هذه الحسابات بمبالغ صغيرة، أو حسابات لصغار المودعين، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الودائع يمتاز بإمكانية رفع السيولة لدى المصارف إلى حد كبير، إلا أنه لا يمكن الإعتماد عليها لغايات التمويل طويل الأجل. ويلتزم البنك بدفع كامل المبلغ للمودع عند طلبه،

١ حسين محمد سمحان، و موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص ٤٣.

٢ خالد أمين عبداللة، و حسين سعيد سعيفان، "العمليات المصرفية الإسلامية" ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٨٣

حيث يودع العملاء هذه الأموال في المصرف الإسلامي كأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات أو الإنتفاع من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، أوالحاجة إلى الإحتفاظ بالسيولة التي لديهم في مكان آمن و يستطيع العميل أن يودع أو يسحب من حسابه في أي وقت شاء،وتأخذ المصارف الإسلامية بعين الإعتبار توفر السيولة لمواجهة السحوبات الطارئة من قبل المودعين ويعطي المصرف أصحاب الودائع تحت الطلب أولوية عن أصحاب الودائع الأخرى.

النوع الثاني: حسابات الإستثمار:

هي ودائع يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة سواء كانت مقيدة أو مطلقة دون تقييده بالإستثمار بمشروع معين، أو كيفية معينة بهدف الإستثمار وتحقيق الربح. لذا يقومون بتوقيع عقد مع البنك يفوضونه فيه بالإستثمار على أن يتم توزيع الأرباح المتحققة حسب الإتفاق بين الطرفين وما يرونه مناسبا.

وهذا النوع من الحسابات يفتح بهدف الربح وإستثمار الأموال سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ولتشجيع تنمية هذا النوع من الإستثمار يقوم المصرف بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية حول عدد من المشاريع التي يراها ناجحة ومربحة من وجهة نظره، وتقدم هذه الدراسات للمودعين لتشجيعهم وحفزهم على الإستثمار في هذه المشاريع.

تمثل هذه الحسابات الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من العملاء بغرض قيام المصرف الإسلامي ــ وهو المُضارب هنا ــ بإستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذه الحسابات مستمدة من شروط وقواعد عقد المُضاربة، ولكي تتقيّد هذه الحسابات بشروط عقد المُضاربة فإنه يجب أن يتضمن فتح الحساب بنوداً تتعلق بكيفية توزيع الأرباح والخسائر وتحديد نصيب المصرف المُضارب مقابل عمله وإدارته، وكذلك الإذن للمصرف بالخلط أي أن يُسمح للمصرف بخلط أموال هذه الحسابات مع بقية الأموال المتوفرة لديه.

تقسم هذه الودائع الاستثمارية إلى نوعين:

a. ودائع استثمارية محدودة الأجل.

b. ودائع استثمارية مستمرة[١].

ويختلف النوع الأول عن الثاني في مدة الإستثمار ونسبة الربح المتحصل، فالودائع التي تزيد مدتها عن سنة تكون قابلة للتجديد لغايات الإستثمار وتسمى الودائع المطلقة المستمرة. وهذا

[١] حسن محمد اسماعيل، "**مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات**"، دار الأمل للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٥٥ .

النوع من الإستثمارات قابل للتجديد ولا تلغى إلا بقرار من البنك ويبلغ به المودع قبل إلغاء الوديعة بفترة محددة.

ويتبقى من هذه الحسابات حسابات الإستثمار لأجل (تحت الإشعار) والتي لا يجوز للمودع سحبها من البنك قبل إنقضاء المدة المحددة، ومنها المقيدة والتي يقيد فيها المودع البنك بنوعية أو كيفية الإستثمار[١].

وهناك أيضاً صكوك الإستثمار طويلة الأجل، وهي تعد من الموارد المالية طويلة الأجل بالنسبة للمصرف، كما أنها تعد من الموارد الأكثر إستقرارا التي يمكن أن يتحصل عليها. وتصرف أرباح هذه الإستثمارات بشكل سنوي، وهي أعلى أنواع الودائع ربحا إن إستثمرت الوديعة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. ويتم توزيع الربح حسب ما تم الإتفاق عليه بين المصرف والمودع.

أنواع حسابات الإستثمار:

يمكن تقسيم حسابات الإستثمار إلى نوعين[٢]:

أ. حسابات الإستثمار المُطلقة:

لا ترتبط هذه الحسابات بمشروع أو برنامج إستثمار معين، وهي تشمل المبالغ النقدية التي يتسلّمها المصرف من العملاء وتشترك هذه الأموال بالأرباح المتحققة وتتحمّل مخاطر الإستثمار.

ويمكن تقسيم هذه الحسابات إلى أنواع تختلف حسب شروط كل منها ونسبة مشاركة كل منها في الأرباح، وذلك وفقاً لأجال إستحقاقها، وتختلف تسميتها وشروطها من مصرف إلى آخر.

ب. حسابات الاستثمار المُقيدة:

هي المبالغ النقدية التي يتسلمها المصرف من العملاء لإستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده العميل، وحيث أن العميل هو الذي يقرّر نوع الإستثمار وطبيعته فإن المصرف يشارك في الأرباح المتحققة ووفق النسبة المُتفق عليها في حين يتحمل العميل (بصفتة صاحب رأس المال) وحده الخسائر، وتوجه حسابات الإستثمار المخصص غالباً لتمويل المشروعات الإستثمارية متوسطة الأجل.

---

١ عبد الله، وسعيفان "**العمليات المصرفية الإسلامية**"، ص٧٨-٨٨.

٢ محمد نجاة الله صديقي، " **المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠.

النوع الثالث: حسابات الإدخار (التوفير):

تعرّف حسابات الإدخار بأنها نوع من الحسابات البنكية التي يقوم المودع (الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الأخرى..الخ) بفتحتها بناء على نظام التوفير المعمول به لدى البنك، حيث لا يحق لصاحب الحساب السحب إلا في حدود رصيده.

تعد حسابات الإدخار أحد الموارد التي تتحصل عليها المصارف الإسلامية ويمكن إستغلالها في الإستثمار بعلم صاحبها وموافقته، في ظل تعهد البنك برد المبلغ كما هو حين طلبه من العميل أو المودع.

تعتبر الحسابات على إختلاف أنواعها إحدى الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها سواء مقابل رسوم لهذه الخدمة، أو بدون مقابل كالحسابات الإدخارية على أن يستفيد المصرف من هذه الأموال ولو لفترة محدودة؛ إلا أن هذه الخدمات ليست هي الوحيدة التي تطرحها المصارف والتي تحاول تنوع قاعدة الخدمات المقدمة للعملاء لأجل تحقيق أهدافها في النمو والتوسع وتحقيق الأرباح[1].

أهمية تنمية الودائع وأثرها على الصناعة المصرفية الإسلامية:

إن قدرة البنوك على إدارة هذه الحسابات بكفاءة وفعالية، يحقق نجاحا لهذه المصارف نظرا لتوليد الأرباح، وتحقيق الأهداف المنشودة، كسب ثقة ورضا الموعدين والعملاء، وذلك من خلال عمليات التخطيط والتنظيم للودائع وإجراء المتابعة لها بما يكفل إدارتها على الوجه الأكمل.

تشكل ودائع القطاع الخاص مصدرا هاما لودائع المصارف والعمود الفقري لمواردها المالية الأمر الذي يحتم على المصارف تطوير وترويج خدمات مصرفية جديدة من أجل إستقطاب الودائع وتدعيم قدرة المصارف الإسلامية التمويلية. ولا شك أن طرق الإستثمار ووسائله المتبعة في المصارف الإسلامية لها دور كبير في جذب المدخرات وبالتالي المساهمة في تحقيق النجاح المنشود، وأشارت دراسة إقبال (٢٠٠١) أن مقدرة البنك الإسلامي على تنمية ما لديه من الودائع يكسبه ميزة تنافسية في مجال تقديم أفضل التسهيلات للعملاء، وبالتالي كسب ثقتهم وولائهم إتجاه المصرف، فتعزيز قدرات المصارف الإسلامية على تنمية ودائعها تنعكس على القدرة على تقديم تسهيلات أفضل للعملاء بشكل مستمر ومتواصل. وقد أكدت دراسة السرحي (١٩٩٥) أن تحقيق الأرباح لدى البنوك الإسلامية يعتمد على قدرة البنك وكفاءته في جذب أموال الودائع وإستغلالها في الإستثمارات المختلفة وإدارتها بشكل فعال بما

[1] أحمد خصاونة، " **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها**"، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

يحقق العائد المرغوب ومستوى الأرباح التي تحدده الخطط المرسومة لدى الإدارة العليا في البنوك. وبينت دراسة النجار (١٩٩٥) أن أحد مؤشرات وعوامل نجاح المصارف الإسلامية هو قدرتها على توليد الربح المنشود من خلال زيادة حجم الودائع والعمل على تنميتها، بأفضل الطرق والأساليب.

العامل الرابع: توسيع قاعدة الخدمات المصرفية:

تعرّف الخدمة المصرفية على أنها إحدى أنواع الخدمات التي تهدف إلى إشباع حاجة العميل في مجال معين، ويعتمد مفهوم الخدمة المصرفية على المنفعة والخصائص[١].

ويعرّفها الباحث بأنها تلك المنافع التي تقدمها البنوك لعملائها لتلبية إحتياجاتهم ورغباتهم من ناحية وتحقيق عائد يرضي المساهمين في البنك من ناحية أخرى.

ولا تخرج الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية كثيراً عن هذا الفهم، فهي تعتبر وسيلة لخدمة العملاء وتيسير مهمتهم، وبما يساعد على جذب عملاء جدد مع المحافظة على العملاء الحاليين.

تعتبر الخدمات المصرفية مكوناً هاماً من مكونات بيئة العمل المصرفي، وهي من أكثر الأنشطة التى تحظى بالإهتمام والتطوير، وقد أضحت ميدانًا رئيسياً للتنافس بين البنوك على إختلاف أنواعها داخل القطاع المصرفي.

شهدت الصيرفة الإسلامية منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي تطورا في الأداء والمنتجات وتقديم بدائل تمويلية تلبي إحتياجات العملاء ورغباتهم، كما وتطورت أعمال المصارف الإسلامية خلال العقد الأخير حيث تنوع المنتجات والخدمات المصرفية، والتمويلية التي يقدمها لعملائه، حيث بلغت الخدمات المصرفية ما يزيد عن ثلاثين خدمة مصرفية كبطاقات الإئتمان، والإعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، إضافة إلى توفير أدوات مالية توفر عوائد للعملاء مثل ودائع وشهادات، وصناديق الإستثمار الإسلامية، مع توفر أدوات مالية لتمويل مشروعات التنمية بديلا عن إصدارات السندات وهي الصكوك الإسلامية[٢]. فأصبح الفكر المصرفي المعاصر يقوم على تطوير الخدمات المصرفية، بحيث تكون وسيلة تهدف لجذب عملاء مستهدفين، وتحقيق أهداف المصرف في الحصول على الأرباح المنشودة. وتماشيا مع المتغيرات المحيطة تتزايد الحاجة إلى ضرورة الإهتمام بتطوير المنتجات

[١] محمود الصميدي، وردينة يوسف، "**التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي وكمي**"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، ٢٠٠١، ص ص (٤٩ – ٦٥).

[٢] صالح حميد العلي، "**المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، مركز الدراسات الإقتصاد الإسلامية، ٢٠٠٨، ص ٦.

والخدمات المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى تنوع الإستثمارات وتطوير أدوات تساعد المصارف الإسلامية على تحقيق أهدافها.

إن تنوع الخدمات المقدمة هو أحد المعايير الهامة في جذب أموال المودعين والمستثمرين. ولفترة من الزمن إحتكرت المصارف الإسلامية الخدمة المالية الإسلامية، إلا أن العوامل الإحتكارية تضاءلت نتيجة تعدد هذه المصارف ودخول المصارف التقليدية سوق العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يفرض على هذه المصارف ضرورة الإبتكار والتجديد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها لكسب ولائهم وثقتهم بشكل دائم.

تعتمد جهود المصرف في توسيع قاعدة خدماته المصرفية وتنوعها بما يتلاءم وطبيعة الشرائح المستهدفة من العملاء كرجال الأعمال، والتجار، والموظفين، والصناعيين، وغيرها، والسعي لتلبية إحتياجاتهم من خلال إقتراح وتقديم خدمات جديدة، الأمر الذي ينتج عنه إستقطاب أكبر عدد منهم.

إن نجاح المصارف الإسلامية في تقديم خدمات مصرفية متميزة وبمستوى جودة عالي في إطار أحكام الشريعة الإسلامية هو نجاحا للمصارف الإسلامية، فيعتمد نجاحها بشكل أساس على تنوع قاعدته الخاصة بالخدمات المصرفية ولجذب ثقة العملاء بعد تلبية إحتياجاتهم، وإستقطاب عملاء جدد، فسعي المصارف الإسلامية نحو تعدد وتنوع خدماتها المصرفية يرفع كفاءتها وفعاليتها، ويرقى بها إلى سلم النجاح في القطاع المصرفي.

إن الإهتمام المتزايد للخدمات أدى إلى إعطائها مفاهيم متعددة ومتنوعة. وتتميز المرحلة الحالية من الخدمة المصرفية بإستخدام التكنولوجيا والأساليب المتطورة والحديثة لكي تتمكن هذه البنوك من تلبية احتياجات العملاء وجذب آخرين جدد، ونظرا للإنفتاح الإقتصادي الذي يشهده العالم أصبح هناك طلبا متزايدا على الخدمة المصرفية، فقد زادت المصارف في عددها، وتعددت فروعها وإنتشارها الجغرافي، الأمر الذي يجعلها تفكر في تميز نفسها عن الأخرى لأجل تعزيز قدرتها على المنافسة وبالتالي تحقيق النجاح.

إن التركيز على تلبية رغبات العملاء ورفع مستوى الخدمات المقدمة هو مؤشراً قوياً على قدرة البنوك على الإبداع والإبتكار وتطوير أدوات جديدة تحقق رضا العملاء وأهداف المصرف.

أهمية تطوير الخدمات المصرفية:

إن التطور الكبير الذي شهدته الساحة المصرفية على الصعيدين إقليميا وعالميا خلال العقدين الماضيين لعب دوراً كبيراً وحيوياً في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية حيث ساهم ذلك

في رواجها الكبير في الأسواق المالية والمصرفية. فعلى الصعيد الإقليمي، وقد أثبت المنتج المصرفي الإسلامي قوة وحضور ولقي رواجاً وتجاوباً ملحوظاً من قبل المستثمرين ورجال الأعمال فضلاً عن المؤسسات الإقتصادية في القطاع العام، مما حدا بتأسيس المزيد من المصارف الإسلامية أو شركات التمويل الإسلامية فضلا عن منافذ لتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية حيث أثبتت الدراسات أن البنوك الإسلامية باتت تحقق معدل نمو سنوي نسبته ما بين ٢٠-٣٠%[١] نتيجة مواكبة إحتياجات العملاء المتعددة والمتنوعة وإشباع رغباتهم.

لم يأت هذا التطور الملموس والمنافسة القوية التي يشكلها المنتج الإسلامي مصادفة وإنما جاء نتيجة لعمل دؤوب وتخطيط جاد من قبل القائمين على تطوير هذا القطاع الشيء الذي مكنه من لعب دور حيوي ومهم في صناعة المصارف وفي تطوير الإقتصاد.

يتطلب هذا التطور تأكيد تواجد المصارف الإسلامية مواجهة التحديات المستقبلية من خلال التركيز على تطوير السياسات الإستثمارية الإسلامية وتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية وتلبية الإحتياجات التمويلية المتنامية في شتى قطاعات الإقتصاد.

إن النمو الكبير الذي تشهده البنوك الإسلامية في العالم العربي والإسلامي هو دليل ثقة على جودة المنتج الذي تقدمه المصارف الإسلامية، مما حدا بمختلف الفئات إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية والتمتع بمزاياها التفضيلية، وهو ما ظهر خلال نسبة النمو الكبيرة التي ظلت تحققها المصارف الإسلامية طيلة السنوات السابقة.

إن دخول البنوك الأجنبية السوق لطرح منتجات إسلامية هو بدافع المنافسة في هذا القطاع الكبير وإستقطاع جزء من كعكة الأرباح منه، فمعدل نمو القطاع المصرفي الإسلامي يقدر بحوالي ٢٠-٣٠% سنويا مقارنة بـــ ٥% للبنوك التقليدية في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وهو من أهم الأسباب التي دفعت البنوك التقليدية للدخول للسوق وطرح منتجات مصرفية إسلامية فيه، حيث أن البنوك الإسلامية ظلت تعمل ومنذ مطلع السبعينات في تطوير منتجاتها وطرح خدمات جديدة ذات ارتباط وثيق بأحدث التقنيات المتطورة لتلبية حاجة السوق المحلية، فالمستقبل مبشر بسبب عزم هذه البنوك الإستمرار بالتطوير وتجاوز السلبيات للوصول للأفضل عالميا.

[١] أبو بكر الأمين، "**البنوك الإسلامية وأرباحها**"، مجلة البيان، العدد ٩٣٢٤، ٢٠٠٥.

الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم عدد من الخدمات المصرفية كالبنوك التقليدية، وتُعتبر الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية وسيلة لخدمة العملاء وتلبية إحتياجاتهم وكذلك جذب عملاء جدد. ويتحصل المصرف الإسلامي مقابل تقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية على أجر أو عمولة. ويتم ضبط مُعاملات الخدمات المصرفية في إطار الصيغة الإسلامية المُلائمة لكل مُعاملة، ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية ما يلي[١]:

١. تقديم الإستشارات الإستثمارية والمالية الشرعية: وهي نوع من الخدمات المصرفية التي تنفرد بها المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف الأخرى.

٢. قبول الأموال من المستثمرين وتوظيفها: حيث يتم قبول أموال المستثمرين على شكل ودائع للإستثمار، على أن تطبق هذه العملية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال أدوات تجميع الأموال المختلفة كالحسابات الإستثمارية، وحسابات التوفير الإستثماري، وصكوك المضاربة المختلفة.

٣. فتح الإعتمادات المُستندية: حيث يتم تنفيذ الإعتماد المُستندي في المصارف الإسلامية كخدمة مصرفية من خلال تغطيته بالكامل من قبل العميل وإقتصار دور المصرف على الإجراءات اللازمة لفتح الاعتماد وحتى سداد قيمته، أو تنفيذ الاعتماد المستندي عن طريق إحدى قنوات الإستثمار الإسلامي مثل المرابحة أو المشاركة.

٤. الأوراق المالية: تتضمن هذه الخدمات خدمة الإكتتاب بالأسهم وخدمة حفظ الأسهم والإتجار بها بيعاً وشراءً لصالح البنك أو لصالح الغير، بالإضافة إلى خدمة المحافظ الإستثمارية.

٥. الأوراق التجارية: في هذا المجال تقوم المصارف الإسلامية بمجموعة من الخدمات المُتعلقة بالأوراق التجارية مثل:

أ- قبول الأوراق التجارية: حيث تقبل الأوراق التجارية كضمان وذلك بشرط التأكد من صحة الأوراق التجارية المُقدمة كضمان.

ب- التحصيل: حيث يتولى المصرف الإسلامي تحصيل هذه الأوراق نيابة عن عملائه مُقابل عمولة مُحددة.

ج- حفظ الأوراق التجارية: تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة خصم الأوراق التجارية بطريقة تختلف عن تقديمها بالبنوك التقليدية التي تقوم على مبدأ الفائدة.

---

[١] انظر: صابر غريب، " **المصارف الإسلامية** "، دار الصباح التونسية، تونس، ٢٠٠٢، نقلا عن هاشم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية.

٦. إصدار الكفالات المصرفية: ويُراعى في عملية إصدار الكفالات أن يكون الغرض الذي تُمنح لأجله مقبول شرعاً، كما وألا تكون العمولات التي يتقاضاها المصرف الإسلامي من العملاء على هذه الخدمة مُرتبطة بمبلغ الكفالة، وإنما لتغطية المصاريف التي يتكبدها المصرف جراء تنفيذها.
٧. بطاقات الائتمان: يختلف تقديم هذه الخدمة في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية من حيث إستخدام البطاقات في السحب النقدي، ففي المصارف التقليدية يتم تحميل العميل فوائد وعمولات مقابل عمليات السحب النقدي في حين لا يجوز تحميل العميل مثل هذه الفوائد والعمولات في المصارف الإسلامية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية تشترط على عملائها عدم إستخدام البطاقات في السحب النقدي إلاّ في أضيق الحدود، وتتقاضى المصارف الإسلامية عمولة على السحب النقدي على شكل رسوم مقطوعة لا ترتبط بمقدار المبلغ المسحوب.
٨. إعداد دراسات الجدوى: تقوم المصارف الإسلامية بإعداد الدراسات في مجال الإستثمارات الخاصة وتقديم المعلومات والإستشارات المُختلفة.
٩. الحوالات المصرفية: لا يختلف تقديم هذا النوع من الخدمات عما هو مطبق في المصارف التقليدية، ويجوز للمصرف أن يتقاضى عمولة مُقابل عملية التحويل.
١٠. تجارة العملات الأجنبية: تقوم المصارف الإسلامية بشراء وبيع العملات الأجنبية.
١١. تأجير الخزائن والصناديق الحديدية: في هذا النوع من الخدمات تتشابه المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية، حيث تعتبر تأجير الخزائن والصناديق الحديدية عقد وديعة أو عقد إجارة، وهما من العقود المشروعة التي تجوز خلالها للمصرف أخذ العمولة.
١٢. خدمات أخرى: كإدارة المُمتلكات، أو تقديم خدمات مصرفية عامة.

إن الخدمات المصرفية على تنوعها، ينبغي الإهتمام بتوفر عدد من الصفات فيها حتى يتم إعتمادها كخدمات مطروحة في المصارف الإسلامية.

صفات الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي الإسلامي:

تتميز الخدمات المصرفية الإسلامية ببعض المزايا والخصائص الخاصة من أبرزها[1]:

١- الإرتكاز على العقيدة: فالشريعة الإسلامية تتيح ممارسة كافة الأنشطة الإقتصادية في إطار حماية الصالح العام .

٢- الواقعية: تتماشى الأحكام الإسلامية مع كافة إحتياجات الحياة الواقعية لذا تجد أن الشريعة لا تحرم التعاملات ما لم يكن هناك نصا معينا يحرمها وطالما أنها تحمي مصالح الناس وتلبي احتياجاتهم.

٣- الأساس التجاري: من الضروري أن تكون عائدات الإستثمار تعكس واقع المعاملة الإستثمارية وأن تساعد المؤسسة المالية الإسلامية على وضع توقعاتها المرتقبة من الأرباح.

ونخلص مما سبق أنه على المؤسسات المالية التي تبغي التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعمل على تلبية إحتياجات الزبائن ورغباتهم من المنتجات المصرفية حسب أحكام الشريعة الإسلامية والعمل على تنويعها، لتحقيق هدف تخفيض معدل المخاطرة وزيادة الربحية، فيعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي، لذا ينبغي على المصارف الإسلامية إبتكار خدمات مصرفية جديدة، وتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية لأجل ضمان نمو وتوسع القطاع المصرفي الإسلامي.

أهمية الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي الإسلامي:

إن تحسين نوعية الخدمات المصرفية هو أحد التحديات الهامة التي تواجه القطاع المصرفي بشكل عام المصارف الإسلامية بشكل خاص، وإدراك أهمية هذه الميزة يساهم في تأسيس طريق هذه المصارف إلى النجاح. وقد حاولت العديد من الدراسات تحديد مؤشرات نجاح المصارف الإسلامية كدراسة عبادة (٢٠٠٧) والتي خلصت إلى أن نجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية يرتبط بعدة عوامل هامة منها قدرتها على إبتكار صيغ جديدة متميزة ومتنوعة. وقد كشفت دراسة إقبال (١٩٩٨) أن قدرة البنك على كسب ثقة العملاء من خلال الإهتمام بتطوير مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية إبتكار صيغ جديدة متميزة ومتعددة هو أحد سبل نجاح المؤسسات المصرفية.

---

[1] أحمد العزاوي، وأحمد الجرجري، **"الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح: دراسة تحليلية طموحية"**، المعهد التقني، الموصل، العراق، ٢٠١٠، ص ص (١٠-١١).

وأكدت دراسة وسيم لينجاه Waseem Langah (٢٠٠٩) أن تقديم خدمات تلبي إحتياجات ورغبات العملاء تعد من عوامل النجاح الرئيسية أمام المصارف الإسلامية فيها. كما وإعتبرت دراسة طوني أبارايم Toni Aburime(٢٠٠٨) أن نجاح المصارف الإسلامية يرجع لقدرتها على تنوع خدماتها المصرفية التي تقدمها للعملاء.

تركز البنوك الناجحة والمميزة في العالم على خدماتها المصرفية[١] من حيث النوع والتنوع، فأغلب البنوك تتشابه في خدماتها المصرفية، وما يميز بنك عن أخر هو نوعية ومدى تنوع الخدمات التي يقدمها للجمهور، على أن تتضمن إستراتيجية البنك أهدافا تركز على توقعات العملاء، وتلبي إحتياجاتهم ورغباتهم بما يضمن في النهاية تحقيق هدف تعميق رضاهم وولائهم للبنك. ويمكن القول أن البنوك الناجحة والأكثر قدرة تنافسية من البنوك الأخرى هي التي تنوع قاعدة خدماتها المصرفية معتمدة في ذلك على مهارات الكادر المؤهل لديها، وإستغلال التكنولوجيا المتطورة.

[١] صباح أبو تايه، "**التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٦٩.

الفصل الرابع

قطاع المصارف

الإسلامية في الأردن

الفصل الرابع

القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن

*نبذة عن القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن :

تعد الاردن في المرتبة الوسطى في ترتيب المؤسسات المالية والمصرفية في العالم العربي[1]، لذلك سجلت البنوك الأردنية عبرالعقود الستة أوالثمانية الماضية قصص نجاح واضحة على مستوى الإقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي. وقد نجح الأردن في خلق بيئة ملائمة لعمل البنوك، فأوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية على مدى العقود الماضية. وسمحت التشريعات والسياسات الإقتصادية الأردنية بتنويع أشكال البنوك في المملكة، كالبنوك التجارية وبنوك الإستثمار والبنوك الإسلامية.

ويشكل القطاع المصرفي العمود الفقري للإقتصاد الأردني، فالبنوك هي التي تقوم بعملية خلق النقود عن طريق إقراضها وهي التي تسهل تكوين الإدخار الوطني ومن ثم تعيد توزيع الموارد المالية من المودعين لإستثمارها في القطاعات الإقتصادية المختلفة عبر القروض التي تقدمها لهذه القطاعات.

وتعد البنوك الإسلامية في الأردن شريكة في التنمية الإقتصادية بشكل فعال، فهي تقوم بتمويل المشاريع في القطاعين العام والخاص، وتشكل ملتقى للمدخرين والمستثمرين، وتعمل على تنوع الخدمات المصرفية، وتقدم عدد من الخدمات ضمن المنهج الإسلامي. وتحاول المصارف الإسلامية الأردنية أن تكون جزء من القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبذلك فهي تعمل على زيادة كفاءة وفعالية السياسات الإقتصادية الكلية.

وفي ما يلي نبذة عن البنوك الاسلامية الأردنية العاملة في القطاع المصرفي الاردني:

أولا: البنك الإسلامي الاردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة ١٩٧٨ لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية الإستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لذا يقدم البنك خدماته المصرفية والإستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (٥٦) فرعاً و١٠ مكاتب مصرفية منتشرة في جميع أنحاء المملكة حتى نهاية عام (٢٠٠٨)، ويعمل في البنك الإسلامي حوالي ١٦٥٦ موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم

[1] Fuad Al- Omar, and Mohammed Abdel-Haq, **"Islamic Banking"**, Oxford University Press and Zed Books, London, 1996, P 48.

الخدمات المصرفية، وإستطاع البنك ان ينمو نموا متصلا وسريعا وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، إذ إستطاع تقديم خدمات مصرفية وإستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجاً مميزاً في الإقتصاد الإسلامي.

وإستطاع أيضا أن يقدم باقة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية والإستثمارية و التمويلية تهدف لخدمة المشاريع الإنتاجية بالإعتماد على إستراتيجية متينة ومبنية على ثلاثة عناصر أساسية تحكم عمل البنك في السوق المصرفي وتتمثل في المحافظة على قوة المركز المالي للبنك وزيادة الحصة السوقية لة والحفاظ على ترسيخ القيم والمثل العليا التي تحملها رسالة البنك حيث يبلغ رأسمال البنك المصرح بة ١٠٠ مليون دينار أردني، فقد بلغت إجمالي الموجودات حوالي ٢.١٧٠مليون دينار في نهاية عام٢٠٠٨ وبنسبة نمو مقدارها حوالي ١٢.٦%في نفس العام. وبلغت إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار حوالي ١.٤٣٤ مليون دينار، كما بلغت حقوق المساهمين حوالي ١.٦١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨.

وقد بلغ رأسماله ٨١.٢١ مليون دينار. كما بلغت الأرباح بعد الضريبة حوالي ٣٥.١ مليون دينار بزيادة نسبتها حوالي ٥٢.٩ .

جدول رقم(١)

البنك الإسلامي الأردني للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

تطور الموجودات النقدية ورأس المال وودائع حسابات العملاء وإيرادات الخدمات المصرفية والأرباح لدى البنك الإسلامي الأردني خلال الأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨)

السنة	الموجودات النقدية	رأس المال	ودائع حسابات العملاء	إيرادات الخدمات المصرفية	الأرباح
٢٠٠٤	٢.٤	٠.٠٠	٠.١٤	٠.١٥	٠.٠٣
٢٠٠٥	٢.٦	-٠,٧٠	٠.١١	٠.٣٣	٠.٧٤
٢٠٠٦	٢.٧	٠.١٣	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.١٥
٢٠٠٧	٢.٩	٠.٠٠٤	٠.٠٨	٠.٠٧	٠.٣٢
٢٠٠٨	٠.٠٠	٠.٥٠	٠.١٢	٠.٢٩	٠.٣٤

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، الأردن، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، النسب تم إحتسابها من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (١) أعلاة أن نسبة التغير في الموجودات النقدية كانت في أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت النسبة ٢.٤ مرة ثم واصلت النسبة إرتفاعها تدريجيا

في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ الى أن وصلت ذروتها الى أعلى مستوى لها في عام٢٠٠٧ حيث بلغت النسبة ٢,٩ مرة في حين لم يكن هناك أي نسبة تغير تذكر في عام ٢٠٠٨،أما بالنسبة للتغيرفي حجم رأس المال كانت في أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت النسبة ٠,٧٠٢ – ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٦ وعاودت الانخفاض في عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت مرة أخرى الى أن وصلت الى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٨ ،أما نسبة التغير في ودائع حسابات العملاء كانت في أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت تدريجيا في الأعوام ٢٠٠٨،٢٠٠٧،٢٠٠٥ إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٦ ويعود ذلك إلى قلة الوعي الإدخاري لدى المتعاملين في البنك الإسلامي الأردني،أما بالنسبة للتغير في إيرادات الخدمات المصرفية كانت النسبة جيدة في عام ٢٠٠٦ ثم إرتفعت تدريجيا في الأعوام ٢٠٠٨،٢٠٠٧،٢٠٠٥ الى أن وصلت الى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ وأخيرا كانت نسبة التغير في الأرباح وصلت الى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ ثم واصلت الإنخفاض التدريجي في الاعوام ٢٠٠٨،٢٠٠٧،٢٠٠٦ الى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ .

ثانيا: البنك العربي الإسلامي الدولي:

يعتبر البنك العربي الإسلامي الدولي البنك الثاني في المملكة الأردنية الهاشمية الذي يمارس عملة المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث بدأ العمل اعتباراً من ١٢ شوال ١٤١٨هـ الموافق ١٩٩٨/٢/٩م بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية (قبول الودائع والحوالات والخدمات التجارية) والتمويل (المرابحة، الإستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك) وخدمات المراسلين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وإنتشر البنك ليس فقط في الأردن بل إمتد اقليميا إلى المناطق التي ينتشر فيها البنك العربي بما فيها أوروبا.

ويمارس البنك نشاطه عن طريق فروعه المنتشرة في أهم المدن الرئيسية في المملكة البالغة عددها في نهاية ٢٠٠٨ ثمانية عشر فرعاً ويعمل البنك جاهداً من أجل الإستئثاربحصة من السوق تتناسب وحجم رأسمالة وقدراته الفنية والإدارية والمالية، وأن يتبوأ مكاناً مرموقاً بين البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، فقد بلغ صافي أرباح البنك ١١ مليون دينار فيما ارتفع صافي حقوق المساهمين بمقدار ١٨ مليون دينار، وبلغ رأس المال للبنك ٧٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، إلى جانب ذلك ارتفع إجمالي الموجودات ما قيمته ٣١٢ مليون دينار ليصل إلى ٩٠٦ مليون دينار في نهاية ٢٠٠٨.

كما واصل البنك تعزيز قاعدتة الرأسمالية من خلال زيادة رأس المال بمبلغ ٣٢ مليون دينار منها (١٥ مليون دينار إكتتاب البنك العربي و١٨ مليون دينار رسملة الإحتياطيات والأرباح

المدورة)،كما بلغت محفظة التسهيلات الإئتمانية ٢٩١ مليون دينار، فقد بلغت حصة ودائع العملاء ما قيمته ٣.٥١% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الأردني في نهاية عام ٢٠٠٨وبلغت نسبة التسهيلات المباشرة ٢.٣١% من إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي الأردني، كما بلغت نسبة موجوداته ٢.٦٩% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي ككل. وأظهرت نتائجه أرباحاً مقدارها ١١.٣ مليون دينار بإنخفاض مقداره ٤.٨ مليون دينار عن عام ٢٠٠٧ بلغت حوالي ٣٠% ولا يتمتع البنك بأي إمتيازات حكومية أو قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته.

جدول رقم (٢)

البنك العربي الإسلامي الدولي للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

تطور الموجودات النقدية ورأس المال وودائع حسابات العملاء وإيرادات الخدمات المصرفية والأرباح لدى البنك العربي الاسلامي الدولي خلال الأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨)

السنة	الموجودات النقدية	رأس المال	ودائع حسابات العملاء	إيرادات الخدمات المصرفية	الأرباح
٢٠٠٤	١٢.٢	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٧	٠.٤٠	٠.٣٥
٢٠٠٥	١٠.٥	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٨	٠.٢٣	٠.١٩
٢٠٠٦	٨.٨	٠.٠٠٠٠	-٢.٣٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠١
٢٠٠٧	٦.٦	٠.٠٠٠٠	٠.١٢	٠.٦٣	٠.١٢
٢٠٠٨	٨.٧	٠.٤٥٢	٠.٢٥	-٠.٠٠٩	٠.٢٥

المصدر: البنك العربي الإسلامي الدولي، الأردن، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، النسب تم إحتسابها من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (٢)أعلاة أن نسبة التغير في الموجودات النقدية كانت في أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٧ ثم واصلت إرتفاعها التدريجي في الاعوام ٢٠٠٨،٢٠٠٦،٢٠٠٥ الى أن وصلت الى أعلى مستوى لها في عام٢٠٠٤ ،أما نسبة التغير في حجم رأس المال لم يكن هناك أي نسبة تغير تذكر في الأعوام ٢٠٠٤الى ٢٠٠٧ الى أن حدث تغير في النسبة في نهاية عام ٢٠٠٨ ،أما نسبة التغير في ودائع حسابات العملاء كانت في أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت النسبة تدريجيا في الأعوام ٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ ،٢٠٠٧ الى أن وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٨ ، أما نسبة التغير في إيرادات الخدمات المصرفية كانت في أدنى

مستوى لها في عام ٢٠٠٨ في حين لم يطرأ أي تغير في عام ٢٠٠٦ ثم إرتفعت النسبة تدريجيا في الأعوام٢٠٠٨،٢٠٠٧،٢٠٠٥، وأخيرا بلغت نسبة التغير في الأرباح ٠،٠١٧ ثم إرتفعت تدريجيا في الاعوام ٢٠٠٨،٢٠٠٧،٢٠٠٥ الى أن وصلت الى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ وقد تم دراسة الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن من خلال ما يلي:

أولا: القدرة على تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية:

يعد تحقيق الأرباح هدف الأعمال والمشروعات التجارية، وهو ما يحتل مكانة كبيرة من الأهمية لدى هذه المشروعات. وقد حظي الربح بإهتمام الباحثين والدارسين، إذ يعتبر مؤشرا يقيس كفاءة أداء المشروعات[1] خلال فترة محددة.

ويعرف الربح على أنة مقدار العائد الزائد على أصل رأس المال نتيجة تقليبه في العملية الإستثمارية والنشاط التشغيلي ويختلف مقداره حسب درجة المخاطرة، ومقابلة الإيرادات والنفقات[2].

كما يعرف أيضا على أنه مقدار العائد الفائض على رأس المال نتيجة إستثماره في أنشطة تشغيلية تختلف في درجة المخاطرة.

ويعرفة الباحث على أنة كسب ناتج عن التجارة بالأموال في الأنشطة التنموية على إختلاف أنواعها على أن تكون ضمن الأسس والضوابط الشرعية.

والأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي، وهي ناتج عملية الإستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين. والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والإستمرار في السوق المصرفي ، وليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

وقد يرد تساؤل حول ربحية المصرف الإسلامي، ومدى التسامح في أخذ الضمانات، والمصرف الإسلامي يسعى للحصول على الربح كونه يتعامل مع أموال المستثمرين لديه، ولا بد من تحقيق الربح كضمانة إستمرارية تعامل العملاء مع المصرف. وبالتالي لبقاء المصرف في السوق.

---

[1] كوثر الأبجي، " **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**"، الطبعة الأولى ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٩٦، ص ٢٢.

[2] عبد العزيز الخياط، " **إدارة العمليات المصرفية الإسلامية**"، دار المتقدمة للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤، ص ص (٧٦-٧٧).

وتهدف المصارف الإسلامية كأي مؤسسة مالية أخرى إلى الربح، حيث تلعب دور كوسيط مالي بين طرفين[١]، وتقدم خدمات مصرفية متنوعة منها ما يتشابه مع البنوك التقليدية، ومنها ما تنفرد به كالقرض الحسن وغيرها من الخدمات الأخرى[٢].

إن الربح هو قوام الحالة الإقتصادية، وضرورة من ضرورياتها، والسعي لكسبه أصبح هدف المؤسسات المالية والإقتصادية على إختلاف أنواعها ومنها المصارف الإسلامية. وتعد قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق الأرباح حافز للمودعين، والمستثمرين لإستثمار أموالهم لديه. والربح المقبول يحفظ العجلة الإستثمارية ويعمل على تغطية جميع المصاريف، وتغطية الإحتياطيات، وحفظ رأس المال من التآكل. فالربح يعد مصدرا لنمو رأس المال وتنميته، وزيادة حجم الإستثمارات[٣].

يحفز الربح الإستثمارات المحلية، ويعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وعدم وجود ربح يعني عدم الحاجة للإستثمار، وإرتفاع معدلات الربح تحفز أصحاب المشروعات الإستثمارية أو الإستثمارات على البحث عن الفرص المحققة للربح، في حين أن إنخفاض معدل الربح قد يتسبب في كثير من الأحيان بتأجيل القرارات الخاصة بالقيام بإستثمارات جديدة، وفي المقابل فإن قدرة المصرف على تحقيق الربح تعني زيادة قدرته على جذب الإستثمارات نتيجة لكسب ثقة العملاء[٤].

أسس تحقيق الربح في المصارف الإسلامية:

يعتمد تحقيق الربح في المصارف الإسلامية على عدد من الأسس، أهمها:

١. أن يكون مصدر تحقيق الربح حلال، أي أن يكون النشاط المتولد عنه الربح والزيادة في رأس المال لا يخالف الشريعة الإسلامية.
٢. لا ضرر ولا ضرار في إكتساب الأرباح.
٣. تحقيق النماء بالمال والعمل والضمان.
٤. تحقيق العدالة بين الشركاء.

الربح ومعيار تحقيق الربحية في المصارف الإسلامية:

---

[١] محمد حسن حنون ، "**الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية: دراسة مقارنة**"، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

[٢] فليح حسن خلف ، "**البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي ، عمان، ٢٠٠٦، ص ص (٩٩-١٠٧).

[٣] يسرى عبد الرحمن، " **التحليل الإقتصادي والمالي**"، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢.

[٤] حسين هاني، "**حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، دار الكندر للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٣.

يعد تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها من خلال وسائل الإستثمار المتعددة والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالبنك الإسلامي، وترجع أهمية الأرباح لكونها مصدرا من مصادر ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف بالإضافة إلى أن الأرباح تمكن المصرف من زيادة الإحتياطيات وبالتالي مواجهة أي خسائر محتملة، كما أنها من إحدى الوسائل لزيادة رأس المال بالمصارف.

وتخضع عملية قياس الربح بصفة عامة سواء في المصارف التقليدية أو المصارف الإسلامية لعوامل وأسس إقتصادية ومحاسبية، وتخضع آليات قياس الربح لمجموعة من المحددات أهمها: التعاون والتكامل، عدم الإحتكار [١].

طرق قياس تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية [٢]:

١. طريقة التكلفة التاريخية :وفيها الربح يعادل الفرق بين القيمة الدفترية لصافى الأصول آخر المدة وقيمتها الدفترية أول المدة.
٢. طريقة التكلفة الاستبدالية :وطبقا لهذه الطريقة تقاس التغيرات عن الفترة على أساس القيمة الاستبدالية في نهاية الفترة للأصول.
٣. طريقة القوة الشرائية :طبقا لهذه الطريقة يتم تقويم عناصر كل من الأصول والخصوم والربح طبقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار.
٤. طريقة القيمة الجارية :تبعا لهذه الطريقة يتم تقويم الطريقة بالقيمة الجارية وتثبت الإدارية طبقا للقيمة التاريخية .والتقويم المحاسبي يطبق التقويم لكل عنصر على حدة بحسب القيمة الجارية.

وإذا كان موضوع قياس الربح في المصارف الإسلامية لم يحظ بالإهتمام الكافي من قبل الباحثين، فان هذا الإهتمام يكاد يكون منعدما فيما يتعلق بالأرباح المرتبطة بنشاط المرابحة والذي يعد النشاط الإستثماري الرئيسي في هذه المصارف وبعض الصيغ الإسلامية الأخرى.
وتتطلب القدرة على تحقيق الأرباح تحديد قواعد قياس الأرباح في المصارف الإسلامية:
ويضاف إلى ما سبق مجموعة أخرى من القواعد لقياس الأرباح في المصارف الإسلامية [٣]:

---

١ المعايير الشرعية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الشرعي للهيئة، إصدارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين ، مايو ٢٠٠٢ .

٢ حسين شحاتة، " **مشاكل قياس وتوزيع عائد الاستثمار والأرباح فى المصارف الإسلامية" المؤتمر الأول للبنوك الإسلامية** ، تركيا ، اسطنبول ، أكتوبر ١٩٨٦، مجلة الاقتصاد الإسلامي – بنك دبي الإسلامي، العدد ٦٥.

٣ حسين سعيفان، **" المصارف الإسلامية"**، دار وائل ، عمان، ١٩٨٥ ، ص٥٥.

١. تطرح جميع المصروفات الإدارية والعمومية من أرباح المساهمين " المصرف" ، دون أصحاب الودائع، حيث تمثل هذه المصروفات عنصر العمل الذي يجب أن يقدمه المساهمون، وحدهم، كطرف في المضاربة الشرعية، دون الطرف الآخر، وهو " المودعين."

٢. تعتبر إيرادات الخدمات المصرفية من عمولة، وفرق عملة وغير ذلك ..من نصيب المساهمين، دون أصحاب الودائع، ذلك لأن هذه الخدمات من تمويل المساهمين.

٣. تعتبر الإيرادات الناجمة عن إستثمار جزء من الحسابات الإئتمانية" الجارية وتحت الطلب " من نصيب المساهمين، دون المودعين، لأن المصرف يستثمرها على مسؤوليته، ويكون ضامنا لها، ولا علاقة للودائع الإستثمارية بها على الإطلاق ما لم يكن هناك خلط للأموال.

٤. تطرح المخصصات من إجمالى أرباح المساهمين والمودعين، لأن هذه المخصصات تمثل أعباء، أو خسائر مقدرة ناتجة عن توظيف جميع الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين، ولأن الفائض منه يعود على الطرفين، على السواء.

٥. يتم إستقطاع، الإحتياطات من حصة المساهمين من الأرباح، ذلك لأن هذه الإحتياطات تمثل أرباحا محتجزة، تؤدى إلى زيادة حقوق المساهمين وحدهم.

٦. يتم إستقطاع مكافآت الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية من أرباح المساهمين، دون أصحاب الودائع لأنها تعتبر إستكمالا لعنصر العمل المقدم من قبل المساهمين.

٧. إذا ما تم توزيع الأرباح على العاملين " الموظفين "في المصرف، فانه لا بد من إستقطاعها من حصة المساهمين في أرباح الإستثمار، دون أصحاب الودائع، حيث تم تكييف هذه الأرباح الموزعة بأنها تقع تحت مظلة القواعد العامة للعقود التي تعترف بشروط التعاقد، ما دامت قائمة على أساس التراضي، من منطلق أنها ليست أرباحا بل مكافأة.

الفصل الخامس

الإطار العملي:

إختبار الفرضيات

و عرض النتائج

الفصل الخامس

عرض النتائج وإختبار الفرضيات

(التحليل الإحصائي القياسي)

***المقدمة:**

تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري للدراسة و تم التعرف على ماهية و فلسفة البنوك الإسلامية و طبيعتها و أيضا العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الاسلامية و أيضا دراسة القطاع المصرفي الاسلامي في الأردن.

سيتم في هذا الفصل إختبار فرضيات الدراسة التي تم عرضها في الفصل التمهيدي، و الهدف من ذلك قياس العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الاسلامية والمتمثلة (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) على مستوى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك بإستخدام الإنحدار الخطي المتعدد "**Multiple linear Regression analysis**" بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية (time - series data)

كما سيتم إستعراض النتائج النهائية التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، وكذلك التوصيات التي يرى الباحث أن تطبيقها قد تساعد في الحد من هذة المشكلة إستنادا على ضوء تلك النتائج.

*** الإختبارات الأولية لبيانات الدراسة :**

هدفت هذة الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) من خلال إختبار الفرضيات التالية :-

*هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الاسلامية في الأردن.

* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الاسلامية في الأردن.

* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الاسلامية في الأردن.

* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الاسلامية في الأردن.

و لفحص الفرضيات السابقة فقد أستخدم تحليل الإنحدار الخطي المتعدد multiple linear Regression analysis و وفقا للنموذج التالي :-

= f (factors affecting the Islamic Banking Industry)

النموذج المستخدم لإختبار الأثر على مستوى البنك الواحد من العينة :

$$\text{Banking industry} = \alpha + \beta 1\ INV + \beta 2\ CAP + \beta 3\ DIS + \beta 4\ SER + e$$

حيث أن:

Banking industry: الصناعة المصرفية.

Investments (INV): الإستثمارات.

Capital (CAP): حجم رأس المال.

Deposits (DIS): : الودائع.

Services (SER): الخدمات المصرفية.

و لتحقق من شروط إستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد multiple linear تم إجراء الإختبارات الأولية:-

* التوزيع الطبيعي: normality test

تم إختبار k-s لفحص سوية توزيع بيانات العوامل المؤثرة والمتمثلة (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) على الصناعة المصرفية الاسلامية (الأرباح / الحصة السوقية)، وأظهرت النتائج بأن جميع بيانات متغيرات الدراسة كانت جميعها ذات توزيع طبيعي كما في الجدول (٣)، حيث كانت قيم k-s ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥ %).

جدول (٣)

نتائج تطبيق الإختبار (Kolmogorov-Smirnov) على جميع متغيرات الدراسة

المتغير	Kolmogorov-Smirnov (k-s)	مستوى الدلالة
الموجودات الإستثمارية	١.٩٢	٠.٣٤١
الموجودات بشكل عام	٠.٧١	٠.٩٩١
الموجودات النقدية	١.٤١	٠.٥٠٣
نسبة الموجودات النقدية إلى الموجودات بشكل عام	١.٢٥	٠.٥٠٨
نسبة الموجودات الإستثمارية إلى الموجودات بشكل عام	١.٩٥	٠.٤٢٠
حجم رأس المال	١.٦٣	٠.٣٥٠
التغير في حجم رأس المال	١.٤١	٠.٥٧١
التغير في ودائع وحسابات العملاء	١.٧٩	٠.٤٠١
التغير في ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	١.٢٥	٠.٨٥٠
التغير في الإستثمارات المقيدة والعامة	١.٠٤	٠.٧٦٩
التغير في إيرادات الخدمات المصرفية	١.٣٢	٠.٦٦٠
الأرباح	١.١٥	٠.٩٩٨

الحصة السوقية	١.٣٤	٠.٥٩١
التغير في حجم المصروفات	١.٤٠	٠.٤٧٨
التغير في الإيرادات بشكل عام	١.٩٤	٠.٣٥١
نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية	١.٦٥	٠.٢٢٠
نسبة الإيرادات إلى المصروفات	١.٥٢	٠.٣٨٠
التغير في صافي الربح	١.٤٧	٠.١٥٧
التغير في صافي أرباح المساهمين	٢.١٢	٠.٢٩٤
نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين	١.٤٦	٠.٥١١
التغير في حقوق المساهمين	٠.٦٨	٠.٩٠٨

* الإرتباط الذاتي (المتسلسل): auto correlation

تم إستخراج قيم الإرتباط المتسلسل (Durbin-Watson autocorrelation) لفحص وجود مشكلة الإرتباط الذاتي في كل من متغيرات (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن، والجدول (٤) يبين النتائج ،علما أن القيم المقبولة إحصائيا تتراوح بين **١.٥ إلى ٢.٥** .

جدول رقم (٤)

قيم الارتباط الذاتي – المتسلسل (Durbin-Watson) لدراسة أثر كل من متغيرات (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) على الصناعة المصرفية الإسلامية

المتغيرات المستقلة	Durbin-Watson الصناعة المصرفية الاسلامية
إدارة تمويل الإستثمارات	١.٢٣
حجم رأس المال	١.١٤
تنمية الودائع	٠.٥٩
توسيع قاعدة الخدمات المصرفية	١.٥٤

يظهر من جدول(٤) ما يلي:

أن قيم (Durbin-Watson) لدراسة أثر المتغيرات المستقلة (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) على متغير الأرباح (١.٢٣، ١.١٤، ٠.٥٩، ١.٥٤) على التوالي وهي قيم معتدلة وأقل من القيمة(٢)، وهذا يدل على إرتباط ذاتي مقبولة للمتغيرات.

* **<u>إختبار الفرضيات على مستوى البنك الواحد</u> .**

* **<u>البنك الإسلامي الأردني :</u>**

* <u>إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد multiple regression لإختبار فرضيات الدراسة .</u>

الجدول رقم (٥) يبين نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لدراسة أثر متغيرات إدارة تمويل الإستثمارات ، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية (الأرباح / الحصة السوقية) في البنك الإسلامي الأردني.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد <u>multiple regression</u> لدراسة أثر متغيرات إدارة تمويل الإستثمارات،حجم راس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني.

المتغيرات المستقلة	β	T	الدلالة الإحصائية	R	R-square	F	الدلالة الإحصائية
إدارة تمويل الإستثمارات	٨٦.٣٠	٠.٨٢٦	٠.٤٥	٠.٩٨	٠.٩٦	٥٤.٨٥	٠.٠٠٠
حجم رأس المال	-٢٢٦.١	-٢.١١٠	٠.١٠				
تنمية الودائع	٣٥.٩٨	٧.٠٦٩	٠.٠٠٢				
توسيع قاعدة الخدمات المصرفية	-٠.١٣٨	-٣.٣٢٤	٠.٠٢٩				

يظهر من جدول (٥) ما يلي:

الفرضية الأولى: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية($\alpha \leq$ ٠.٠٥)لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر متغيرات إدارة تمويل الإستثمارات على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، وجدول (٥) يوضح ذلك.

* إن متغير إدارة تمويل الإستثمارات لا يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني لأنة لا يتوسع في توظيف السيولة الزائدة لدية في المشاريع الإستثمارية القائمة على مبدأ االمشاركة أو المضاربة إنما يعتمد بشكل كبير على صيغة التمويل بالمرابحة، حيث بلغت قيمة (t) (٨٢٦،)   وبدلالة معنوية(٠.٤٥) حيث بلغت قيمة β (٨٦.٣٠)، وهذا يدل على عدم وجود أثر لمتغير إدارة تمويل الإستثمارات على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة غير دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لإدارة تمويل الإستثمارات على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، بالتالي ترفض الفرضية الأولى (البديلة) ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الإسلامية.

ويعلل الباحث السبب في أن إدارة تمويل الاستثمارات تؤثر على الأرباح ولا تؤثر على الحصة السوقية يعود إلى عدم قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على إعتماد إستراتيجية الإستثمار كإحدى الإستراتيجيات الرئيسية لها، وذلك عن طريق وضع سياسات و برامج متنوعة و متعددة للإستثمار تشرف على تنفيذها بدقة، بما يكفل تحقيقها بفاعلية مما يزيد من العائد و يحقق لها الأرباح وبالتالي تحقق تقدما ملموسا و تؤثر تأثيرا إيجابيا على الصناعة المصرفية الإسلامية، بالمقابل يعلل الباحث بأن إدارة و تمويل الإستثمارات لا تؤثر على الحصة السوقية بأن هذة البنوك لا تتبع أساليب و وسائل متنوعة لإستثماراتها ما بين طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل مع قلة حجم الإستثمار في ظل توفر كفاءة الإستثمار فهذا كلة لن يحقق عوائد للأطراف المعنية كافة بالإضافة إلى قلة التغطية الجغرافية وعدم التركيز على البرامج التي تلبي إحتياجات عدة شرائح متعددة من العملاء مما يجعلها غير قادرة على زيادة حصتها السوقية في القطاع المصرفي ككل خاصة في ظل المنافسة من قبل البنوك التقليدية.

الفرضية الثانية: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار المتعددة (Multiple Regression) لدراسة أثر متغير حجم رأس المال على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، جدول(٥) أعلاة يوضح ذلك.

* إن متغير حجم رأس المال لا يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، حيث بلغت قيمة (t) (2،110-) وبدلالة معنوية(٠.١٠) حيث بلغت قيمة β (٢٦٦.١-)، وهي قيمة سالبة ونسبة تدل على عدم وجود أثر لمتغير حجم رأس المال على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة غير دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لمتغير حجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، بالتالي ترفض الفرضية الأولى (البديلة) وتقبل الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≤٠.٠٥) لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن رأس المال لا يعد عاملاً مهماً في تطور المصارف الإسلامية التي تمكن المصارف الإسلامية من تنويع الإستثمارات ما بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل وضعف إدارته تؤدي إلى قلة توفر السيولة اللازمة لتقديم التسهيلات وتقديم الخدمات المتنوعة والمبتكرة للعملاء، الأمر الذي لا يؤدي إلى زيادة أرباحه ونمو الحصة السوقية له لأن إجمالي تطوير أداء المصارف الإسلامية في إدارة رأس المال لديها والعمل على زيادته وفق أحكام الشريعة الإسلامية يؤدي إلى تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ككل.

الفرضية الثالثة: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر متغير تنمية الودائع على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، وجدول رقم (٥) أعلاة يوضح ذلك.

*إن متغير تنمية الودائع يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، حيث بلغت قيمة (t) (٠،٦٩) وبدلالة معنوية(٠.٠٠٢) حيث بلغت قيمة β

(٣٥.٩٨)، وهي قيمة ونسبة تدل على وجود أثر لمتغير تنمية الودائع على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لمتغير تنمية الودائع على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى (البديلة) ونرفض الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≤٠.٠٥) لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية.

ويعلل الباحث السبب في ذلك إلى أن المصارف الإسلامية الأردنية تأخذ بعين الإعتبار التميز والتجدد والتطور المستمر في تنمية ودائعها لأنها ترى أن الربح مرتبط بمقدار الودائع وتنميتها لأن هذه الودائع تتيح لها توفير موجودات وأصول إستثمارية تدر ربحاً عليها، لذلك فهي تنظر إلى الودائع بأشكالها المتعددة كمعيار لنجاح المصارف الإسلامية وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام، لأنها تؤثر على الأرباح و على الحصة السوقية وبالتالي تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية ككل.

الفرضية الرابعة: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، جدول رقم (٥) أعلاة يوضح ذلك.

* إن متغير توسيع قاعدة الخدمات المصرفية يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، حيث بلغت قيمة (t) (٣٢٤،٣) وبدلالة معنوية(٠.٠٠٢) حيث بلغت قيمة β (-٠.١٣٨)، وهي قيمة ونسبة تدل على وجود أثر لمتغير توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لمتغير توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى (البديلة) ونرفض الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≤٠.٠٥) لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية

* أظهرت النتائج في الجدول السابق جدول رقم (٥) ومن خلال قيمة R-square والتي أظهرت بأن جميع المتغيرات المستقلة والمتمثلة (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) تفسر مانسبتة ٩٦% من التغير الحاصل في الصناعة المصرفية الإسلامية والمتمثلة (الأرباح / الحصة السوقية) في البنك الإسلامي الأردني و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥%، حيث بلغت مستوى الدلالة (٠.٠٠٠) كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٥٤.٨٥) فقيمة (F) تقيس معنوية النموذج ككل، و تشير قيمتة إلى أنة معنوي عند مستوى معنوية أقل من ٥% مما يدل على الثقة العالية للنموذج ومدى صلاحية النموذج.

* <u>**البنك العربي الإسلامي الدولي** :إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد multiple regression لإختبار فرضيات الدراسة</u> .الجدول رقم (٦) يبين نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لدراسة أثر متغيرات إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية (الأرباح / الحصة السوقية) في البنك العربي الإسلامي الدولي.

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد<u>multiple regression</u> للبنك العربي الإسلامي الدولي

المتغيرات المستقلة	β	T	الدلالة الإحصائية	R	R-square	F	الدلالة الإحصائية
إدارة تمويل الإستثمارات	-٠.٠٢١	-١.٣٧٧	٠.٢٤	٠.٩٦	٠.٩١	٢٠.٠١	٠.٠٠٦
حجم رأس المال	٠.٣٤٦	٠.٨٤٢	٠.٤٤				
تنمية الودائع	-٠.١٣٨	-٣.٣٢٤	٠.٠٢				
توسيع قاعدة الخدمات المصرفية	٣٥.٩٨	٧.٠٦٩	٠.٠٠				

يظهر من جدول (٦) ما يلي:

الفرضية الأولى: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α ≤٠.٠٥)لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر متغيرات إدارة تمويل الإستثمارات على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، وجدول (٦) أعلاة يوضح ذلك.

* إن متغير إدارة تمويل الإستثمارات لا يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في العربي الإسلامي الدولي لأنة أيضا لا يتوسع في توظيف السيولة الزائدة لدية في المشاريع الإستثمارية القائمة على مبدأ المشاركة أو المضاربة إنما يعتمد بشكل كبير على صيغة التمويل بالمرابحة، حيث بلغت قيمة (t) (١،٣٧٧-) وبدلالة معنوية(٠.٢٤) حيث بلغت قيمة β (٠.٠٢١-)، وهذا يدل على عدم وجود أثر لمتغير إدارة تمويل الإستثمارات على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة غير دال معنويا

ويتبين من النتيجة السابقة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لإدارة تمويل الإستثمارات على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، وبالتالي ترفض الفرضية الأولى (البديلة) ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≥٠.٠٥) لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الإسلامية.

الفرضية الثانية: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار المتعددة (Multiple Regression) لدراسة أثر متغير حجم رأس المال على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، جدول(٦) يوضح ذلك.

* إن متغير حجم رأس المال لا يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث بلغت قيمة (t) (٠،٨٤٢) وبدلالة معنوية(٠.٤٤) حيث بلغت قيمة β (٠.٣٤٦)، وهي قيمة ونسبة تدل على عدم وجود أثر لمتغير حجم رأس المال على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة غير دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لمتغير حجم رأس المال على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي

الدولي، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى (البديلة) ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≤٠.٠٥) لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية.

الفرضية الثالثة: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر متغير تنمية الودائع على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، جدول رقم (٦) أعلاة يوضح ذلك.

* إن متغير تنمية الودائع يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، حيث بلغت قيمة (t) (-٣٢٤) وبدلالة معنوية(٠.٠٢) حيث بلغت قيمة β (-٠.١٣٨)، وهي قيمة ونسبة تدل على وجود أثر لمتغير تنمية الودائع على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لمتغير تنمية الودائع على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى (البديلة) ونرفض الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≤٠.٠٥) لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية.

الفرضية الرابعة: هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي، جدول رقم (٦) أعلاة يوضح ذلك.

* إن متغير توسيع قاعدة الخدمات المصرفية يؤثر على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي الإسلامي الدولي ، حيث بلغت قيمة (t) (٧.٠٦٩) وبدلالة معنوية(٠.٠٠) حيث بلغت قيمة β (٣٥.٩٨)، وهي قيمة ونسبة تدل على وجود أثر لمتغير توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على متغير الصناعة المصرفية الإسلامية لأنة دال معنويا .

ويتبين من النتيجة السابقة وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لمتغير توسيع قاعدة الخدمات المصرفية على االصناعة المصرفية الإسلامية في البنك العربي

الإسلامي الدولي، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى (البديلة) ونرفض الفرضية العدمية والتي تنص "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة (α≤٠.٠٥) لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية

* وأظهرت النتائج في الجدول السابق رقم (٦) ومن خلال قيمة R-square والتي أظهرت بأن جميع المتغيرات المستقلة والمتمثلة (إدارة تمويل الإستثمارات، حجم رأس المال، تنمية الودائع، توسيع قاعدة الخدمات المصرفية) تفسر مانسبتة ٩١% من التغير الحاصل في الصناعة المصرفية الإسلامية المتمثلة (الأرباح / الحصة السوقية) في البنك العربي الإسلامي الدولي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥%، حيث بلغت مستوى الدلالة (٠.٠٠٦) كما بلغت قيمة(F) المحسوبة (٢٠.٠١) فقيمة (F) تقيس معنوية النموذج ككل، و تشير قيمتة إلى أنة معنوي عند مستوى معنوية أقل من ٥% مما يدل على الثقة العالية للنموذج ومدى صلاحية النموذج.

جدول رقم (٧)

نتائج تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر متغيرات تحقق الأرباح على متغير الأرباح في البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي.

المتغير	β	T	الدلالة الإحصائية	R	R-square	F	الدلالة الإحصائية
التغير في حجم المصروفات	٠.٠٠٩	٠.١٨	٠.٨٥	٠.٧٧٥	٠.٦٠	٢.٠٧٠	٠.١٣
التغير في الإيرادات بشكل عام	-٠.٥٢	-٠.٨٢	٠.٤٢				
نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية	-٠.٦٤	-٢.٣٠	٠.٠٤				
نسبة الإيرادات إلى المصروفات	٠.٩٥	٣.١٦	٠.٠٠				
التغير في صافي الربح	٠.٠٢	٠.٠٨	٠.٩٣				
التغير في صافي أرباح المساهمين	٠.١٦	٠.٥٣	٠.٦٠				
نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين	٠.٠٦	٠.٢٧	٠.٧٩				
التغير في حقوق المساهمين	-٠.١٩	-٠.٨١	٠.٤٣				

يظهر من جدول (٧) ما يلي:

١. نسبة الإيرادات إلى المصروفات تؤثر على الأرباح بالدرجة الأولى، حيث بلغت قيمة (t) (٣.١٦) وبدلالة معنوية(٠.٠٠) وهي قيمة موجبة و دالة معنوياً عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) وبلغت نسبة تأثير نسبة الإيرادات إلى المصروفات على الأرباح (٠.٩٥) وهي تمثل قيمة β وهذا يدل على وجود أثر إيجابي و دال معنوياً لمتغير نسبة الإيرادات إلى المصروفات على الأرباح، ثم جاء نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية حيث بلغت قيمة (t) (–٢.٣٠) وبدلالة معنوية(٠.٠٤) وقيمة β بلغت (–٠.٦٤) وهي قيمة سالبة و دالة معنوياً، وهذا يدل على وجود أثر سلبي ودال معنوياً لنسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية على الأرباح.

٢. جاء التغير في الإيرادات بشكل عام بأنة لا يؤثر على الأرباح بالمرتبة الأولى حيث بلغت قيمة (t) (–٠.٨٢) وبدلالة معنوية(٠.٤٢) وقيمة β بلغت (–٠.٥٢) وهي قيم سالبة وغير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في الإيرادات بشكل عام على الأرباح.

٣. جاء التغير في حقوق المساهمين بأنة لا يؤثر على الأرباح بالمرتبة الثانية حيث بلغت قيمة (t) (–٠.٨١) وبدلالة معنوية(٠.٤٣) وقيمة β بلغت (–٠.١٩) وهي قيم سالبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في حقوق المساهمين على الأرباح.

٤. جاء متغير التغير في صافي أرباح المساهمين بأنة لا يؤثر على الارباح بالمرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة (t) (٠.٥٣) وبدلالة معنوية(٠.٦٠) وقيمة β بلغت (٠.١٦) وهي قيمة موجبة وغير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في صافي أرباح المساهمين على الأرباح.

٥. جاء متغير نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين بأنة لا يؤثر على الأرباح بالمرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة (t) (٠.٢٧) وبدلالة معنوية(٠.٧٩) وقيمة β بلغت (٠.٠٦) وهي قيمة موجبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر لنسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين على الأرباح.

٦. جاء متغير التغير في حجم المصروفات بأنة لا يؤثر على الأرباح بالمرتبة الخامسة حيث بلغت قيمة (t) (٠.١٨) وبدلالة معنوية(٠.٨٥) وقيمة β بلغت (٠.٠٩) وهي قيمة موجبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في حجم المصروفات على الأرباح.

٧. جاء متغير التغير في صافي الربح بأنة لا يؤثر على الأرباح بالمرتبة السادسة حيث بلغت قيمة (t) (٠.٠٠٨) وبدلالة معنوية(٠.٩٣) وقيمة β بلغت (٠.٠٠٢) وهي قيمة موجبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في صافي الربح على الأرباح.

*كما بلغت قيمة (R) للنموذج الكلي(أثر تحقق الأرباح على متغير الإرباح) (٠.٧٧) وهي قيمة تدل على درجة إرتباط غير دال إحصائياً بين (متغيرات تحقق الإرباح ومتغير الأرباح)، وبلغت قيمة (R-square) (٠.٦٠) وهي قيمة تفسر عدم قدرة متغيرات تحقق الأرباح في التأثير على الأرباح، وبلغت قيمة الإختبار (F) (٢.٠٧٠) وهي قيمة غير دالة معنوياً عند مستوى معنوية(α=٠.٠٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود دلالة معنوية للعلاقة بين متغيرات تحقق الأرباح والأرباح في المصارف الإسلامية

جدول (٨)

نتائج تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر متغيرات تحقق الأرباح على متغير الحصة السوقية في البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي.

المتغير	β	T	الدلالة الإحصائية	R	R-square	F	الدلالة الإحصائية
التغير في حجم المصروفات	-٠.٠٠٣	-٠.٠٠٨	٠.٩٣	٠.٨٥	٠.٧٢	٣.٦٢	٠.٠٠٢
التغير في الإيرادات بشكل عام	-٠.٣٣	-٠.٦٣	٠.٥٣				
نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية	-٠.١٥	-٠.٦٥	٠.٥٢				
نسبة الإيرادات إلى المصروفات	٠.٥١	٢.٠٦	٠.٠٦				
التغير في صافي الربح	-١.١٦	-٤.٤٦	٠.٠٠				
التغير في صافي أرباح المساهمين	-٠.٢٥	-١.٠٠	٠.٣٣				
نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين	٠.٦٩	٣.٦٣	٠.٠٠				
التغير في حقوق المساهمين	-٠.٠٦	-٠.٣٤	٠.٧٣				

يظهر من جدول (٨) ما يلي:

١. التغير في صافي الربح يؤثر على الحصة السوقية بالدرجة الأولى، حيث بلغت قيمة (t) (-٤.٤٦) وبدلالة معنوية(٠.٠٠) وهي قيمة سالبة و دالة معنوياً عند مستوى

معنوية(α=٠.٠٥) وبلغت نسبة تأثير التغير في صافي الربح على الحصة السوقية (-١.١٦) وهي تمثل قيمة β وهذا يدل على وجود أثر سلبي و دال معنوياً لمتغير التغير في صافي الربح على الحصة السوقية.

٢. جاء نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين بالمرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة (t) (٣.٦٣) وبدلالة معنوية(٠.٠٠) وقيمة β بلغت (٠.٦٩) وهي قيم موجبة و دالة معنوياً وهذا يدل على وجود أثر إيجابي ودال معنوياً لنسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين على الحصة السوقية.

٣. جاء متغير نسبة الإيرادات إلى المصروفات بأنة لا يؤثر على الحصة السوقية بالمرتبة الأولى حيث بلغت قيمة (t) (٢.٠٦) وبدلالة معنوية(٠.٠٦) وقيمة β بلغت (٠.٥١) وهي قيم موجبة وغير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر لنسبة الإيرادات إلى المصروفات على الحصة السوقية.

٤. جاء متغير التغير في صافي أرباح المساهمين بأنة لا يؤثر على الحصة السوقية بالمرتبة الثانية حيث بلغت قيمة (t) (-١.٠٠) وبدلالة معنوية(٠.٣٣) وقيمة β بلغت (-٠.٢٥) وهي قيم سالبة وغير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في التغير في صافي أرباح المساهمين على الحصة السوقية.

٥. جاء متغير نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية بأنة لا يؤثر على الحصة السوقية بالمرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة (t) (-٠.٦٥) وبدلالة معنوية(٠.٥٢) وقيمة β بلغت (-٠.١٥) وهي قيم سالبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر لنسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية على الحصة السوقية.

٦. جاء متغير التغير في الإيرادات بشكل عام بأنة لا يؤثر على الحصة السوقية بالمرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة (t) (-٠.٦٣) وبدلالة معنوية(٠.٥٣) وقيمة β بلغت(-٠.٣٣) وهي قيم سالبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في الإيرادات بشكل عام على الحصة السوقية.

٧. جاء متغير التغير في حقوق المساهمين بأنة لا يؤثر على الحصة السوقية بالمرتبة الخامسة، حيث بلغت قيمة (t) (-٠.٣٤) وبدلالة معنوية(٠.٧٣) وقيمة β بلغت (-٠.٠٦) وهي قيمة سالبة و غير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغير في حقوق المساهمين على الحصة السوقية.

٨. جاء متغير التغير في حجم المصروفات بانة لا يؤثر على الحصة السوقية بالمرتبة السادسة، حيث بلغت قيمة (t) (−٠.٠٨) وبدلالة معنوية(٠.٩٣) وقيمة β بلغت (−٠.٠٣) وهي قيمة سالبة وغير دالة معنوياً وهذا يدل على عدم وجود أثر للتغيرحجم المصروفات على الحصة السوقية.

* كما بلغت قيمة (R) للنموذج الكلي(أثر تحقق الأرباح على متغير الحصة السوقية) (٠.٨٥) وهي قيمة تدل على درجة إرتباط غير دال إحصائياً بين (متغيرات تحقق الأرباح ومتغير الحصة السوقية)، وبلغت قيمة (R-square) (٠.٧٢) وهي قيمة تفسر قدرة متغيرات تحقق الأرباح في التأثير على الحصة السوقية، وبلغت قيمة الإختبار (F) (٣.٦٢) وهي قيمة دالة معنوياً عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥)، حيث كانت مستوى الدلالة (٢%) وهذا يدل على وجود دلالة معنوية للعلاقة متغيرات تحقق الأرباح ومتغير الحصة السوقية للمصارف الإسلامية.

يتبين من النتائج السابقة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية(α=٠.٠٥) لتحقق الأرباح على الأرباح في الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن، بينما ظهرت دلالة معنوية لأثر تحقق الأرباح على الحصة السوقية في الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الإسلامي الأردني في الأردن.

الفصل السادس

مناقشة النتائج

و

التوصيات

الفصل السادس

مناقشة النتائج و التوصيات

أولاً: النتائج:

بعد تحليل البيانات يمكن تلخيص النتائج ومناقشتها على النحو التالي:

١- أظهرت نتائج الدراسة الحالية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة تمويل الإستثمارات على الصناعة المصرفية الإسلامية.

ويرى الباحث أن إدارة تمويل الإستثمارات وتوسيعها بشكل جيد ومدروس سواء على المدى الطويل أو المدى القصير يزيد من العائد ويحقق أرباح وبالتالي يؤثر على أرباح المصارف الإسلامية ولكنه في نفس الوقت لا يؤثر على الحصة السوقية. وبالتالي يمكن القول بأن إدارة تمويل الإستثمارات حتى تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية يجب أن تؤثر على الأرباح والحصة السوقية معاً.

وقد جاءت نتيجة هدة الدراسة متعارضة مع نتائج الدراسات السابقة، فقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نفس هذا العامل (إدارة تمويل الإستثمارات) كدراسة أيواكاروسكي (٢٠٠٩) والتي أُجريت على المصارف الإسلامية في ماليزيا، فقد أكدت نتائج هذه الدراسة أنه يمكن تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا من خلال قدرة المصارف الإسلامية الماليزية على إدارة تمويل الإستثمارات في شركات الأعمال الأمر الذي يمكنها من زيادة حصتها السوقية في القطاع المصرفي وتحقيق الأرباح أيضاً، كما أكدت دراسة طوني إبرايم (٢٠٠٨) على أن إدارة تمويل الإستثمارات والتي طُبقت على القطاع المصرفي في نيجيريا أن إدارة تمويل الإستثمارات هي أحد العوامل الهامة ذات التأثير على الصناعة المصرفية الإسلامية، وبمقارنة نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على عدة دول من العالم يعزو الباحث سبب هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية في الأردن تختلف عنها في ماليزيا ونيجيريا وغيرها عن باقي دول العالم، فالوضع الإقتصادي والمالي والإستثماري والتشريعات والقوانين والأنظمة التي تحكم عملية الإستثمار، وأيضاً طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي في الأردن يختلف عنه عن باقي دول العالم.

٢- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم رأس المال على الصناعة المصرفية الإسلامية.

فقد تعارضت نتيجة هذه الدراسة مع كثير من الدراسات السابقة التي تناولت أثر هذا العامل (حجم رأس المال) على الصناعة المصرفية الإسلامية كدراسة السرحي (١٩٩٥) والتي أكدت على أهمية زيادة حجم رأس المال لنجاح البنوك الإسلامية وهو ما يكسبها ميزة تنافسية مقابل البنوك التقليدية الأخرى، وأظهرت أيضاً دراسة أيو كاروسكي (٢٠٠٩) على أن تطوير القطاع المصرفي الأسلامي يتم من خلال التركيز على حجم رأس المال المصرف.

ويعزو الباحث سبب هذا الإختلاف مع الدراسات السابقة إلى أن رأس المال لا يعد أحد ضروريات نجاح البنوك وتميزها لأنه لا يدعم المركز المالي لها وأيضا لا يلعب دوراً هاماً في الحماية من الخسائر التي قد تُلحق بالمساهمين، وبناءاً عليه فإن البنوك الإسلامية الأردنية أو غيرها من البنوك الإسلامية في مختلف دول العالم تسعى في أن لا تعطي جل إهتمامها في التركيز على حجم رأس المال وزيادته لأنه لا يؤثر على الأرباح ولا الحصة السوقية معاً وبالتالي لا يحقق تطوراً ولا يؤثر تأثيرا إيجابياً على الصناعة المصرفية الإسلامية ككل.

٣- اظهرت نتائج هدة الدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنمية الودائع على الصناعة المصرفية الإسلامية.

فقد توافقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة إقبال (٢٠٠١) والتي أظهرت نتيجة هذه الدراسة ميزة تنافسية في مجال تقديم أفضل التسهيلات للعملاء وبالتالي كسب ثقتهم وولائهم تجاه المصرف وتبين أن تنمية الودائع تنعكس القدرة على تقديم تسهيلات أفضل للعملاء بشكل مستمر ومتواصل، كما أكدت دراسة النجار (١٩٩٥) أن أحد مؤشرات وعوامل نجاح المصارف الإسلامية هو قدرتها على توليد الربح المنشود من خلال زيادة حجم الودائع والعمل على تنميتها لأفضل الطرق والأساليب.

ويعزو الباحث سبب توافق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة إلى أن تحقيق الأرباح ونمو الحصة السوقية لدى البنوك الإسلامية الأردنية تعتمد بشكل أساسي و رئيسي على تنمية ودائعها، أي على قدرة هذه البنوك وكفاءتها في جذب أموال الودائع وتنميتها وإدارتها بشكل فعّال بما يحقق العائد المرغوب ومستوى الأرباح التي تحدده مسبقاً، مع الأخذ بعين الإعتبار التركيز على مواردها الذاتية الداخلية (الإحتياطات، الأرباح المحتجزة، المخصصات) فتعتبر الإحتياطيات مصدر قوة ودعم لحقوق المالكين وأسهمهم في السوق وأيضاً الأرباح المحتجزة كذلك بحيث يكون إحتفاظ المصارف الإسلامية بجزء من الأرباح لا

يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية نظراً لكون المصرف الإسلامي يعمل مضارباً بـأموال المودعين فهي تعتمد على أموال الغير (أي المودعين) كما في البنوك التقليدية الأردنية التـي تعتمد بشكل أساسي في ممارسة عملها ونشاطاتها بدرجة كبيرة على الودائـع. لـذلك تنميـة الودائع في البنوك الإسلامية تحتل أهمية كبيرة في عملها والتي تحقق لها أرباحاً ونمـواً فـي الحصة السوقية فتؤثر تأثيرا إيجابيا على الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن .

٤- اظهرت نتائج هذة الدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوسـيع قاعـدة الخـدمات المصرفية على الصناعة المصرفية الإسلامية.

وبمقارنة نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السـابقة، كدراسـة عُبـادة (٢٠٠٧) والتـي خلصت إلى أن نجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية يرتبط بعدة عوامل هامة منهـا قـدرتها على إبتكار صيغ جديدة ومتميزة ومتنوعة، كما أشارت دراسة إقبال (١٩٩٨) إلـى أن قـدرة البنك الإسلامي على كسب ثقة العملاء من خلال الإهتمام بتطوير مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية الذي يُعد أحـد سـبل نجـاح المؤسسـات المصرفية، كما أظهرت دراسة وسيم لينجاة (٢٠٠٩) أن تقـديم خـدمات تلبـي إحتياجـات ورغبات العملاء تعد من عوامل النجاح الرئيسة للمصارف الإسلامية.

ويعزو الباحث سبب توافق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة إلـى أن الدراسـات السابقة أشارت إلى إبتكار صيغ جديدة وخدمات متميزة ومتنوعـة وتطـوير مسـتوى هـذه الخدمات بالإضافة إلى توسيع قاعدة الخدمات المصرفية، أما هذه الدراسة فقد ركـزت علـى توسيع قاعدة الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية الأردنية،و بالتالي فهي تعمل و تسـعى جاهدة على إستحداث خدمات مصرفية جديدة تحقق حاجات ورغبات العمل وتوسيع قاعدة هذة الخدمات المصرفية معا، بحيث يكون ما هو متوفر من الخـدمات المصـرفية عنـد البنـوك الأخرى يمثل الحد الادنى الذي يمكن أن توفرة المصـارف الإسـلامية الاردنيـة و بالتـالي تستطيع ان تؤثر على الصناعة المصرفية بشكل عام أي على الأرباح و الحصة السوقية ككل.

التوصيات:

١. يجب على البنوك الإسلامية الأردنية بأن يكون لديها القدرة الحقيقية على الإستثمار بالشكل السليم والحكمة في الإختيار بين العمليات الإستثمارية والتمويلية التي من المتوقع أن تحقق ربحية لها، لأن أرباح المصارف الإسلامية تعود بشكل أساس لمجموعة من الضوابط والمتغيرات الكمية التي تحدد إجمالي هذه الإستثمارات ومتغيرات أخرى كيفية تتمثل في كفاءة وفعالية عمليات التمويل والإستثمار.

٢. يوصي الباحث البنوك الإسلامية الأردنية ضرورة التركيز على زيادة حجم ودائعها و تنميتها بإستمرارحتى تستطيع تنفيذ خططها المستقبلية بنجاح وحماية نفسها من مخاطر محتملة الحدوث والمحافظة على هذة الودائع حتى توفر الأمان والحماية المطلوبة للأموال التي يتم إيداعها لديها، لأن تنمية الودائع تعد عاملاً مهماً ومؤثراً في الصناعة المصرفية الإسلامية.

٣. يجب على البنوك الإسلامية الاردنية ان تسعى جادة لإيجاد الصيغ الإستثمارية الإسلامية المناسبة والتي يمكن من خلالها من تمويل المشروعات الإستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.

٤. يجب على البنوك الإسلامية الاردنية ان تعمل على إبتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وضرورة الا يقتصر نشاطها على ذلك بل يجب عليها أن تقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية لأن تحسين نشاط الخدمات المصرفية بالإضافة إلى توسيعها من المجالات الهامة للتطوير في الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن.

٥. يقترح الباحث على طلبة الدراسات العليا دراسة عوامل أخرى غير العوامل التي تناولتها هذة الدراسة ومدى تأثيرها في الصناعة المصرفية في الأردن و الخروج بنتائج وتوصيات قد تفيد صناع القرار في البنوك الإسلامية في الأخد والعمل بها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

*** الكتب :**

١. أحمد علي، **الوسائل المتاحة للمصارف الإسلامية في الأسواق المالية**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١. وسليمان جمال، **الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، مطابع المختار، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص (٥-٢٩).

٢. أحمد زكريا صيام، **مبادئ الإستثمار**، الطبعة الاولى،عمان، دار المناهج، ١٩٩٧، ص١٩.

٣. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب الجامعي، عمّان، ٢٠٠٧، ص ٦١.

٤. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، جدارا للكتاب العالمي، عمّان؛ عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٩٤.

٥. محمد عجمية ورشدي شيحة، **النقود والبنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ص (٢٤٧-٢٥٢).

٦. محمد ابو زيد، **الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦ .

٧. حسن محمد إسماعيل، **مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات**، دار الأمل للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧.

٨. حسين سعيفان، **المصارف الإسلامية**، دار وائل، عمان، ١٩٨٥ .

٩. حسين هاني، **حوافز الإستثمار في النظام الإقتصادي الإسلامي**، دار الكندر للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠٠٣.

١٠. جمال سليمان، **الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الاولى، مطابع المختار، القاهرة، ٢٠٠٢.

١١. خالد أمين عبد الله، وحسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٨٣.

١٢. خالد أمين عبد الله، وحسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ص(٧٨-٨٨).

١٣. خلف سيمان النمري، **شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي**، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

١٤. رفيق يونس المصري، **بحوث في المصارف الإسلامية** ، الطبعة الأولى، دار المكتبي، دمشق، ٢٠٠١، ص ١٩٩.

١٥. سامي حمود، **الوسائل الإستثمارية في المصارف الإسلامية**، تونس، ٢٠٠٠.

١٦. سليمان ابو صبحا، **الإدارة المالية**، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦، ص٥١.

١٧. سيد الهواري، **الإستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية** ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٨. صالح حميد العلي، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية الإسلامية**، مركز الدراسات و الإقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٨، ص٦.

١٩. صباح أبو تايه، **التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٦٩.

٢٠. عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية: التجربة بين القانون والتطبيق**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

٢١. عبد العظيم أبو زيد، **الأزمة المالية العالمية والبنوك الإسلامية**، دار العلم، تونس، ٢٠٠٨، ص ٢٥.

٢٢. عبد الرزاق رحيم الجيتي، **المصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق**، دار أسامة للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٣٧.

٢٣. عبداللة الطيار، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٨، ص٨٨.

٢٤. عبداللة العبادي، **موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصر**، الطبعة الأولى، مطابع الاتحاد الدولي، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٥. عبد العزيز الخياط،**إدارة العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المتقدمة للنشر، الأردن، ٢٠٠٤، ص ص (٧٦-٧٧).

٢٦. علي عبد الحق، **المصارف الإسلامية واقع و طموح** ،غزة، ٢٠٠٠، ص ص(١٢٣-١٢٥).

٢٧. على خضر بخيت، **التمويل الداخلي في المصارف الإسلامية**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ص٢٠٠٠، ص٢١.

٢٨. علي جاد، **المصارف الإسلامية والتنمية الإقتصادية**، مطابع المختار، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٥.

٢٩. عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الإئتمانية مـــن وجهتـــي النظـــر المصـــرفية و القانونية**، ط١، دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٦١.

٣٠. الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، مطابع المنـــار العربـــي، القاهرة، ٢٠٠١.

٣١. غازي فلاح المومني، **إدارة المحافظ الإستثمارية**، ط١:دار المنـــاهج، عمـــان، ٢٠٠٢، ص٧٨.

٣٢. فادي رفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولـــى، منشـــورات الحلبـــي، بيـــروت، ٢٠٠٤، ص ص (١٩-٢٠).

٣٣. فكري الامين، **مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار الأمل، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣٤. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدارا للكتـــاب العـــالمي، عمـــان، ٢٠٠٦، ص ص (٩٩-١٠٧).

٣٥. كوثر الأبجي، **قياس و توزيع الربح في البنك الإسلامي**، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦، ص٢٢.

٣٦. محمد مطر، **إدارة الإستثمارات، الإطار النظري و التطبيقات العملية**، ط٣، دار وائـــل للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص ٥٢.

٣٧. محسن الخضيري، **البنوك الاسلامية**، إيتراك للنشروالتوزيع، القاهرة، مصـــر، ١٩٩٦، ص٦١

٣٨. مجيد جاسم الشرع، **المحاسبة في المنظمات المالية والمصـــارف الإســـلامية**، مكتبـــة الجامعة للنشر والتوزيع، الشارقة، ٢٠٠٨، ص ٢٤.

٣٩. مجيد جاسم الشرع، **المراجعة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢١.

٤٠. محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية**، دار الثقافة، مصر، ٢٠٠٩، ص٤٤.

٤١. محمد حسن حنون، **الأعمال و الخدمات المصرفية في المصارف التجارية و الإسلامية** دراسة **مقارنة** ، الطبعة الاولى، عمان ،٢٠٠٥، ص٤٣.

٤٢. محمد العجلوني، **البنوك الإسلامية: مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٨، ص (١٧٥-١٧٦).

٤٣. محمود جابر، **البنوك الإسلامية**، دار الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٢٣.

٤٤. محمد الوطيان، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٠، ص٤٦.

٤٥. محمد شيخون، **المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص ص (٢١٧-٢١٨).

٤٦. محمد محمود المكاوي، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الإقتصادية العالمية**، (بدون طبعة او دار نشر)، ٢٠٠٣، ص ٤٥٦.

٤٧. محمود الصميدي، وردينة يوسف، **التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي وكمي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، ٢٠٠١، ص ص (٤٩ – ٦٥).

٤٨. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٨، ص ص (٨٤-٨٥).

٤٩. محمود حسين وادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٨، ص٦٧.

٥٠. محمود سحنون، و ميلود زنكري، **مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرف الإسلامي**، المركز الجامعي، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص (١٢-٢٤).

٥١. مصطفى السيد طائل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٩٢.

٥٢. مصطفى كامل طايل، **القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية**، مطابع غباشي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص(١٩٥-٢١٣).

٦١. منير الهندي، **شبه الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، (٢٠٠٠)، ص ٧٩.

٦٢. نصر الدين فضل المولى محمد، **المصارف الإسلامية: تحليل نظري دراسة تطبيق على مصرف إسلامي**، الطبعة الأولى، دار العلم والنشر، جدة، (١٩٨٥)، ص ٢٤-٢٥.

٦٣. هشام خالد، **البنوك الإسلامية الدولة وعقودها**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ص (١٢٠-١٢٥).

٦٤. وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٢٢ .

٦٥. يسري عبد الرحمن، **التحليل الإقتصادي و المالي** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٢ ص ٣٩ .

٦٦. يوسف عاشور، **مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية**، الرنتيسي للطباعة و النشر، غزة، فلسطين، ٢٠٠٣، ص ٢٧٥

* **المقالات العلمية:**

١. أبو بكر الأمين، البنوك الإسلامية وأرباجها، **مجلة البيان**، العدد ٩٣٢٤، ٢٠٠٥.

٢. أحمد أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، **مجلة الإقتصاد الإسلامي**، المجلد العاشر، ٢٠١٠.

٣. أحمد العزاوي، وأحمد الجرجري، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح: دراسة تحليلية طموحة، المعهد التقني الموصل**،العراق، ٢٠١٠،ص ص(١٠-١١)

٤. أحمد النجار، البنوك الإسلامية ،**مجلة البنوك الإسلامية**، ٢٢العدد٧، ذوالقعدة ١٣٩٩هـ.

٥. راضي البدور،**خطة الإستثمار في البنوك الإسلامية: الجوانب والتطبيق والقضايا والمشكلات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، والبنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٠

٦. حسين شحاتة، مشاكل قياس و توزيع عائد الإستثمار والأرباح في المصارف الإسلامية ، **المؤتمر الاول للبنوك الإسلامية**، تركيا، اسطنبول، اكتوبر ١٩٨٦، مجلة الإقتصاد الإسلامي -بنك دبي الإسلامي، العدد ٦٥

٧. سيد الهواري، "**الموسوعة العلمية و العملية للبنوك الاسلامية -الاستثمار**"، بدون طبعة، مصر:الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الجزء ٦، ١٩٨٩، ص ١٦

٨. صابر غربب، " **المصارف الاسلامية**"، دار الصباح التونسية - تونس ٢٠٠٢، نقلا عن هاشم السيد، موسوعة المصارف الاسلامية

٩. البنوك **الإسلامية وإختراق منظومة الإقتصاد العالمي**"، مقال نشر بتاريخ ١٥-٥-٢٠٠٧، على موقع الانترنت: www.islamtoday.net

١٠. عدنان هندي، بعض جوانب علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، **مجلة المصارف العربية**، العدد ٣٨-شباط، ١٩٨٤، ص ١٦.

١١. عبد الحميد محمود البعلي، تقييم تجربة المؤسسات المالية الإسلامية، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان:" المصارف الإسلامية النموذج الأمثل"**، سوريا، مارس، ٢٠٠٦، ص ٤٠.

١١. عبد الرحمن يسري، دور المصارف الإسلامية في التنمية، **مجلة الإقتصاد الإسلامي**، دبي، العدد ١٦٨، ص ٥٧.

١٢. علاء زعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي، **مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية**، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧.

١٣. علي السالوس، الودائع و الإستثمار في المصارف الإسلامية، **مجمع البحوث الإسلامية**، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص (٦٥-٦٨).

١٤. كمال حطاب، "الصكوك الإسلامية الإستثمارية و التحديات المعاصرة "، **مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و الطموح**، دبي، ٢٠٠٩.

١٥. ماهر شكري، العمليات المصرفية الخارجية، **معهد الدراسات المصرفية**، عمان،٢٠٠٤، ص ١٠.

١٦. محمد أبو زيد، ، الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، **المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، القاهرة، مصر، ١٩٩٦، ص ٤٩.

١٧. محمد نور علي عبداللة، تحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة،مكة المكرمة،**رابطة العالم الإسلامي(سلسلة دعوة الحق)** ٢٠٠٢،العدد،١٩٥ ،ص٤٥.

١٨. محمد عبد الحليم، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، **مركز صالح كامل، جامعة الأزهر**،٢٠٠٤، ص٨.

١٩. محمد عمر شابرا و طارق اللة خان، الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية، **المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب**، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، ط١ ،٢٠٠٠.

٢٠. محمد عبد المنعم ابو زيد، "المخاطر التي تواجة إستثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية"، **بحث في كتاب الوقائع – دور المؤسسات المصرفية في الإستثمار و التنمية** ، جامعة الشارقة ، جزء ٢ ، ٢٠٠٣، ص ٦٢٧ .

٢١. محمد نجاة الله صديقي، المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل، **مجلة الإقتصاد الإسلامي**، المجلد العاشر، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠

٢٢. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، "**موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية**"، **إعداد لجنة من الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٣. المُنتدى المالي الإسلامي الدولي، **ورقة بحثية**، دبي، ٢٠٠٥/٣/١٤.

٢٤. منذر قحف، "دراسة حول عوامل نجاح المصارف الإسلامية" ،**المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.

٢٥. منور إقبال، البنوك الإسلامية والتقليدية خلال سنوات التسعينات ،**المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

٢٦. منور إقبال، وأوصاف أحمد، وطارق الله خان، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، جدة ١٩٩٨

٢٧. المؤسسات المالية الإسلامية وضغوط الأزمة المعاصرة، **مجلة الأسواق العربية**، دبـــي، العدد ٢٣٩، سنة ٢٠٠٩.

٢٨. هشام جبر، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، عمادة البحـــث العلمـــي، جامعـــة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ٥٧.

٣٠. المُنتدى المالي الإسلامي الدولي، **ورقة بحثية**، دبي، ٢٠٠٥/٣/١٤.

٣١. منذر قحف، "دراسة حول عوامل نجاح المصارف الإسلامية" ،**المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.

٣٢. منور إقبال، البنوك الإسلامية والتقليدية خلال ســنوات التســعينات،**المعهــد الإســلامي للبحوث والتدريب**، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١.

٣٣. منور إقبال، وأوصاف أحمد، وطارق الله خان، "التحديات التي تواجه العمل المصــرفي الإسلامي"، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، جدة ١٩٩٨.

٣٤. منير الهندي، "**شبه الربا في معاملات البنــوك التقليديــة والإســلامية** "، دار النهضــة العربية، القاهرة، (٢٠٠٠)، ص ٧٩.

٣٥. المؤسسات المالية الإسلامية وضغوط الأزمة المعاصرة، **مجلة الأسواق العربية**، دبـــي، العدد ٢٣٩، سنة ٢٠٠٩.

*** الرسائل الجامعية:**

١. إبراهيم عبادة، "**مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية – دراسة مقارنة**"، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٧.

٢. عبد الله الشريف، "**كفاءة أداء البنوك في الشرق الأوسط**"، رسالة ماجستير، كلية المال والإقتصاد، جامعة صفاقس، تونس، ٢٠٠٥.

٣. الغريب عادل، "**الإطار المحاسبي لتحقيق وقياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٩٦.

٤. لطفي لسرحي، "**مشكلات إحتساب الأرباح و توزيعها في البنوك الإسلامية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥.

٥. محمد علم الدين، "**معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ٢٠٠٣

٦. منال النجار، "**تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية في جمهورية مصر العربية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

87. Ewa Karwowski, **"Financial Stability: The Significance and Distinctiveness of Islamic Banking in Malaysia"** Economics Department, School of Oriental and African Studies, University of London, January, 2009.

88. Fuad Al- Omar, and Mohammed Abdel-Haq, "**Islamic Banking",** Oxford University Press and Zed Books, London, 1996, P 48.

89. Jad Abu Wafaa, "**Toward New Financial System: The Islamic Banking**", 2000, P 123.

90. Janet L. Gray and Thomas W. Harvey, **Quality Valu Banking**: **Effective Management Systems**, J. Wiley, New York 2002.

91. Kazarian, Elias, **"The Economics of Development: Islamic Banking in Egypt**", Lunds, Sweden: University of Lunds, 1991.

92. M. Ray Grubbs and R. E. Reienbach**, Customer Service Renaissance**, Bankers Publishing Co, Chicago, 2006.

93. Mahmoud Ahmed, **"Islamic Banking",** Islamic Research and Institute and Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, 1995,PP:19-23.

94. Merlin Gackle, **Bankers as Brokers: the complete guide to selling mutual funds and other fee-based Investment Products**, Probus Publication Co., Chicago, 2004.

95. Muazzan Ali, "**Islam Banking and Strategies of Economic Co-operation"**, New Centaury Publishers, London, P106.

96. Muhamed Abdul Majid, **"The Efficiency of Islamic Banks**: **Empirical Evidence from the Mena and Asian Countries Islamic Banking Sectors**", Middle East Business and Economic Review, Vol.20, No.1, June, 2008.

97. Toni Aburime, **"Islamic Banking Theories, Practices And Insights For Nigeria**", Department of Banking and Finance, University of Nigeria, Nigeria, 2008.

98. Waseem Langah " **Islamic Banking in the UK: Challenges and Opportunities"**, Kingston Business School, London February, 2009.

قائمة الملاحق

البنك العربي الإسلامي الدولي

البند	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الموجودات بشكل عام	314,740,688	197,035,750	253,246,434	314,740,688	385,529,087
الموجودات النقدية	3,719,368	3,906,929	3,945,231	3,640,733	3,385,165
نسبة الموجودات النقدية إلى الموجودات بشكل عام	84	50	64	86	113
رأس المال	40,000,000	40,000,000	40,000,000	40,000,000	40,000,000
ودائع حساب العملاء	112,435,616	77,361,120	112,435,616	152,328,006	197,594,040
التغير في ودائع حساب العملاء		- 0.453386611	0.311951829	0.261884804	0.229086029
ودائع البنوك للمؤسسات المصرفية	122,273,645	66,213,929	81,563,954	100,210,313	122,273,645
التغير في ودائع البنوك للمؤسسات المصرفية		- 0.846645364	0.188196185	0.186072256	0.180442253
ايرادات الخدمات المصرفية	501,450	255,664	369,293	501,450	535,798

البند	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الموجودات بشكل عام	402,173,626	391,116,270	593,987,017	314,740,688	906,311,975
الموجودات النقدية	3,290,493	3,719,368	8,729,362	3,640,733	10,357,866
نسبة الموجودات النقدية إلى الموجودات بشكل عام	122	105	68	86	87
رأس المال	40,000,000	40,000,000	40,000,000	40,000,000	73,000,000
ودائع حساب العملاء	214,052,571	233,519,376	68,869,031	78,875,992	١٠٥,٢٢١,٣٢٣
التغير في ودائع حساب العملاء	0.076890135	0.083362697	- 2.390774817	0.126869542	٥0.2
ودائع البنوك للمؤسسات المصرفية	108,955,813	75,639,142	136,024,283	120,269,604	314,267,433
التغير في ودائع البنوك للمؤسسات المصرفية	-0.12	-0.44	0.446	-0.13	٦١0.
ايرادات الخدمات المصرفية	23035410	٣٠,١٢٥,٤١٠	30125410	18434000	16,860,729
التغير في ايرادات الخدمات المصرفية	٠.٤٠٠	٠,٢٣٥	0.000	-0.634	-0.093

2003	2002	2001	2000	1999	البند
4,094,111	3,996,121	3,074,056	2,601,816	4,745,402	المصروفات
0.023934378	0.23074001	0.153621144	-0.823880705		التغير في حجم المصروفات
535,798	501,450	369,293	255,664	15,804,974	الإيرادات
0.064106249	0.263549706	0.307693349	-60.81931754		التغير في الأيرادات بشكل عام
0.130870414	0.125484188	0.120132164	0.098263674	3.330586956	نسبة الايرادات إلى الموجودات الاستثمارية
0.130870414	0.125484188	0.120132164	0.098263674		نسبة الايرادات إلى المصروفات
1,993,438	1,828,248	2,882,114	3,134,710	1485882	صافي الربح
0.082866886	-0.576434926	-0.087642612	0.525990602		التغير في صافي الربح
1,993,438	1,828,248	2,882,114	3,134,710	1828248	صافي أرباح المساهمين
0.082866886	-0.576434926	-0.087642612	0.416772843		التغير في صافي ارباح المساهمين
1	1	1	1	.81	نسبة صافي الربح إلي حقوق المساهمين
1,993,438	1,828,248	2,882,114	3,134,710	1485882	حقوق المساهمين
0.082866886	-0.576434926	-0.087642612	0.525990602		التغير في حقوق المساهمين
4,155,184,546	2,348,314,777	2,532,056,781	837833607.66،28	2532056781	القطاع

البند	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المصروفات	4,745,402	6,236,947	6,409,008	10,534,041	11,444,039
التغير في حجم المصروفات		0.239146653	0.026846744	0.391590749	0.079517205
الإيرادات	15,804,974	9,450,563	15,804,974	3,267,145	2,842,679
التغير في الأيرادات بشكل عام		0.911625794	0.402051342	-3.837548992	-0.149319005
نسبة الايرادات إلى الموجودات الإستثمارية	3.330586956	1.515254659	2.466056213	0.310151157	0.248398227
نسبة الإيرادات إلى المصروفات		1.515254659	2.466056213	0.310151157	0.248398227
صافي الربح	١,٤٨٥,٨٨٢	3,801,439	7,980,014	10,870,118	6,507,668
التغير في صافي الربح		0.609126439	0.523630034	0.265876047	-0.670355341
صافي أرباح المساهمين	١,٨٢٨,٢٤٨	3,801,439	7,980,014	10,870,118	6,507,668
التغير في صافي ارباح المساهمين		0.609126439	0.523630034	0.265876047	-0.670355341
نسبة صافي الربح إلي حقوق المساهمين	٠.٨١	1	1	1	1
حقوق المساهمين	١,٤٨٥,٨٨٢	54,829,783	62,777,516	74,083,055	92,208,660
التغير في حقوق المساهمين		0.972900093	0.126601585	0.152606274	0.196571613
القطاع	7,000,274,629	26,558,616,137	20,893,343,741	28,837,833,608	24,937,816,765

البنك الاسلامي الأردني

البند	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الموجودات الإستثمارية	2,059,944.000	2,059,944.000	1,973,405.000	0.000	0.000
الموجودات بشكل عام	657,562,445	658,891,784	703,843,169	797,011,652	975,490,107
الموجودات النقدية	17,127,884	155,385,664	197,510,937	210,676,430	376,537,368
نسبة الموجودات النقدية إلى الموجودات بشكل عام	38.39134157	.4.240364053	3.563565541	3.78310783	2.590686051
نسبة الموجودات الإستثمارية إلى الموجودات بشكل عام	319.214	319.859	356.664	0.000	0.000
رأس المال	2,200,000.000	38,500,000.00	38,500,000	40,000,000	40,000,000
التغير بحجم رأس المال	543,586,238	36,300,000.00	0.000	0.038	0.000
ودائع حساب العملاء		564,577,407	621,508,978	710,520,022	876,955,556
التغير في ودائع حساب العملاء	4,207,639	0.037180321	0.09160217	0.125275912	0.189787878
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية		4,037,651	4,549,894	4,352,914	4,519,373
التغير في ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية		-0.042	0.113	-0.045	0.037
إيرادات الخدمات المصرفية	1,704,420	1,959,175	2,341,814	4,052,685	4,591,474
التغير في إيرادات الخدمات المصرفية		1.000	0.163	0.422	0.117

البند	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الموجودات الإستثمارية	0.000	0.000	525,286.000	266,234.000	0.000
الموجودات بشكل عام	1,128,629,042	1,342,362,381	1,462,609,231	1,598,135,334	1,848,373,078
الموجودات النقدية	459,102,850	502,414,400	539,664,608	540,537,680	577,031,989
نسبة الموجودات النقدية إلى الموجودات بشكل عام	2.458335952	2.671823063	2.71021892	2.956566014	3.203241958
نسبة الموجودات الإستثمارية إلى الموجودات بشكل عام	0.000	0.000	2,784.406	6,002.747	0.000
رأس المال	40,000,000	11,922,469	13,477,306	6,004,233	9,008,168
التغير بحجم رأس المال	0.000	-0.702	0.130	-0.554	0.500
ودائع حساب العملاء	1,020,209,254	1,155,680,164	1,236,671,790	1,357,606,174	1,550,555,932
التغير في ودائع حساب العملاء	0.140415995	0.117221801	0.06549161	0.089079135	0.124439083
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	4,464,078	47,717,105	30,786,294	6,197,458	8,525,718
التغير في ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	-0.012	0.906	-0.550	-3.968	0.273
إيرادات الخدمات المصرفية	5,427,808	8,193,622	7,792,047	8,401,487	11,904,017
التغير في إيرادات الخدمات المصرفية	0.154	0.338	-0.052	0.073	0.294

البند	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
المصروفات		5,059,050	5,856,318	6,537,023	13,726,028
التغير في حجم المصروفات			0.136138099	0.104130734	0.523749842
الإيرادات	15,672,713	1,114,995	1,158,232	2,193,575	3,210,858
التغير في الإيرادات بشكل عام		-13.05630788	0.037330172	0.471988877	0.316825908
نسبة الإيرادات إلى الموجودات الإستثمارية	0.131435062	1.847491693	1.703808045	0	0
نسبة الإيرادات إلى المصروفات		0.220396122	0.197774779	0.335561769	0
صافي الربح	1,678,264	3,039,993	1,382,973	3,105,353	5,010,827
التغير في صافي الربح		-6.183837451	-1.133377577	0.50709644	0.360841381
نسبة صافي الربح إلى الموجودات الإستثمارية	1.227425483	0.677614718	1.426929521	0	0
صافي أرباح المساهمين	15,472,506	2,153,794	1,009,570	2,048,210	3,204,541
التغير في صافي أرباح المساهمين		-6.183837451	1009567.867	2048209.507	3204540.361
نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين	88005.45359	1.411459499	1.369863407	2	1.5636645
حقوق المساهمين	19.07	20.61	21.21	20	19.07
التغير في حقوق المساهمين		0.074721009	0.028288543	-0.036656891	-0.072889355
الحصة السوقية للبنك	0.65	0.68	0.8	0.73	1.4
القطاع	2,532,056,781	2,837,833,608	2,532,056,781	2,348,314,777	4,155,184,546
الحصة السوقية المحسوبة	3895471971	42408578835	3165070977	3216869557	2967988961

البند	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المصروفات	13,817,715	14,795,279	19,681,136	20,551,917	19,272,809
التغير في حجم المصروفات	0.006635468	0.066072698	0.248250762	0.042369819	-0.06636853
الإيرادات	4,103,795	13,316,267	16,555,564	29,911,559	30,292,435
التغير في الأيرادات بشكل عام	0.217588111	0.691820913	0.195662135	0.446516178	0.012573304
نسبة الايرادات إلى الموجودات الاستثمارية	0	0	0.031728668	0.008900706	0
نسبة الايرادات إلى المصروفات	0.296995198	0.900034869	0.841189452	1.455414548	1.571770623
صافي الربح	4,759,877	13,086,679	15,472,506	22,988,321	35,140,643
التغير في صافي الربح	0.032023029	0.747028639	0.15419784	0.32694058	0.345819569
نسبة صافي الربح إلى الموجودات الاستثمارية	0	0	0.033949639	0.011581272	0
صافي أرباح المساهمين	3,310,555	13,086,679	15,472,506	22,988,321	35,140,643
التغير في صافي أرباح المساهمين	3310554.032	13086678.75	15472505.15	22988320.33	35140642.35
نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين	1.437788226	1	1	1	1
حقوق المساهمين	16.87	14.55	20.01	19.28	19.26
التغير في حقوق المساهمين	-0.13040901	-0.159450172	0.272863568	-0.037863071	-0.001038422
الحصة السوقية للبنك	1.8	3.16	2.24	2.8	1.87
القطاع	7,000,274,629	26,558,616,13	20,893,343,741	28,837,833,608	24,937,816,765
الحصة السوقية المحسوبة	3889041461	8404625360	9327385599	10299226288	13335730890

Factors Affecting the Islamic Banking Industry in Jordan

"Applied Study on the Jordan Islamic Bank, and the Arab International Islamic Bank"

For The Period (1999-2008)

Prepared By: Aiman Abu-Hamoor

Supervisor: Dr. Mahmood Jaradat

Abstract

This study aimed to get acquainted with the most important factors affecting the Islamic banking industry in Jordan during the period (1999-2008).

The study included several factors (managing investment, financing, and capital volume, raising the deposits and expanding the banking services base).

Study population consisted of the Jordanian Islamic Bank, and the Arab International Islamic Bank.

A comprehensive survey was conducted for the study population including the study of all data concerning the study's topic through collecting the data from the annual reports of these banks.

Study period was ten years, in order to be able to measure the basic indexes to determine the factors affecting the nature of the Islamic banking activity in Jordan.

The study used statistical analytical method, and the measurement through testing the hypothesis and analyzing the results in relation with these factors.

The needed statistical tests were used to confirm the study's hypothesis through applying (Golmogrov- semirnovz) test, and applying the unilateral simple regression analysis test and analyzing the multiple regression on all study's variables. After applying these statistical tests for the hypothesis by using the statistical analyzes program (SPSS).

The following results were reached:

1. There is no effect with statistical significance for managing financing the investment on the Islamic Banking Industry.
2. There is no effect with statistical significance regarding the capital volume on the Islamic banking industry.
3. There is no effect with statistical significance to raise the deposits on the Islamic banking industry.
4. There is no effect with statistical significance to expand the banking services base on the Islamic banking Industry.